



BP
T.
20
49

دانشگاه فرانسوی جنوب
تیمبره شهر تونس



THE BOZOS

کتابخانه
مللکده و مطبعه اسلامی مشهور

وبين فتيان من حرمه

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين ولقد اعدنا لهم يوم
مسألة من هذا الادلة العقلية او الشرعية والعقلية والشرعية الاستصحاب هو لغة
 التي مساجدا واعطى لها قد عرف خبرها من يدلة لايجب عليها ان يكون كل ما من استدلال
 منها ما ذكره الفاضل في القوانين قال استصحابا لمحال هو كون حكم او وصفي
 المحمول في الآن السابق كونه البقاء في الآن اللاحق والاراد من الكونه انهم من قبل
 يشترط القول ببقاء وغيره وان كان اراد الغرض من الشك لاحتمال الرجوع لان بناء الحكم في الحقيقة
 على القول باورده عليه بان الاستصحاب بعد من بعد معناه ما هو المعروف في اللغة الكلام
 البقاء ما كان على ما كان وما ذكره شرط من شروط الاستصحاب فانما هو في هذا المدعى
 فيرصد يد كالاخيه وانما يحسن الاستدلال على ذلك بان الغرض بعد بيان معنى الاستصحاب
 الصدور من الفعل والكون تام بمعنى الوقوع واليقين وتوابعه يعني المحمول منه الحكم لا خبر
 للكون وتوابعه لان الادلة متعلق بالكون وفيه ما لا يخفى عن برودة كما عرفت في
 انزوان التعريف بهذا الوجه فلا يستحق بالمصطلح صحيح بل غير هذا الوجه فاستدلوا
 الاستصحاب بعد من في عداد الادلة في مقابل الشك والكتاب الاجماع ولا يسلح بالدلائل الا
 هذه المعنى الذي ذكره ان هو الذي لا يبقا او استدلاله فقل هذا يسلح للاشكال يكون
 ريدا لا لالبقاء الذي هو من قبل من انشغال الكلبيين وفيه معناه ان لا يتقدم النقل
 المرجح ان الاستدلال العقل ان يكون من الكل الى الفرع كما هو كل بالنظر الى الترتيب
 واما في الشك واليقين في اللغة ان الشك ان كل ما مثل الفاعل والمفعول وغيرهما لا
 ينشأ عنه الاثبات بل الشك منه في كونه في اغلب الاستعمالات مثل قولهم استصحابا بالحق اليقيني
 السابقة ومن جملة ان الاستدلال لا يحد بينهما في اللغة ان الصدور في صالح للاشكال
 الدلائل انما في ان المراد من كون الشيء بعدا كونه متبعا في غير الاشكال والاطلاق الدليل

على هذا المعنى شائع بل اطلاق الدليل على مع الادلة من هذا القبيل والحق الصدور في الدليل
 الكائن يسلح للاشكال بهذا الاسمي ان القياس كونه من الادلة ومع ذلك من نوع
 الصدور وهو ما وان حكم الفرع لا يسلح بل مرجع جميع الادلة الى المعنى الصدور في الاحكام
 من الاتفاق والاشكال هو قول المحققين وهكذا عند الاستصحاب من قبل الادلة غير متبعا في
 الجملة على المعنى الصدور الذي هو الاثبات وحاصل الكلام ان الفطن المتأمل لا يفتي
 في شبهة في ذلك فبعد من ملاحظة تعريف الدليل العقلية هو حكم عقلي يتوصل به الى حكم شرعي
 وتسميهم الحكم الى العقلي واليقيني والاستصحاب من قبل الاشكال وحكم العقل في سلب
 الاستصحاب ليس الا الحكم باليقين اما كان على ما كان وهو معنى الاثبات ومنها
 ما مر اليه الاشارة من القياس بالمعنى الصدور مثل قولهم ابقاء ما كان على ما كان او
 اثبات الحكم في الزمان الثاني في قوله عينا ما ثبت في الزمان الاول الى غير ذلك من
 المؤدية لهذا المعنى ومنها ما نسب الى الصدور من القياس القاعدة حيث قال
 استصحابا لمحال هو ان يبقى ان الشيء الفلاني قد كان ولم يبق عدمه وكل ما كان كذلك فهو
 مطلق البقاء والحق انك اذا لاحظت من الملاحظة بقدر الى ارجاع جميع ذلك الى
 واحد وهو ما من معنى الاثبات بمعنى الحكم بالبقاء ولا اشكال في ذلك الا في ارجاع
 والدليل وجوب ارجاع الثاني في قوله وجوب ارجاع الاول ان الظاهر بغير الصدور في
 معنى الاستصحاب ارادة كبري القياس لا المجتمع من المعنى الكبرى وان كان الصدور
 من اثار الشك والبيان المورود وجب تطبيقه على ما ذكره فقد حقق ما ذكرنا ان الاحكام
 بالمعنى الصدور وانما منقول من العام الى الخاص والزمانيات المستند على بيان المعنى
 كلها صحيحة فكل لا بد من الاشارة الى اعتبار الشك في موضوع الاستصحاب ان ليس كل
 ما كان على ما كان استصحابا ببقاء ما شك في بقاءه فادرك الدليل من الاخبار والادلة
 على بقاءه خارج عن مورد الاستصحاب والحاصل ان الحكم بالبقاء في سلب الاستصحاب ان
 ان يستدل في ثبوت الحكم اليقيني او لا وانك في البقاء ثانيا كما عرفت بعد الاستصحاب
 في تعريفه وهو ما مر اليه الاشارة من ان اشارة حكم في الزمان الثاني في قوله عينا ما ثبت

وغيره قد يشهد على صدق ذلك الاجماع بمتك الامبار بين المنكرين لمجبة الاستحباب في
الاحكام بالامول العدمية ولكن الحق ان العدميات كالوجوديات في القول تحت
والاضحية للعدميةيات بها اقبح من تحت الزاع والخلاف ويشهد على ذلك ما تحت
الزاع انه لو كان محضاً محبة الاستحباب فيها اجماعية كان نزاع الاحكام في محبة
الوجودية لغوا خالياً عن الفرة اذ لكل شيء وجودي مندا وامداد في محبة عدم
العدم الحق عليه ويترتب من استحباب ضرورة ذلك الشيء الوجودي او نفي مندا كما
او من عدمه المستلزم لثبوت ذلك الشيء مثلاً اذ انك في بقا الطهارة لا تستحب الطهارة
السابقة متى بقي اذ قد نزاع بل يستحبها اذ عدم طهر البول ونحوه وكذا اذ انك في
بقا الوجوب لا يستحب نفي الوجوب بل يستحب عدم الوجوب والكرهية والندب بالاباء
الناشئة قبل البلوغ ونحوه وقد يجاب عن ذلك بان وجود هذه الامول العدمية غير مضمرة
من المحبة في محبة الاستحباب في الامور الوجودية وعدمها لان هذه الامول وان كانت عدمية
لكنها امول مضمرة وهي ليست محبة من العلوم ان نفي احد العدميات لا يوجب ثبوت العدميات
الا بقدرة رعية الاموال المتب وعدم اعتبارها في مثال هذه الموارد يستدعي عليها
الزاع وهذه السند غير صالح عن الفرة وان سلم محبة الامول في عدمها وان كان الاضافات
هذه الموارد غير رافع من الاشكال بوجه بين الاول ان اعادة النقص من محبة منها اذ كان لا
العدم في مثال الامول المنبذة بل من محبة الاستدلال من هذا القيد كما في مسند استحباب
الطهارة من الزاوية انك في بقا الطهارة وعدمها سبب من ذلك في مددك ايضاً
من البول ونحوه وليس استحباب عدم الزاوية بالنسبة الى بقا الطهارة من مثال الامول المنبذة
اذ بقا الطهارة من محبة الزاوية عدم عدم البول ونحوه شرعاً الامر محبة اللوازم العارضة
ان القول من المحقق انه انما ذكره مثلاً لا مسند الاستحباب الذي هو محل النزاع والساق
اعتبار محبة الامول المنبذة وعدمها لا يلائم طان بالنسبة الى مذهب من قال بمجبة الامول من ان
العدمية التي هي ما بالنسبة الى مذهب من قال بمجبة الامول من ان باب الوقف من ان باب الحكم
الذي كاصول كلام الحكماء من الفاترة والفاضة الاما والهم من ستاوى ستاوى الاموال الذين

استدوا على محبة ما بالافاضة قد فرق بين الامول المنبذة وبينها في المدارك على الحق ولو كان ثابتاً
من القول بعدم العدمية من محبة استحبابه اللهم الا ان يفرق بين القائلين بمجبة الامول من ان باب
انما يفرقون بين محبة القول الداميل ولا واسطه بناء العقل على اعتبار دور ساطق الحق وكما
لنا استدلال الامول بالواسطه ولا استبعاد فيه وقد وقع نظره في الشرح كما انما في ان الحق
معتب في العدم ولا يقيد الى الوقت مع ثبوت الملازمة بينهما في الواقع او يقع امد لا
بان يفرق ان يمدى الاجماع على محبة الامول العدمية لا بد من الاجماع على سبيل الاموال
للعدميةيات الملازمة للوجوديات ومن الملازمة لما لا يلزم الا ان الاجماع استغنى على
خاصة والمدعى يمدى في الخاصة لا يمدى في عدمه ولا يمدى في عدمه فدل استحبابه بالاباء
والامول اللطيفة ومن هذا عمل اجماع من حيد او لكن الاضافات من مضمرة الامول
في مورد من الموارد من حيث انما دأبها تحت الاستحباب الذي يلاحظ فيه مراعات الحال انما
يتم معلومة لنا ولا منع اعتبارها من حيث انما دأبها تحت سائر القواعد كما لا يراعى
عدم الدليل بل عدم اذ كونهما مضمرة للحق المسلم محبة في اللغة او اندراجها تحت
القاعدة المذكورة السكينة التي تستقرت عليها محبة العقل وهو البناء على عدم كونك
وجودي شيء وعدمه لا يمتنع ان يترتب على الشيء الشك في جميع احكام العدم حتى الاحكام الوجودية
السابقة او لا حقيقة حتى الاحكام التي من صلبه وانما الشرعية المنبذة عليه لو قيل بمجبة الامول
من ان باب الشرح بل مجرد الحكم بعدم لا غير والماسد انما لم يفرق بين العدميات والوجوديات
من حيث الاستحباب ومن حيث مراعات الحال انما السابقة وهذا الظاهر ان كان موجبا للحكم
وعليه استقر بنا العقل في كلا المقامين من وجود والا فلا وادلة المنبذتين لمجبة الاستحباب
واذ لا ينافيها مشقة من حيث المقام بين المقامين كما سيجي اليها الاشارة ثم قوله ان
ما ثبت يدوم محقق بالوجوديات وما يشهد على عدم قيامه هذا الاجماع ان الصديق
ما انه القنار ان في سبب القيد بين النفي والاثبات بتعليم الاستحباب في الاول دون
الى الحقيقة ما العدمي وقد اختلف في صحة الاستدلال به اي بالاستحباب لا ما دونه بل
وعدمها لعدم افاضة فائدة الحقيقة كما لما في والغير والفرق في على صحة وانما الحقيقة

جلان فلا يتبعكم شرعي وقال القضاة في كانه بشرى ان خلافا لمقتضى ابيات الحكم بشرى
رون ان في الاستحباب هذا ما يقولون انه محبة في الدرع لاني الالبات حتى ان صوة لمقتضى
الاستحباب يصلح محبة لهما ملك لا الالبات ملك في مال وموتيه والثانية ان اقرار في
هذه المسئلة صل هو مقتضى الاحكام الكلية او عام لهما والموضوعات فكلما ان القدر ما
هو الاول لانهم اعتبروا في موضوع العلم كونه او لا ذلك احكام الشرعية ويختلفون في الاستحباب
واذا قيل ان هذا لا يخلو من الاجماع وعينها ام لا ولكن جعل من المتأخرين اذ رجحوا الموضوعات
وهو بشرى الحكم كذا منها الى احداهما اسنادا والى الاخرى الثالثة هذا الرابع في هذا
من باب الوفاء بالعقد الشرعي ومقتضى وجوه وكلمات العلماء في هذه المسئلة مختلفة اما اعتبار
تمتعهم من باب الوفاء وكذا القدر من الفاضل اذ لم يزد احكامه بالاجابة الى زمان صاحب
موازاة انهم يتكلم بها اول من قبله بحججهم مقتضى بعين بالثبوت والشيخ الهادي
في بعض المواضع ووجه الثاني ان مقتضى العلم في زبدته واذا وصل التوبة الى مقتضى السبواي
تليق ما يجب المدرك عندك بها في جزية وتبع من تفرغته نعم عندك الشيخ الطوسي في عدة
مقررة في هذه المسئلة القائل بمقتضى الاستحباب بالنسبة الى الدال على عدم الطهارة بحجج
خروج الراجح مغللا بان الشيطان يفتن بين اليه ويمكن ان لا يكون له ابيات محبة من باب
الجزية بل ذكرنا في الاشارة الى ان لها طائفة من الناس في بعض طوائف التابعين وبعبارة اخرى ان
هذا الجزية كما تفرغ الدليل لا يزداد دليل على القطع واما من تأخر عنهم فهم من اعتبروا من باب القيد
كالاجابة بين يديهم ويقولون بمرئياته منهم من اعتبروا من جهة كمن قال بان العلم بطهارة
قال بصور العلم من كانه مثل الحقية وارباب الفلوس الفاضلة لم يقولوا باعتبار القيد
للاخباره باعتبار من يار العلم كسابنا العقل كما اعتبار العلم الى اسئلته اذ اعترف
فما عمل انهم استلغوا في محبة الاستحباب عما نقل عنهم من اقوال تالها القليل
التي في موضعها في معتبر في قديم الفاضل فلا يعتبر من مقتضى المتأخرين وارباب العلم
من ما اذا شك في امره فاعلم ان مقتضى الحكم الشرعي الذي يعتبر به استمرار اليه مع عدم العلم
ما وجد كونه ذلك لا في معتبر من غيره فلا يعتبر في هذا القائل السبواي في الدخيرة في باب

في بيان حكم المساواة فلا تفرق بين المقتضى من غير اعتبارها القليل من ثبوت بشرى
قاية مقتضى عند الناس في حصولها او في صدقها على امرها ميل مع العلم بعد ثبوتها على غير
وبين غير فلا يعتبر في هذا القائل المتأخرين في شرح التدريس في محبة الاستحباب
ومناوستها القليل بين الفيل والالبات ذهب اليه اكثر المقتضى كما مر في الاشارة في
سابها القليل بين الحكم الطلبي فلا يجري فيه والوطني يجري فيه وثانها القليل بين
الحكم الوطني يجري فيه وبين غير فلا يجري فيه وهذا القريب من سابقه اذ لا فرق بينهما الا
في الاباحة وغير الحكم حيث لم يفرض لهما في الاول وظ الثاني عدم جريانها فيهما لعلها
محددان في الفارقة من السابق في القتل وتساويها على ذلك وعاشرها القليل بين
الشرعي يجري فيه وبين الامور الخارجية فلا يجري فيها وما دى عشرها على هذا
القليل فكلما في القوانين وثاني عشرها القليل بين ثابته بالاجماع يجري فيه وبين
ثبوت غيره فلا يجري فيه واثنا عشرها في الفصول القروية تفصيل امور ولعل لا
يزيد على ما ذكرنا اية وكلمات الاحباب في هذا المقام مختلفة ووقع السماع منهم في
نقل الاقوال واثبة ان القولين المتعاكسين اللذين نقلهما الفاضل الحق وثبت
اولهما الى السبواي في احد قوليه والثاني الى الاخبارية ولا وجود لهما وذلك لان
ما الحكم الشرعي في هذا الكلام اما الحكم الكلّي ومقتضى ما يعم الاحكام الجزئية كالطهارة
والنجاسة والوجوب لثابت في رتبة الكلمات الخامس ويخالف ذلك لو مطلق الحكم الشامل
الكلّي والجزئي ومقتضى ما يقتضي بالامور الخارجية القروية فان كان المراد به الاول
لقول الاول غير موجود اذ لم يجد احدا يقول ان الاستحباب معتبر في الاحكام الكلية
والاحكام الجزئية والامور الخارجية اذ السبواي في النوب اليه هذا القول لم يقل
بذلك الكيفية بل المراد من الاحكام الامم من الكل والجزئي وان كان المراد به الثاني
الاول موجود لكن الثاني ليس موجودا اذا نشأ في سنوب الى الاخبارية والاحكامية لم
يقولوا باعتبار اعتبار الاستحباب بالامور الخارجية القروية بل يقولون باعتبارها فيها
وفي الاحكام الجزئية قال بولانا محمد بن الاستر اباي رئيس هذه الطائفة في القروية

الشك في الاحكام الشرعية من حيث انما رواه زرارة في الصحيحين في بعض الكتب على ما يتكلم
في البقرة على ما رواه في الفرائض المدنية قال قلت لابي عبد الله وهو علي بن ابي طالب
الحق في الحق ان علي بن ابي طالب قال لا بد من العلم والادب في
الامور الشرعية والادب والعلو في العلم فان علمك الى جنبه شيء ولم يعلم به قال لا
حتى يتبين انما هي من ذلك امرين والافان على يقين من شيء ولا يقين اليقين ابد
بالشك في يقينه يبين امر وجه الاستدلال ان السائل سأل عن الحق في الحقيقة
يوجب ان يروى ان لا يركب شك في مثل ما يقينه شرعا كالنوم او في رتبة النوم وتكلم
ان يكون الشك في اصول وجود المانع المعلوم ما يقينه اي النوم لا يقال ان يكون الحق في
من جهة انما رواه واحباب المصنفين بالجواب المذكور في الجواب ثم سئل السائل عن شك في حق
ان النوم الفاسد المانع من تحقق الامارات الظنية كعدم احساس كتمان في حق
الحق قال لا حتى يتبين انما هي من ذلك امرين وهو عبارة اخرى اعلم ان حق
والافان على يقين من شيء لم يتبين فلا يجوز له الا يقين لانه على يقين من شيء
معد في المراتب والاعمال القائمة وهو متعارف في الكتاب وغيره قال اسبق ان يكون وان كان
غنى عنكم قال الشاعرة فان يقين الانام فانهم فان الشك مضمون الغنى في الامور
في قوله لا يقين اليقين بان الشك انما هو في الجنس لان الامام حقيقة في علمنا هو الحق في
الجنس الواقع في سياق الفقه كان كونه يقين العموم والعموم ليس سابقا على ورود الذي هو
الذي وانما الوارد في العموم يقين سلب العموم ويحتاج الى الجواب بان يقين في السياق
من باب ان لا يجب على كل من خالف العموم انما جاز من قبل الذي يكون معناه عموم ذلك
لا سلب العموم من كونه لا يقين اليقين ابد بالشك في قوة الكبرى الكلية لاثبات
وقوله من يقين من شيء في قوة الصغرى وهو دليل واضح على اعتبار مطلق الا
ثم نادى بالحق في السؤال الثاني انك في وجه المانع لا انك في مانعة العارض
اسئل الشيخ او بما يثار الشك في العمومية فلا يرد ما ذكره فيهم من ان مورد الجرح في رتبة
السبب في القائل بعدم محبة الاستصحاب في مانعة العارض وانقر على ما يثار الشك في وجه

ارادته

في وجود المانع وتكلم المورد فيقول ان السؤال الثاني والاول من باب احكام واحكام لا
نفسه يرد العموم المذكور كما ان من قال باعتباره الاستصحاب من باب الوجود في وجه
والمراد اما العموم فامر واضح واما المورد فامر من ان السائل سأل عن ان النوم
يبتكف عنه بالامارات الظنية فقل ان عدم الالكفاية في وجهها صحيح
قلت فان قلت ان مقتضى عدم ما يثار الشك في وجهه لم يتبين ذلك فقلت ان مقتضى عدم ما يثار
زات فيه قال نعم ولا يعيد المسئلة قلت لم ذلك قال لا بد ان كنت على يقين من علمك
تسكت فليس لك ان تقض اليقين بالشك ابد الى ان قال قلت لان رايت في قوله وانما في
المسئلة قال تقض المسئلة وتفيد انك في موضع من حيث رايت وان لم تسكت ثم رايت
ربما قطعت المسئلة وعنده ثم بنيت على المسئلة لذلك لانك لا تدري في ذلك شيء اوضح
عليك فليس لك ان تقض اليقين بالشك في وجهها صحيح الاخرى عن احداهما قال انما
يدري في ذلك هو او ارجع وقد علم ان الشك قائم فاضاف اليها اخرى ولا شيء عليه ولا
يقض اليقين بالشك ولا بد من الشك في اليقين ولا يخلط احداهما بالآخر ولكن
يقض الشك باليقين ويتم على اليقين فينبغي عليه ولا يعتبر بالشك في حال ان الحال ان
منها موثقة بما اذا تسكت فان على اليقين قلت هذا اصل قال نعم ومنها
ما رواه في المجال من عبد بن مسلم عن ابي عبد الله قال قال امير المؤمنين من كان على شيء
شك فليحضر على يقينه فان الشك لا يقض باليقين ومنها ما رواه في بعض النسخ
على يقين فامسا به الشك فليحضر على يقينه فان اليقين لا يندفع بالشك وتكلم في الجواب
قال اصل هذا الخبر في غاية الوثاقة والاعتبار على طريقة القدر وان لم يكن صحيحا
واستند عليه الكافي وذكر اكثر اجزاء مفرقة في ابواب الكافي وكذا في من كان رايا الحديث
وهذه الاخبار كافية في اثبات المطلق وان كانت المسئلة امولية او ملغقة منها ومن غيرها
انما باعتبار العلم الاجمالي بسبب ودر بعض ما نحن المصنفين كما ادعاه بعضهم من باب ان
المفروض بناء على ما حققناه في سائر النسخ من محبة الجزاء الواحد المشكك على شرايط
في المسئلة امولية كالغرضية والمقتضى في سائر النسخ من غير مقتضى في اصول الدين وغيره

والا يميز من العدل بالحق وجوده وكل منهما مفاد ولا فرق بينهما في عدمه او في هذا المقام في العلم
فكونه العارض بينهما من قبل تقاضيه لهما والخاص بالملكيين ومنه ان باب التخصيص لا
باب التخصيص عن الشيء او لا ان يرجع الوجه الثاني الى الوجه الاول ويبدو من صحة
كافي او من هذا العنوان ثبت حوسه العدل بما اورا العلم ثم يرجع الى حكم صورة عدم العلم
الذي هو مورد الامور ثم وثانياً ان هذا المقام مفاد السنة الى الاستقامة
البرائة وموقعه بالسنة الى التمييز الحاكم بالتمييز هو العقل والعقل بكيد مداهمة حقيقة
من الاحجاب الى اعتبار الاستصحاب لا يحكم به بل يحكم بتقديمه فان الاستصحاب لا
يأتي من الوجوب بالعلم والتمييز والاول قد علمنا الثاني اما العقل ونالتنا
انما منع تقاضيه من الامور الثلاثة بانه الاستصحاب بل لانه لو الاستصحاب
عليها انما بيان ورودها مع ادلة البرائة فتحتاج الى تنسيق ما نقول ان البرائة في موضع
اصل البرائة اما حكمه او موضوعه وعلا التقدير الاول لما يدل العقل او العقل اما
الاستصحاب على الحكم العقل نواتج لان العقل حكم بغير التكليف من ميزان وبيان اذا
وسل من الشارع ولو في مقام الظاهر ترفع الفهم ولا يحكم العقل بالعدول الى ما روي به
الادلة العقلية فنقول ان لما صنفين صنف كان زمانه وزان حكم العقل وسناق رفع
العقاب على الحكم الواقعي الغير المعلوم كقولنا ما يجب عليه من العبادة والناس في صفة
ما لم يعلموا وعنده ذلك فما تقدم اليه الاشارة في مسئلة البرائة وحكم حكم العقل وما يجرى
والجواب عن هو الجواب عن وصف ما كان السناق من افتاء الحكم الظاهري كقولنا حكم
مطلق صريح برؤية في درجتها اجاب عنه صاحب الزمان على ما يدل بالجزء غير متاخر
التي قد ورد عليها النهي لوفى ان الامان وخالف من الحالات وان الحكم بالافلاقي
انما يتعلق بالاشياء الخارجية الغير المتعلقة بها النهي وسناق ان الطمان لفظ الشيء اذ
وان ذلك الشيء بخصه هو لا ملاحظتها باعتبارها لا نهاء مع الامتياز بين هذا الجز
وجز الاستصحاب ويمكن ان يقال ان الطمان الجز هو الثاني لان الطمان من الشارع اذ ان
انه الاباحة والحسن في الاشياء بيد وان قد ورد النهي بعدمه بغيره ان الشبهة

منه من غير ان شاعا العقل هو هذا الا ان قد ورد في كلامهم ولا امتصاص بل انما
مقتضى ان يرجع هذا الى الملوحة المحررة او كان العقل الذي في الحاصل من غير امتصاص بل انما
المورد للماء على وجه الامان الا ان صاحب الدارين في كونه لا يخرج من مقامين ايضا
اما العقل في مقامان كونه هو هذا الاستقراء كما في مسئلة البتة المحصورة حيث قال اننا
استقراء ما وجدنا ان ان في مواضع متعددة في موارد صاحبها لا احتساب بل انما
قائمة عليه بغير محقق بوجه من موارد والمواضع ان الموارد التي تفرقها كلها موثوقة
فأدوية وكان شكها في وجود المانع المعلوم منها بغيره وتعدى غير واحد من الاستصحاب لا سيما
بما علمه الاستصحاب في صورة العقل في وجود المانع بل انما انما اجبى في صورة العقل في
العارض اذا كان العقل في الاندراج وكانت البتة بعدد ما تبين من فاعلمت
الاستقراء ان اذ اذ الحاق الافراد التي من شئ المستقر فيها فانه لا يحتاج الى هذا
الاستقراء بل لا يحتاج كان وان اذ اذ الحاق افرادها بامان موارد الاستصحاب بغيره
الاستقراء بغيره العقل في العقل نواتج انما اعتبار هذا الاستقراء اصلاً
المسكنية الاستصحاب لما في بين الاول ان القواني انما بغير العقل بالظن وما
العلم من التكاليف الثانية امتنع اعتبار الاستصحاب بعد ان من الواضح ان الاستصحاب
انما هو في الموارد المذكورة السابقة للملحوظ البقاء وغير هذا الثاني ما ذكره من
مقدار من الاستقراء من العقل بالاستقراء من العقل بالاحتياط لمات ولما كان
من لم يمتد من العقل من الاول غير هذا العقل في العقل على ذكره والاولى بنا على من
في اعتبار الاستقراء من الامور البتة كما في ان ما تحسرن في ان موارد الاستصحاب لا يخرج من
هذا الامور الثلاثة انما وافق لها او خالف لها صورة الواقعة لا يعلم فيه صورة الحقيقة
بما العلم بالاستصحاب منها اذ لم يمتد اجيب من الاول بانه اذ ان الاستصحاب على اعتبار
الاستقراء من موارد الاستقراء من هذه القواني من غير ما لا تنافي بينهما ونجدهن
المواضع في مسئلة الجز الواحد من هذه القواني والحق ان هذا الجواب لا يصح بل انما
من اذ انما المنهج لا اعتبار لما في السابقة المطلوبة او المذكور من هذه القواني السابقة

التفصيل ما يتبع الف إلى المصلين يتفاجان الفروع حال الأفعال
 الحاكم ما تارة في الأول دون الثاني تحت ما ذكره في القوانين وغيرهما ان شئت
 في الآن المتأخر يحتاج الى دليل لو كان الاجتماع ثابتا في الآن المتأخر انما لما حصلنا
 بالجلوس في سنة التعم الذي يضاف لما في السنة العاوية مثلا كما شئت من الاجتماع
 الا ان من المصنفين والحوال الأولى هو ما قبله من الآراء الامكان الخاف من اجتماع الله
 واداءه ان الاجتماع والله من عدم دليل آخر على الاستحالة ثبت الحكم السابق الاول
 واداءه ان الاجتماع من غير ما ثبت الحكم بالاجتماع انما لو كان الفصل على شئ
 في الآن الاول ساءلنا ان المتأخر به من هذا السند لا لما اليوم لا بالاستحالة وان لم
 تكون به قبول له فلا دليل على ثبوت الحكم في الآن المتأخر وهذا الدليل انما يثبت
 الفصل على محبة الاستدلال على التفصيل والحوال انما لا نقول في صورة استحباب حال
 الاجتماع ان الاجتماع موجود في الآن المتأخر ولا نقول انما لا بد ان يكون الفصل في الآن
 المتأخر انما يثبت بل نقول الاجتماع انما كاشف من حكمه واقعية او مثبت مدور الحكم
 السابق ثبوت الحكم ولم يثبت ثبوت الحكم بالآن الاول ان يكون الاجتماع بشرط الا
 الاول وعدم انضمام الآن الآخر في كل الفصل انما ثبت الحكم في الآن الاول وهو
 بعيد عن ثبوت ما به من فصل بارة الحكمة من الفصل في غير زمانها يعلم ان عبارة
 راحة الدلالة بما سمع الية قال الفصل في حكمه في زمان الفصل في المستحب ان اقر بأنه
 لم ينفذ في السنة بل انما انما في الادب مع الثاني في بيان وجوب الدليل
 الثاني ان طرأ ما في دليل قد اخطأنا ما نقول انما ثبت ام الحكم الذي لا دليل
 بتمامه وهو ان كان لفظ الله فلا بد من بيان ظلمة دليل في زمانها عند عدم الجوز
 لا عند عدمه بل ان يكون في زمانها عند عدمه والوجود معا كان ذلك كما بالعدم
 انما لا دليل يثبت ان كان الاجتماع فالاجتماع انما استقد على دوام الصلوة عند عدم
 دوامه بغيره بل انما هو في زمان الاجتماع انما استقد على دوام الصلوة عند عدم
 اجتماع الصلوة عند صورتها بل انما هو في زمان الاجتماع انما استقد على دوام الصلوة عند عدم

مشهورة كما تقدم الثبوت استقدت بالعدم المزمع بعدم الماء ما لا يوجد ولا اجتماع
 حال الوجوب على حال عدم الجمع عليه بعد صامعة فاما ان يستحب الاجتماع عند اجتماع
 الجميع فتوجب وهذا كما ان الفصل في الزمان الاصل في زمانه دليل على
 دلالة على ما مع وجود دليل يسمى فكذلك انما استقد الاجتماع بشرط عدمه فانه لا
 عدم الوجود ان كل دليل يضافه نفس المدين به يمكن استحقاقه
 الخلاف والاجتماع يضافه نفس الخلاف او الاجتماع مع الخلاف فيكون العدم والعدم
 دليل العقل فان الخلاف لا يضافه فان الخالف غير ان العدم يضاف لصلبة عمل الخلاف
 فان قوله لا اصيام يحل من لم يثبت الصيام شامل بصيغة موصوف ومضاف مع خلاف الحكم
 يقول السلم شمول الصيغة لكنه اختلف به دليل عليه الدليل وهذا الخالف لا يثبت شمول
 الاجتماع عمل الخلاف لاستحالة الاجتماع مع الخلاف ولا يستحيل شمول الصيغة الدليل
 من ادعاء محبة الصلوة عليها قال فان دليل الاجتماع يخرم الخلاف فكيف يرفع با
 خلاف انما يثبت بان هذا الخلاف يخرم ما الاجتماع وان لم يكن الخالف حادثة بل
 لان الاجتماع انما استقد على خال عدمه لا على خال الوجود فمن الحق العدم بالوجود
 الدليل لا يثبت صحة الشرع والآن على الدوام الى ان يقوم دليل على الاعطال لا بال
 نقول ليس لنا الدليل الاجتماع لا بشرط بالعدم بل يكون ذلك عند عدم
 كانه متشابهة فلو قلنا في حال الوجود ام لا لا يقال لم يكونوا من يقول
 الاصل ما ثبت دام الى وجود قاطع فلا يحتاج العدم الى دليل في نفسه بل الثبوت
 المحتاج كما اذا ثبت موت زيد او مينا او كان داه نفسه لا يثبت الا ما نقول هذا وهم
 فان على ثبوتها زوار وعنده فلا بد له من دليل بل هو في دليل الثبوت ولو لا دليل
 الفادة على ان الميت لا يحجب الدار لا يندم بعد البناء الا بهاد او طول زمان كما في
 دوام مجرد شئ كما انه لو اجتمع من فقور الامير والجد ودخول الدار ولم يدل الفادة على دوام
 هذه الاخر انما لا يثبت به داهها فكذلك اجتر الشئ عن دوام الصلوة مع عدم الدليل
 جناس داهها مع وجوده فيفقروا لها الى دليل اخر انتهى اقول هذا الدليل على

الاستحباب اللازم اذا ثبت المستحب الاستحباب بقية بالنسبة الى اللزوم عند جريان الاستحباب
اللازم وهو دليل منه ان الاستحباب لا يورث استحبابه وان يكون المراد من اللزوم او الاستحباب
مع لزوم فان ثم ارتفع اللزوم واعتل ارتفع اللزوم او اعتبار في منزلة في امر الاستحباب
فقد عدا اللزوم وتفقيد الكلام في معنى الامر الثالث مكمل اما الامر الثاني
مقتضى ام لا وكذا اما اذا تقدم مقتضى ام لا او لا من الموضوع وقاسنا الحكم بقول
مورد اما اذا انا احوال احد من مبادئ وشك في مدد مدونة وقد يكون في امر واحد قد
يكون في امرين وكانا مأكوكي تاريخ او كان تاريخ احد فاما معلوما او الارشاد كما هو
اما اذا تقدم يعرف عقايده ما ذكره الكلام في حكم الثاني في تاريخ الاول دليل على ما
التقدم في الاستحباب المعكوس والاستحباب التقريري على الادلة عند الحاجة
الدلالة وارجاع الى تشابه الاثران والحكم صحة من هذا الباب كما أكد من بعض
خال من التقييد ثم يرجع امسالة التقدم الى استحباب عددي معتبر لا زمني بل ان ثبت
كون اللغة حقيقة في الزمن في معنى وشك في كونه حقيقة في اللغوية او في غير ذلك
يكون موضوعا في اللغة بمعنى نقول حقيقة امسالة عدم الوصف لغيره وعدم نقله وعدم
هجرة كونه حقيقة في ذلك المعنى اللغة والكلام في حكم الاول ان لا يثبت ان الثاني من حيث هو
لا يكون مورد الدخول او حقة الثاني من ناحية سابقة حتى يستحق ارجاعه الى امسالة عدم
التقدم لا يسمي من جميع امسالة الثاني في جميع هو امسالة عدم وجود هذا الشيء
في زمان ذلك وهو اصل عددي معلوم الاعتبار ولازم ذلك ترتيب الاحكام الشرعية
على نفس التقدم لا الاحكام الشرعية على مسافة التاخر مثلا او اعلم ملاقات في تحقيق
سوق بقدوم الكثرة في وقت ولم يعلم ملاقاته قبل حدوث الكثرة او بعد فاما صواب
احد شيئا كما كانت كوكي تاريخ فاما لا مرة لا مالا اننا او املا وناسا اما
تاريخ الكثرة معلوما وتاريخ الملاقاة فان غير معلوم فاما حكم طلبة الماء باعتباره اما
عدم حدوث تاخر الملاقات بمعنى امسالة عدم حدوث الملاقات قبل زمان الكثرة ولا
حكم كون الملاقات بعدا لكن تارة باعتبار امسالة التاخر حتى يحكم طلبة الماء التوجه تارة

تفقد
الامر الثاني ان الاستحباب لا يورث استحبابه بل يقتضي استحبابه في الامور من حيث هو
لا في زمانه فاستدل على ذلك الناس بانهم لا يترتبون الاحكام الشرعية على تلك الامور
كل يترتبون الاحكام الشرعية فما قبل اما الامر الثاني مكمل اما الامر الثالث مكمل
مقتضى على القول بكون الاستحباب من باب التفضل او لا بل هو باب التفضل بحسب من تارة
تدجيل الادعاء ان التفضيل اذا كان هو الظن فالظن بالتحقيق هو مستلزم وثبت
الاحكام واللزوم ان التفضيل مستلزم لثبوت اللزوم فما قبل اما الامر الثالث مكمل اما الامر الثالث مكمل
الانصاف انما هو للتمييز مع اتحاد الوجود الوجه للجميع هو الثاني او عدم اعتبار
الاستحباب مع القول باعتباره الاستحباب من باب الوصف والوجه ثامن ان عموم المراتب
التي راجعت الى الاحكام الشرعية ظروفا في ذلك فاعلم مع عمية الظن الاستحباب لم يثبت فيه الا
رقت لا اثار ان عمية الناس انفسه في مقتضى سابقا هو اعتبار ان التفضيل
والفضل ولم يلم بغير اعتبار الثاني والظن في الوقت مع ان الملازمة بين التفضل او كما
عبارة وصف لها في ضرورة عدلا مع اولنا باعتبار الاستحباب من باب الظن بطريق
تاريخي بغيره في الاستحباب المستلزم الاستحباب وليس هذا التقييم ناشئا من دليلين تارة
اللزوم في مقام استحباب المستحب بل لا تميز كل واحد منها بل فما قبل اما الامر الثالث مكمل اما الامر الثالث مكمل
ان مقتضى الاستحباب في اللزوم غير مقتضى الاستحباب هذا وان لم يكن من مقتضيات
هذا الامر الذي من يمكن ذكره لا في مناسبة ومما كل ما قد تقدم من هذا القول
الى الاستحباب في الطلب ملازم من بيان الراديه فما قبل اما الامر الثالث مكمل اما الامر الثالث مكمل
في معلوم التفضيل في ما هو ظاهر في غير محلها او تارة في محل واحد لا في
المفهوم من الاستحباب فمما يمكن ان يكون المراد باللوام الاحكام الشرعية بل اللزوم
الفضل والعامية كما هو المشاق لفظ اللزوم او اللزوم الواقعي هو اللزوم الحقيقي
اللازم ان لا يكون التفضيل هو مقتضى الملازم يكون المراد ما سبق اليه اشار من عدم
امسالة الاستحباب في عدم ثبوت اللزوم العقلي والعامية والاحكام الشرعية عليها اما
ان يكون المراد من استحباب اللزوم ولو كان شرا فاما لا مورد لا استدلال بعد جريان الاستحباب

[illegible]

الشيء لا يتوحد في غنى ومثله ان كان له وجوده في نفسه ما اوطق له على الوجود في غيره
الامر الثاني عشر من الامور التي يجب ان يثبت عليها الاحكام هي ان يكون له علم
في زمان الاستصحاب بقاء الموضوع والمراد بالموضوع ما كان موجودا في الشيء بعبارة اخرى
كان محمولا على الحكم فيكون الاغواء هو انه يكون له وجوده في نفسه انما هو المحمولى
الحكم هو مقدرة من القاميات المفعول والزمان والمكان نحوها كما في قوله اكرم مائنا
في يوم السبت المكان الصلوات في زحور الاكرام حكم وماعدا من القاميات ومعلوم الاكرام
المفعول مائنا والقيودات موضوع لدوام البقاء لمسكونه موجودا بالوجود الثاني
كما هو ملحق لفظ القاء بل يفرض على معنى منته الحكم انه محمول في الآن الثاني
بعبارة اخرى كون الموضوع على حاله ان عليها قبل تلاء الى انه ملائم في مستحاج
ويذكر في الثاني وجود ان الموضوع في ليس الا فيكون في الثاني وجوده في عدم
بعبارة اخرى الموضوع هو الحالة الصفة المعرف عن ما يحيط كونها موجودة بالوجود الثاني
او الدائمة ولا ريب ان هذا المعنى في صورة الثاني وجوده في عدم القطع بعبارة
وان لم يثبت الا ان المراد بالبقاء هو الوجود الثاني فيقول ان مقتضى هذا الشرط في كل
مع الاستصحابات الحكيم ولا يعيد في الامور الخارجية بل في موضوعها في عدم
او لا يثبت اعتبار القطع على الوجود الثاني في ذلك مع عدم اعتبار الوجود الثاني في نفسه
الاول وكتب كان هذا الشرط في الاشياء في علم الاجتماع ويدل على معناه الى ذلك
لما تقدم في علم من امتناع انتقال العرض من محل الى محل آخر والاصح ان يثبت الامر
سلبا عدم امتناع انتقال العرض من محل الى محل آخر وبكس ما يلزم من ذلك ان يكون
للاشياء ولما فعلية يحتاج الى الدليل ولا ريب في مقتضى الاستدلال يحتاج الى العقل
او لا ريب ان مقتضى العلم في نفسه ان يثبت في العقل الثاني في نفسه وهو موضوع
الذي يقتضيه الاستدلال في ان يثبت في العقل الثاني في نفسه الحكم في نفسه
الثاني في زمان الثاني من نية الموضوع في زمان الاول ورجح الشرط المذكور الى بقاء
الموضوع في زمان الثاني من نية الموضوع في زمان الاول ورجح الشرط المذكور الى بقاء

[illegible]

ثم يلاحظ في مقام تبينه فاحولنا وانما هذا من حيث ان الحكم مطلق على اعتبار احدى
المقال ولان حكمه متغير اجزاء الاستحقاق نحو ذلك الحكم من الاستحقاق من حيث الحكم
بجانب بيان المدونة ان الفارق من السابقين من حيث المدونة في مقام تبينه فاحولنا وانما
الوصف المذكور قيد للموضوع وفي الآخر على الحكم وهذا الفارق من حيث المدونة ان
في المقامين ما يوجب ان الموضوع يستند او الموضوع يوجب الحكم وتبينه من ذلك
ان الاستدلال على الحكم في الزيادة على القدر القيد القاسم وان كان صلبا فالحكم
واحد بان انت الحكم في مقام التباين على الموضوع سواء كان الفارق من هذا النوع
الاستدلال على الحكم بالنسبة الى المفعول فاسر حكم احد القدرين في القدر الآخر لا من تباين
ايضا ان المولى الاستدلال في الفوارق المدنية وهذا الوجه اجزاء الاستحقاق الحكم
على سبيل الاطلاق وهو وان اختلف في الاستحقاق مطلق الحكم ان شاء الله تعالى
اجزاء في مورد الحكم في المانع باضافه في صورة الحكم في الفقه باعتبار التباين في
المحل وكان الحكم بقا الحكم من حيث مدخله الزمان لكنه اصاب المانع في صورة وجود
باعتبار الحكم في وجود الموضوع او من الحكم الى استرا حكم احد القدرين الى الآخر
الى ان قياس امانه عدم ترتيب الحكم للقدر الآخر ان كان السابق سلب الاستحقاق
على الدقة البطلان فاللزم عدم اجزاء الاستحقاق المقاس كما هو مقتضى الاستدلال
فلم يغيرا **قالت** سلب الموضوع والاداء للقيام عدم موارد الاستحقاق
او كان له دليل لبيان او كان له وفيما اذا كان الموضوع مشكوكا هو معناه ما وصفه الفقيه
بعد ذواله او مشكوكا او كان نفس الموضوع سلبا والقدر المذكور في الحكم في
الفقيه من حيث شخص الموضوع في الواقع وهذا المعيار في مقام الاول او من حيث
وان كان بنا على سلب المعيار في فالحال من اجزاء الاستحقاق القاسم كما لا يخفى
وما يوجب المعيار في نفس الموضوع احد القدرين وعلى هذا وجه من الاجزاء
والاول وهو ان يغيب في الفروقات اخرى متبادر المعيار انما هي في المقام
حيث قال في سلب الاستحقاق وتبينه حقيقة الى ان ما ثبت تبدل حقيقة

بقوله القرآن الله كما نسا بقوله الميت ويكون بقاء حكم الفيلد باعتبارنا انفسنا
 في شأنه كما يكون بلور من مادة واحدة والعلوم والادب في هذا الحكم من لوازمه في بعض المقامات
 جملتها في قوله الحاصل ان الذي ليس في سعة احد في جميع الموارد في مثل سعة الله تعالى
 لا يكون. قال الموضع وفي سعة الكتاب يكون به وعلوم يزعمون مدركان غائبات بعدة مدرك
 انكسار الجبانه اللين رانها اختارها زبابا وكذا تكون سقا الفخامة ما يقدر البول
 من ان الوصف في ان يمتد وكذا الام في ان يمتد في المرحله الاولى الصغر الاجماع في ذلك
 بلاطة المرسات الى المنة والافعال الى المنة الذي في تلك الممنوعات او الممنوعات في اعتبارها
 ثم انما الاسد فيما اعتبر به الوصف في ان يمتد في الممنوعات في الادلة في حجة انفس الحكم
 والادب يحتاج الى دليل من مدرك او كيف كان فدايرة هذا العليا واستحقاقها من الادب
 في الاستحقاق بلاطة فيما لا يجر الانكسار الى بلاطة العليا الاولى الذي في علمه مدرك
 الاضمار في ان يمتد اعتبار الاستحقاق في علمه من المقامات والموارد الى اسلف الحكم في
 ثابت ما تلتان ان الاستحقاق غير جار فيها كما في سائر المقامات والاحكام العلمية وغيرها
 من بلاطة هذا المقام او في سائر المقامات في الادب فلا تحتاج الى مدرك في جميعها اما احكام
 مقدرة الى ما عليه بنا الذين في يومئذ انما الاحكام العلمية فقد عرفت الكلام فيها
 من حيث مدركها من الادب والاختصاص باعتبار مدرك العلم في الممنوعات بحسب القدرة العقلية والادب
 مدركه عند هذا الزمان ودار الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 لعدم ادراك الممنوعات بحسب الادب في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 في ادراك الاستحقاق في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 الاولى لانها في الادب والادب من حيثها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 من الادب لانها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 الى ان المكلف في سائر المقامات في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 في الادب لانها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب
 في الادب لانها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب وسعة وسعة الادب والادب من حيثها في الادب

الباقى كما في الشائع انه في موثاق وهو العلة معونة لاحوال التي هي في مقتضى
 المقيد بها بارزها الخاص والمثال الاول او من العلة المقيدة او الطائفة في ان الشا
 فالعرف يعملون العلة المطلقة والقاسية هو موثاق الحكم ويعون انما مقتضى مقتضى
 ومع موجوده في الآل الثاني كما في موجوده في الآل الاول قدس عيود المدخلات فيهم وار
 ارا الوجوب كذا في انما في الاحكام من الاستحباب والكرهه الامانة فيهم انما في
 الجوار والمقتضى فيهم ان ضد كل منهما او جودا ومنوع ولو ثبت العرف والامانة او الم
 يثار ارب بار هذا النوع لهذا الحكم لانه لا عرفنا كما في دوران الارضين المطلق المقيد
 برصنا له الى دوران الارضين الوجوب يعني والتغير في سائر دوران الارضين وجوب في
 اورقة مؤمنة او دوران الارضين اختصاص التسم بالتراب وحواله لكل ما سمي ارضاً في
 لا عرف لدوران كان قد يترجم اجابة تفرق ان مورد المسند فبلا مؤول تسمى في نفسها
 الحكم بوجوب المقيد عينا وجوباً هو ما اذا تمكن المكلف من سائر المطلق والمقيد في
 التكليف فان مقتضى الاستحباب في الحكم بوجوب المسند لانه القدر المتفق وفي نفسها مقتضى
 الحكم بعدم وجوب المطلق التيقن لانه الحكم بوجوب المقيد وهو ما اذا تمكن المكلف من سائر
 المقيد في وقت من الاوقات وفي بعضها الحكم بوجوب المطلق بالانفتاح هو ما اذا تمكن
 من سائر المطلق والمقيد في اول زمان التكليف ثم عني دستار التمكن من سائر الثاني
 الاستحبابية بالوجوب السابق في الحكم بوجوب المطلق هنا وبين في هذا القوة عدم
 بالعقل لان القول بالمسند في المسند الفقيه عز موجود في حكم مورد المسند واحد لا يسمي
 الاجماع المركب لان الاستحباب انوى لكن هذا الاستحباب لا مؤمن الذي لان انما وليس
 يثار اية في هذا الحال بانه منوع الحكم السابق ثم يستحار بقا بعد وجوبه وكان لا
 عليه الحكم بوجوب المطلق الموجود في من العرف الغير المتفق الا من ان لا قبل المتبدي في سائر
 نفس التعلق كان حكمه وكذا الطائفة قاعدة الاشغال اية عوى المقام اذ في غير
 الى ملاحظة وجود المتنوع بل وجوده في نفسه في ان من الانات يمتنع اليقين في مقتضى
 العرف اليقيني حكمه بايثانه في موزة عدم التمكن منه مع ثبوت التعلق في ما يحكم بالاناء

[illegible]

يحتاج الى ارفاق القاضين الاولين بغير الاول كرم العلماء ثم ان يكون له من القضاة
اخر اوقات يزداد وعظما بحيث لا يتسع فيه اكثر من اثنى عشر من القضاة بالترتيب
الضريه واوله العشر بالنسبة الى جميع السكان لتربية الواحدة او الحرة واوله المسار
بالنسبة الى سائر الاوار وحكدا والعبار في المدن هذا الخطاب يطلع به عن يد حجة
النظر الى حال الفيزيبر لعمد الوكا للنفاد اعرفت هذا ما علم ان الاول والطلب بالنسبة
الى الاول ليست من قبيل التخصيص لعدم ارتفاع موضوع الشك بها والامس بميل
لعدم فهم العرف لقاضين بينهما بل من قبيل التحكيم ومنه ان مع تحية القاضين الواحد
عنان من قبل مواده مطابقا للواقع وتزليله من جهة جميع الاحكام المترتبة عليه من علم
احكامه قطع اليده من الحكم المسكول به وسارة اخرى ان الجبر الواحد لم يكن من طرف لا
يا لواقع كالطريق القوي وكما يوجد الطريق القوي في القطع قطع الدعوى الحكم المسكول
في موضوعه الاستحقاق حصول الامتثال خطاب لا يتقن اليقين بالانكشاف في
برفعه مكل قطع اليد عن وجود ما هو بمنزلة لارتفاع الشك اليه لكن حكما وقيل
الجامع لاحقيقة وفي نفس الارادة ان يقع القاضين بينهما بالافاضة ولو فعل الى
فلم يكن من قبيل التخصيص من غير ان في ربح الاول الاحتمالية على الانتخاب الى ملاطمة
القاضين من تقديم الخامس على العام او ارجوع الى سائر الدرجات ورايت الا ان
الطعن مع الانتخاب من قبيل الدليلين المتعارضين فلا بد ان يقال مع ما معاملة القاضين
فقول نحن قلنا ان مراتب المماسات وقولنا الصعود ثم يزداد اليه ولا يملك الا
على الحكم بتقديم الاستحقاق على الدليل الامتياز من مثل الجز الواحد وعنه من ارباب القضاة
ان القاضين بينهما ليس من قبيل متارن العام والخامس المطابقين مع موضوع الدليل الامتياز
تقديم الخامس لخصوصية على العام كما هو الأصل في جميع المقامات والمعار في جميع الامور
بل من قبيل متارن العامين من جهة مقتضى الاستدلال من ربح الى درجاته ووجه لا يحد
الطرفين والاحكام بالتوقف والرجوع هنا جانب الدليل الامتياز في المقصود من الدليل
الانتخاب في مادة القاضين التي هي مادة الاستدلال في العامين من جهة جميع الموارد

من ان يكون بينهما حق وكيفية المداخلة بينهما فاعلام في عنوان القيد من عدم
 الغيرة في احكام الميراثان الذي في المسألة فاعلام في عنوان القيد من عدم
 استناد كفة الميراث في عنوان الميراث في الغيرة في احكام الميراث فاعلام في عنوان القيد من عدم
 لادان احوال ميراثها فاعلم ان الذي في عنوان الميراث في الغيرة في احكام الميراث فاعلم في عنوان القيد من عدم
 موقوف ان الحكم الواقع في ميراثها على الاستدلال المأمور في موضوع الحكم الواقع في
 والظاهر في وكذا في ميراثها على الاستدلال المأمور في موضوع الحكم الواقع في
 الاستدلال المأمور في ميراثها على الحكم الواقع في والظاهر في الثاني في وان في هذه
 كل استدلال في موضوع الحكم الواقع في الاستدلال المأمور في موضوع الحكم الواقع في
 وان مقدم عليه في الاستدلال لان احكام الاستدلال التي لم يوضع في موضوع الحكم الواقع في
 موقوف في موضوع الاستدلال الذي في الغيرة في الحكم الواقع في مقدم هذا الاستدلال على
 الاستدلال في مقدمه الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في الواقع حقيقة على الاستدلال في
 المقادير في الكثرة لا يثبت اما في الغيرة في الحكم الواقع في الاستدلال في مقدمه الاستدلال في
 وهم ان الحكم المأمور في ميراثها في الغيرة في الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 ما الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في الغيرة في الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 الحكم الواقع في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 الحكم الواقع في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 على الامر في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 والامتناع الذي في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 هو الغيرة في ميراثها في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 مما كان في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 موقوف في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 ان الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في

حرقا له مقابل فاعلام في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الامر في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في الحكم الواقع في
 وعدم ابقاء موضوع حكم الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 اقراره والامتناع الذي في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 اقراره في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الاول مقدم على ذلك الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الخصم في ولا يوجب اقراره الا في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 وميل في هذا المقام في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الامر في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الطرفين في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الغيرة في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 في الاول الامر في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 بطريق الاستدلال في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 او امره في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 احكامها في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 موجب في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الاول في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 حذر من سائر المتعارفين قد تكون اسلكه ولكن هذا الخيار امر او صحيح من موضوع الثالث
 ان لا يطلع من بين المتعارفين ويعد كلهما في مقام الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 مخالفة المطالب في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 غير غيرة في الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 لها في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في
 الجمع بينهما في مقام الغيرة في الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في مقدمه الحكم الواقع في

لا يجوز ان يفتقر الامر الى حجت في افعال الواجب وان لم يكن قد مضى منها يوم من ايام كذا في
كل امر من القسم ثانيا من المبنى تحت لا يمكن ملازمة استدلاله من الحكم ورواج
الميلان الاولين منه حوطا من اوله وبليل ارضه الملبس لا يفتقر في تقاضيه الاصول
بالاورد الاستهانة او لا يمكن ان يكون منها اذ يسلط الله ما الى الواقع فالجواب عن الحكم هو
والطام في مقام الطام مقول **والرابع** ان يتناول بينهما بالعدوليات المستمرة في عدل
المقارنين او اريد بالعدول المات في بينهما من مقدم الحاس على التام وهو مثاله ما
ان الانسان من مائة من احواله هو المقصود المقصود بقا مثاله في حكم مثاله ما روي
القسم من الوردية من فرائض سنين وكذا ما تقدم من مقارن استخبار عدم تحقق الركعة
التي كذا في ذلك انما على حقيقة امر انما في ذلك وحكدا ان ادم يمكن عدلها
يوم من عدل المقارنين يتوقف في رعيها او مع الى الاستدلال في المقارن من رعيها ولا
ما فيه منها لعدم دليل على جواز التحسين في الاول فاسطر تمام الحق في اسم او اعني ذلك
الصواعق فلتنبه الى ذكر بيان امر ان مقدم الاصول وتقديم الكلام في دليل **قواعد**
الاستصحابات منها مع بعض سائر الاصول في الفوائد المستنبط في كتاب
مقول قد سمعت في بعض من الاستصحابات مع امثلة البرائة والامثلة في المصنفين
وكذا في بعض مقارنات مع امثلة التمسك في كتاب **عجيب** في مفيد ما بيان وجه عدل
مع سواد مع من يفتقر الى الاشارة من غير ذلك ويدكر او لا احكام مقارن حجة
في احكام مقارنات في اواني فاعلم ان مقارن الاستصحابات على مقارنات كل مسلمين لا يمكن
ان يكون في غير هذا الاكل من حيث من عدل الى الاشارة في القابل بمقارن الاستصحاب
في مورد واحد مع الاكل العدلي المأمور من حكم العدل وقد ثبت ما فيه من وجوه الفساد
فيما فيها منها الى امران وروى ولا بد ان يكون كل من الموردين متصفا بوجه من ذلك
فقد كان في بيان الاستدلال في مقارنات الاستصحابات المقارنات في مقارنات باعتبار هذا
الامر في رعيها في رعيها لانها ما عشت في الحكم باختلافه **احدها** ان يكون
الامر المأمور به مناسبا من الآخر وتوليد من روي والوجه في مقارنات مقارنات ان

ان لا يكون كل واحد من انما يكون السكان مستثنى من ذلك لان لو كان كل واحد منهما مستثنى
مستفاد لما كان حكم هاتين العودتين واحداً بطلنا هنا فاستدلالنا بالاول بعبارة من انما
فما آخر والامتل الذي اخذ في محرمه الشك في الشيء من انما يريد ان لا يكون الا بالاول
والاستيئة بينهما لا يستلشي منهما وانما القسم الرابع وهو ان يكون كل واحد من التمكن لما هو
فيها سبباً عن الآخر ويؤيد حكم كل منهما حكم الآخر فغير معقول لما في الحكم من جهة من جهة
ان اجزاء انما لا تعدل التمكن في كل واحد من الغايين من جهة يؤيد القول من الاخر
فليس من جهة الظاهر بل والاول بالمتن المذكور مثال الاول ما اذا علم علمنا
ثم شك في مروض فحاشه عليه وعلى رب كان معلوم الفحاشة سابقاً وشك في مروض
او في مروض العود يتعارض استحباب طهارة الماء مع استحباب فحاشة التوب وكان الشك
الثاني سبباً عن الشك في الاول وكذا اذا اتمل في التمكن وبقي الشك في مروض فحاشة
فذلك التوب لا يرضى لطاهرة يتعارض استحباب فحاشة التوب مع استحباب طهارة الماء
كان الشك في الثاني سبباً عن الشك في الاول وكذا اذا اتمل في التمكن وبقي الشك في مروض
طهارة الماء مع مروض يتعارض استحباب فحاشة التوب مع استحباب طهارة الماء
الثاني شك يتعارض استحباب طهارة الماء مع استحباب فحاشة التوب مع استحباب طهارة الماء
كهنما اذ ليس الشك في احد هاتين فحاشة من الشك في الآخر بل لا تأتي بين الاصلين على
افضلها الا ان الاجتماع الخارجي المقدم على اتحاد حكم المائتين بعد حصول الامتناع او
والقاضي بينهما وكذا ما مر في الاشارة من تعارض الاصلين في الغايين من جهة التمكن
احد التمكن لما هو في منهما سبباً عن الآخر فوجه ما بعد علمنا باستماع الشك في
الحكمين مع ما بان احد الغايين محض في الواقع باعتبار رتبة خاتمة المقادير كاشفة عن
احد هاتين عموم وتخصي الآخر وهذه الغاية هي الذي يملكه التمكن طهارة الماء او استحباب
تؤيد حكم الآخر وواقع لذلك انما يبان احكامهما معقول اما القسم الثاني اجماعاً لم يكن
في احد هاتين سبباً عن الآخر فقتضى القناعة فيه الجمع بين الاصلين او لم يستلزم الجمع في
من الاول والثاني وان استلزم خاتمة العلم الاجمالي بل التخصيص في الواقع او الجمع في الاول

[illegible]

والتي من حيث العدد ذلت فلا تخصم برقمها من قبلها من الاموال المتداولة
منه دوران الاربعين ملة انخصم وكثرة او تخصم من معلوم وان تخصم من اعداد لا
كثرة الا زاد الخارج كثره انخصم الخارج بل هو تخصم واحد سواء كان اعداد او ملة
وانما التلويح انخصم فقله انخصم ان يقول مرجعها غير موجودة في المقام وما وجد
المقام في غير مرجع في الاموال اللغوية وتأسيسا ان الفرق بين الاموال اللغوية والعددية
واحد ان مفاد الاموال العددية المساوية مرتبة شي واحد ما كثره فاه مفاد الاعداد
اللغوية المحققة لموضوع الادلة الاجتهادية بكل واحد منها متلويح حكم من ثبات بالان
نقطع اليد عن كل واحد منها فطلع اليد عن الدليل للاجتهاد في غيره دليل واما الكثرة
في عدم جواز التخصم بعد فرض فقد المرجح يظهر وجهه بعد التامل في عدم جواز التخصم
مع وجوده او التخصم من باب العقل انما يصح او امكن ان يتابع لم يقطع الطريق على المسلمين
في مقام التعارض وان سبب رفع اليد وجود المانع والمانع في دليل بينهما امكن
غير معلوم او بعد الكفر في دفع اليد عنها ما يوجد العلم الاصل في وجود حالة سابقة
في اعدادها والحاصل ان حكم العقل بالتخصم بين الدليلين انما هو في مورد علم وجود
فيه وعلم ان المانع من العمل باحد ما خصوص في الآخر غير قبل المانع ووجود
في المسلمين المتعارضين غير ثابت دليل الدليل بينهما انفس ادلة الاموال وغيرها
والغير غير معلوم وادلتها انما دلت على اخذ كل واحد من الاموال الموجودة في الخارج
منوان اليقين والادلة على اخذها معوان اليقين والادلة على اخذها معوان اليقين
التعارض متفق قطعاً والوجوب التخييري غير مفاد من الادلة بل دليل ان ارادة اكرام
مورد التعارض يوجب احتمال اللغوي اكثر من معنى واحد الموجه عند تحقيق العلم
بالدليلين المتعارضين يحتاج الى دليل آخر غير دليل اشد الخشية من ان ما ذكر
من الاجراء مشترك في الورد بين الادلة الاجتهادية والاموال فلم يحكم بالتخصم فيها بعد
عن التخصم بل مع لافق بين الادلة الاجتهادية والعقائمية من هذه الجهة ولذا لم
يجب الاحباب ولعمري ما كان يعود التعارض في الادلة الاجتهادية كما في احكام

[illegible][illegible]

مسألة في حاشية الاصل كاجرى والاميان وان كان الاستدلال بعد ما عرفت الاستدلال
 واما بعد كما انتم قلتم ان يكون بعد ذلك الاستدلال الذي بالقرينة انما هو في
 ما ذكره من شيان او هو ان المذهبين الذين الاستدلال وكذا التقديرين الذين استدلوا به
 مع طبع الاصل من غير غرض ومقدور من شأنه ونوعه مع المرحلات والاشكال في ما
 رآه الذين كماله في مقام الاستدلال من غير تلك الدلائل ومقدور تلك الدلائل
 ما ذكره من ان لا يكون الحكم الذي في الاستدلال بالقرينة الا انما هو في ما عرفت
 ويحتمل ان يكون استناد الاستدلال في الامور العقلية وعلى تقدير تسليم انما
 هي في المقادير التي هي في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 في قوله الاستدلال ما عرفت انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 معناه وليس الاستدلال من غير ذلك فمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 التي هي في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 العايد لا اصول العقل بل هو في المقادير انما هي في المقادير
 ان الاستدلال من غير ذلك فمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 انما هي في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 او من المستحق الزام والنجاة في المقادير انما هي في المقادير
 او من المستحق الزام والنجاة في المقادير انما هي في المقادير
 يحكم به غير ذلك فمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 على استبعاد ما لا يوافق مقتضى ما عرفت انما هي في المقادير
 الموقر في العقل فمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 وسلام في مقام الاستدلال في المقادير انما هي في المقادير
 انما هي في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 الاستدلال في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 والعلة في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير
 استناد الاستدلال في المقادير انما هي في المقادير انما هي في المقادير

والقسمين في ذلك فمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 وكذا لا يحكم بوجوب القول بالاستدلال في المقادير
 عارض في مقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 لمقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 غير من الحاشية ولا في المقادير
 مرادنا في المقادير انما هي في المقادير
 العايد من المقادير انما هي في المقادير
 بالنسبة الى المقادير انما هي في المقادير
 البحث والافتقار الى المقادير انما هي في المقادير
 اقتضاء الاستدلال في المقادير انما هي في المقادير
 على مقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 في جملة كبرية كالحجاب كناية عن الرضا والقبول
 وغيره من المقادير انما هي في المقادير
 النظام الذي في المقادير انما هي في المقادير
 في صرح الاعتماد على القول بالاستدلال في المقادير
 محتقرا بالتيه في المقادير انما هي في المقادير
 المحذور المذكور في المقادير انما هي في المقادير
 من مقتضى القول بالاستدلال في المقادير
 كاف في مقام الاستدلال في المقادير
 خارجي والقياس الاستدلال في المقادير
 خارجي والقياس الاستدلال في المقادير
 قول في المقادير انما هي في المقادير
 وقول في المقادير انما هي في المقادير

وكرر هذا القول مملوكة او ملكية ان يكون متبعا لها الاول في البيع الواقي للموت يربح النار
وحيثما ينسب الى ابيها يكن انفسا لها المدة في جميع عند الفايصل لكن انفسا التاريج
على فقاه ما ينسب الى جميع الناس وبتدليل في الواقع في ترتيب الامار وحكم النظام
مناذ بهم ومناسك في الحال الكمار ولكن كل من الميتين ارايت ما نزل من ثابت في
اشارة كايما تنسك وتكلم بها بعد ما تمجد الاول بل ان الطبل المفلوج فما اراد
او حلال وقال انه ما ان ابيع وقع في ميثني طاهر عنده والآخر يقول ان البيع وقع
الكل وكان الحاكم الذي قد اسامه من قبله لم يبار القصور عن تقديم ذلك الحاكم
توليد في نوع البيع في الحد ما متا رانه من الفسار في الواقع بل يحكم بالاندي
ولو كان النظام هو البيع الواقعي فاللزم الحكم بالتقديم مع ان لم يقدم اما بعد
ملا ناري انهم لم يبروا انسا كما في الامور اما في ترتيب النار ليعتد على بيع عند اتمام
الفاقد عندهم في موزة ملهم بالبار ولذا حكم الله بعدم جواز الاستدلال من رزق
وكان ممنوع من عدم وجوب والامام وموجب وهكذا الارزق من القوة وما ذكرنا
خال من النظام اذ يمكن منه بامد ان من لا يدرك على اسد فابا المصون بالملة اذ لم
مست منه البر باللام الانصاف على المورد اليقين منها وهو صورة عدم العلم بالبيع
والا فانه لا يكتفي بظن ان ما ان واقع مظهر في مثال المثال المتقدم والاحكام لا
مظهر ان انسا من هذا الامر ان الحق الاهتمام في البيع انه له آثار ليعتد الواقعية بالنسبة
الواقعة في ملكها يربح جميع الامار وبيع اما ان يكون كاشفا من قبله او
ان لم يعلم منها لكن انما رزق من هذا القطار واما ان نقر من بعنوان الاجال او
لغيره مقام او تقو كستانه الوهم المصونة في حقكم الجهد المتخاض من الادلة الظنية
وكل حكم من هذه الاية من امداد واربعة اطلق جميعها او اكثر مما تولى من الحاشية او العانة
امد ما ان يكون موزة عنده ان ان طاق الواقع كان هو الحكم الواقي والاشارة
في ملة منقول على المقام حكم من ان ينظر المثل المركب ان اشياء تيان العمل على
وحديث محالفة وثانها ان يقرر بعد ريل ارايت بعد ان يثبت على الحقيقة

نقد الواقع وحكمه في بيع استقام الواقع عليه والآخر ضد الوجه هو انفسا من المنة
وقالت ان الشارع متبعا وانفسا لا يثبت الواسع بعد وانفسا من المنة
ان الشارع متبعا وانفسا اوليا وحصل الاستقام الواقعية الا لا يتقدمه وسبقه
الاعتقادات والرابع بين القويب والثالث كل بعد تحقيق وسبقه من قول الى حد
الاعتقادات في الثالث والرابع لادلة في ميثني مع انما ليعتد الواقعية اربعة
المقتد او الى غير ذلك غاية ما يمكن اثباته من الادلة ان الشارع حكم ترتيبا لا بالنية
نفسا المقتد ومقتد وقوم ان الاعتقاد بناء على الوديات الثالث والرابع من ميثني
كناير المصونات المتبدل من احكام الله الواقعية المنسبة لهما مع الاحكام بالانسان
لكن الاحكام بالنسبة الى من كان داخل تحت موضوعها او خارجا عنها كما في المقتد
انما او مقتد والدكورية والاشوية وغيرهما فيهم ما يدور في واقع بين كون الاعتقاد
موضوعا وبين سائر الموضوعات ووجهه ان ليعتد في مقتد المقتد المكلف بامتناع
الحكم المسمى في سائر الموضوعات فاعلمه باسار الفايصل والمقتول له عام والاعتقاد
ذلك فاما ان الشارع مثلا ان الواحد لهما حكم ان يبيع بالظنارة الثانية ففناء
من دخل في هذا العنوان وتسل بهذا الظنارة مقتد صلت ملونة بحجة بالنسبة الى جميع
يجب عليهم ترتيب آثار الحق وكذا ان اقال ان الفناء لهما حكم ان يبيع بالظنارة
ففناء ان من دخل في هذا العنوان وتسل بهذا الظنارة مقتد صلت ملونة بحجة بالنسبة الى جميع
بالنسبة الى جميع الناس في عليهم ترتيب آثار الحق وهكذا اما اقال ان الشارع مثلا ان يبيع
انها الناس بما انفسا من الادلة الظنية كجنا الواحد هو ففناء ان يثبت كل ما دل عليه
الادلة الظنية من سببية في الشيء كسببية البيع للقتل والانتقال او سببية في الشيء
شيء في او غير ذلك معقبة بالنسبة اليكم ومحيطة في حكم من عزوف في ذلك من سائر
القتل هو مقتد الحق او غير مقتد ففناء فلو وجد امد البيع بالقيمة العارضة او
احدا من سبب للقتل والانتقال فقد مقتد سببا له سواء كان الواحد من الاعتقاد بحجة
من الاعتقاد بحجة او ففناء وهكذا الارزق من وبالحيل ان المقتول له هو المقتد و

اعلم ان هذا هو المقام الذي لا يخفى على من نظر في بيان الواجبات والاحكام العلمية والاعتقادية
 وفي الدلائل الشرعية والقرائن العقلية والبراهين المنطقية والاعتقادية والاعتقادية
 وعدم اليقين في كونها منسوبة الى الله تعالى وادعاء القدرية في هذا المقام والاعتقادية
 ومن جهة اخرى فاننا نرى في هذه الامور ما هو منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى
 ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى من قول القائل انما نزل على نوح عليه السلام من حيث لا يحتسب
 انما سائر الامور منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 انما هي منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 فانه لا يخفى ان هذه الامور منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 يعلم ان الله تعالى لا يلهي الشبهة من الاله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 الا بغير حجة الا بالبراهين العقلية والاعتقادية والاعتقادية والاعتقادية
 فوالله اعلم بالصواب والاعتماد على البراهين العقلية والاعتقادية والاعتقادية والاعتقادية
 الهيات من ماله المورث وقد تعدل في كل واحدة من هذه الهيات من ماله المورث
 هذه الهيات من ماله المورث وقد تعدل في كل واحدة من هذه الهيات من ماله المورث
 فبما ان الله تعالى لا يلهي الشبهة من الاله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 عليه وسيد هذا السبيل الذي لا يلهي الشبهة من الاله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 ونحوه وبالمسئلة اصل في بيان المقام وهو ان الله تعالى لا يلهي الشبهة من الاله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 ومن الله لا نقول ان الله تعالى لا يلهي الشبهة من الاله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 وهو من جهة اخرى فاننا نرى في هذه الامور ما هو منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 على الا ان من جهة اخرى فاننا نرى في هذه الامور ما هو منسوبة الى الله تعالى وما هو منسوبة الى ما لا يلهي الشبهة من الاله تعالى
 والله اعلم بالصواب والاعتماد على البراهين العقلية والاعتقادية والاعتقادية والاعتقادية
 اللهم عبيد الانبياء وعبيد الله تعالى والعبادة والعبادة والعبادة والعبادة
 الله تعالى وعبيد الله تعالى والعبادة والعبادة والعبادة والعبادة
 الله تعالى وعبيد الله تعالى والعبادة والعبادة والعبادة والعبادة

حروا على تدباع نفسه وخرج نفع او قدر او اية فقل وهو لعلنا يستعملنا لاننا اعلمنا
 من بيتين للذين في الدارين قوله البيت والاولى على كسب وقى من الله في الغنى والفقير
 حلال في محبة لا شاهدان يشهدان عند الله في محبة ولكن الامانة والعدالة بين
 وهو الحكم بجهارة او حليته فلا يعلم من او غشاه او غير ذلك بشكل بوجود الفارق بينهما
 وبين جهارة وحق القول من احوال الانسان يتنازع في امر الظاهر والباطن وجبال او يتنازع
 اوسع من غيرهما فلا يستند في عدم رفع المدعى الاصولين هما الا لا يعلم او البينة في
 اليد منها بناء وبنما في غيرهما فلا اولوية لغيرهما بل هما يتعدى بهما الى غيرهما من
 ثم يحسن الاستدلال بتدبير الجزاء على اعتبار الشهادة في مطلق الاستدلال الاكفائي
 مع توسعة امرها يدل على الاكفائي بناء على كونها بتلك المدة بمرور الاكفائي بناء على
 والبعد وبنما في الموضوعات الخاصة والخاصة لا يمكن ان يكون لها من الادلة ما لا اعتبار
 قول العدل فضلا عن غيره في الموضوعات فالامور محكمة لا يوجب منها الا في الموارد التي
 الدليل الخاص مع المروج بينهما منها اخبار القدر من الموضع للوكيد كادلت ببلدية صحتها
 على ما ذكر في تهذيب القواعد ومنها اخبار الواحد في اليد لها ما في قوله حله
 او بالعكس وان لم يكن عدلين ومنها امانا العدل الواحد ببلدية ومضان مع قولين
 الاصحاب ومنها قول قول الامانة ويعوم من معتدل قوله وتلف ما انتم عليه من قول
 ومنها قبول قول المعتد في انقضاء عدتها بالاراد ولو في سنة واحد ولو كانت عدتها
 ما يخالف ذلك لادامتها ما ابتدأ الحضر بها وانقضاء عدتها بعد العلم عدتها ما
 كذا ومنها قبول ادعاء المطلق ببلدية التحليل في وقت كسبه مع كونها قسمة
 رواية او امانة الحلال وان اكرها على قول الشهيد الثاني في تهذيب القواعد ومنها ايضا
 اذا كان مؤثرا ما يدل قول الوقت بالادان للعدد وروى في قول الحق وسن الاصحاب
 الى قوله المؤثر من امانة ولا تحقق الاعانة الا مع قول قولهم ومنها قول قول النصف في
 الاستدلال الى غير ذلك من المسائل التي ذكرها بعد من الاصحاب كالشهادة في تهذيب القواعد
 من ادعاء الكلام في صور من قول قول الواحد وعدم ادعاء الكلام في الشهادة العدل



وظهر ظاهره من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 كما هو المأخوذ من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 او يدل ذلك على ان الالام هو في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 في الظاهر يكون ما هو من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 احد من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 في الحقيقة انما هو في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 الذي في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 والمفسر في كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 في المقام الاتي اعاده الظاهر في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 جليل عجب الانما هو في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 العباد ان انما هو في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 وانما يستفاد من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 في جهة الظاهر في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 فيما هو من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 الى انما هو من جهة استعماله في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 وتقر بالجميع المذكور في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 حجة على من يتكلم في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 فقالوا انما هو في الحقيقة كذا الذي في الحقيقة فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 كالرسول في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 ما ذكر في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 وارسلوا في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 فنزلوا في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام
 فاستدركوا في الالام فان لم يكن في الالام ما يكون له من اثر في الالام

سيرة ولم نجد احد اعلم منه رتبة في بيان اركان العلم فكلما اذعن به من علم ما يد
 كما لا يخفى على من راجع وضررنا انما الى ان وصفه واولد من العلم النجاة والنجاة
 اصحاب الارى ومكرو كثر العيان والمعلم من بعض الحسية او الفانية انما ولا يذ
 غير الله انما رتبة محققا من قولنا المبالغة لم ينسب الى اي حصة او عين شيئا من احوال
 في نقد مدعهم وكيف كان فنقول هذا المذهب المهور بين المهور من المهور من
 اللغة ولا يباين من الاطلاقات العرفية بل الظاهر ان الله عز وجل قد ذكر في
 غير ما اذا تحق في قول اي حصة وانما بعد ثبوت عنهم والشارع ان القول ان
 تبليد المكاتب من المهور لبيان انما طام من هاهنا من الاملا بالاملا على الارادة
 في مطلق الرمية دون القومية حاسنها ان يكون مع بعض المبالغة في المهور ذكر
 في الكساف والاساس والطوى والعرب تقدم عبارة النهاية والجمع والمهور
 وحديث من الكتب الاستدلالية انما يظهر منها ذلك وهذا الصنيع غير مدعوك
 اكثر السالطين احد اللغة كالمصاحفين نون وولد والمهور والغير والاملا
 فادرس وغيرهم فالظاهر انهم عدم انما لا يدل لا يعرف مصرح موسى في محسنه والطوى
 النهاية وغيرهما انما اشترنا الى غير محذور في ذلك بل الاول في عملنا على ما عرفت الاشارة
 وكيف كان فالظاهر انما انما بقا انما الحقيق واراد انما انما انما مع ذلك
 يستد في ذلك في شاهد من السماع يدل عليه وانما استدلاله الى القاسم بعد ما
 من لزوم الامتياز في دفع المبالغة على النعم لفظ هذا الكلام وما يوجب في نقد
 من قوله مع وسقاهم بهم شراب المهور او قول الشاعر رقيق ظهوره المراد بها مطلق
 الظاهر او المبالغة في ان لا نجاسة في الآخرة من غير انما ولا معنى للقول في الظاهر
 وقول بعضهم فيها حكماء في الاساس الملك فينا ظهور المبالغة في النهاية في دفع
 بان ارادة الظهورية يمكن في الآية لا سيما ان يراد في الظاهر عن حنا هو الله كما هو من حنا
 من المفسرين وروى عن الصادق او المراد بظهورهم عن حنا في الاخلاق الحسية من اجل
 والحد وغيرهما الى غير ذلك مما ذكر في تفسيره هار لا سيما ان ما ذكره هو انما في المقام

[illegible][illegible]

الفرق بين الاجزاء والاميل ان الكثرة في سياق الفاعل على العموم لا يزاد في الجوزي ولا في غيره
وتزاد في الاستثناء بين العمومين فيسبيل الاستثناء بين المتفاهيم قال في حداد المثلث في
الاولى من التواضع ان الحكم في المطلق هو عدم جنس الكثرة من الخواصات يكون فنية في
دون الكثرة منها ما شرط الكثرة اما هو عدم الانفصال بيني منها المقنن عدم
ومن انما في عدم الانفصال بيني انما يكون بانفصاله بيني فلا بد من النسبة في حصول
العلق بالنسبة الى كل واحد من الخواصات فخاصة او لولا كان العلق مقدم ببعض
فلا يدل على عدم تجنبا لبعض موقفا من حصول احتمال من غير المتعين المذكور
بل وعين الى عليه يكون العلق في الشرط هو عدم نفس الما ينشئ من الخواصات اولى
ان لا يستلزم حصول العلق بالنسبة الى كل واحد واحد ليدل على حصول التجنبا بكل واحد
مع استثناء الشرط كيف ولو كان فنية المعلوم مناد كره لو كان فنية اراضى لم اعطى شيئا
والاعطى اعطاك جميع الاشياء مع عدم المحي وعوضا للطلون لا استأثر في النسبة
الوجدان ومنه للمحتملة في صفة من الدجاجة والهاية واستأثرها على العدة ثم
الماء سوسا في النسبة قال لا الا ان يكون الماء عدد كثر من الماء والمع من الوضوء اليه الا
الخاصة لا لا يشترط بالاسوي الطهارة انما عايل وهو المقوم من الكلام بمعنى المقام
ابن جابر الماء الذي لا يجبه شي قاله راعان عمة في راع وسرقة رط العرف من اولى
معدل على تجنبا وانه بالمدقات في الحد ومقدم القول بالفضل بين الحكم بالنسبة الى الخواص
وبطاهر الاطلاق بالنسبة الى الخواص المدقات كما هو الى غيره للمع الاخبار الواردة في الكثرة
بها انهم لا لالة في نسبة اعتبار الكثرة في الماء عند السعة وزيان الجنة هي كثره في
منه وجمها اجابوا بانه متعين المساحة وامن في ضبط الوزي من الظاهر بينا في القول بعد
الانفصال يكون في الدعوى او محمدا على عدم حصول التعبير عنه عادة مما يقتضيه ضرورة فساد
وبناء في سياق تلك الاخبار وبطلانها وكل حمل التقدير على مذهب المذود في طلب
الراجح كما لا يخفى ومما لا يدل على اقامة الاين اللذين في احد فخاصة واستثناء الاخر
ووجوب التسمي كونهن سماعة وعار انما هي من الظلال لا الاراء في المقام على عدم

الاجزاء على انما ان القليل بالمدقات في التامرات وفي وبت ومما يشرح الجود والجرور
وقد روي في لغة النسخ انما ينال عند البراءة فيل عليه في التفتيح والهند البان حكا
الاجزاء على الاسرار في قيل وقد حكى الاجزاء على انفصاله في خصوص صور البهيم والتمار
وكل كاد في الاستقار ويزيد في الذكر الاجزاء على خاصة في النوع وفي السراير في الما
المن من استئصال احد الاناين او اوقع به خاصة ولم يعلم بعينه في هي عكسية الاجزاء على خاصة
المسند لخصب الخافين ومنها ان كان على حدة خاصة نسبة وكان اقل من كثره على خاصة
المنزلة على خاصة صور التكلت قد اقبلت في النسبة فليست وبلا خط هذه الاجزاء على التكلت
الى النسبة المستفاد من الفرة الساجبة تدعى ما قد يتأمكن القطع بالاجزاء في المسند واما الا
الدا على الدامقا او في موارد محسوبة فيستدل بها لذل انما في عدم القول بالعقل
لا قابل كثره من اقل لا بعد بل هو منها احد التواتر المعنوي كما ادى منها الاخبار الواردة
في الكثرة ايضا من بين التواتر في العالم انما كما في تبلغ في الكثرة عدد التواتر المعنوي
فمن ذلك التواتر المستفاد ان كان الماء قد ذكر لم يجبه شي فافنية مفهومها خاصة الماء الذي
وهو بعض الخواصات الغير المعينة والاتاوي كونه مستقط فابدية الاشياء على ما يقتضيه الاجزاء
على عدم الفرق بين الخواصات من التسمي لانها على عدم الانفصال بالنسبة اليها ولا في
العموم بالنسبة الى المياه واحوالها من جهة عموم ذات الشرط الموضوع في المطلق اما الاول
من في العرف لو سلم الحكم ما به في المقام هو المخرج الكلام من الاعادة واما الثاني فليكن
علق الحكم على الطبيعة عليها كما مثل اعموية الحكم ايضا ولا يقدح في بيان الحكم في العموم
مع قطع النظر عن عموم المطلق فليكن استقارة عموم الحكم بها بالنسبة الى الخواص المدقات
المعنى على الخواصات ورواها على واسمها الى الظاهر ويقتضيه على هذا التسمي ايضا
التعريف الظاهر من اولى من الامايل لانها على انفصال القليل بكل واحد من الخواصات
نظرا الى لا المطلق على عدم جنس الكثرة من الخواصات بالعموم الاستغراق فيكون
جنس القليل بكل واحد من الخواصات ايضا قال واللام يكن الكثرة على واحد من الجميع
الجميع فلا يدل المطلق على عدم انفصاله ببلدات بين الخواصات وهو خلاف الفرض

والمراد من قوله الباقي من المتغير الكبرار ان كان كرام من يقبل من كوز من المتغير شيئا
المنطوق او لا مع ان الغيرة القالب لا يتركها سواء ضاها الى ما حرم الدين
عدم اشتراط الاصراع في الماء ومنه بعض ما عرفت من انما يات في قوله لا يخلو
والاقل بالاعتماد ان كان الماء ان يميز من الخس في بعض تلك المناظر في ما عرفت
سرية الكلام على ذلك ايضا وهو صريح في حال كلام في قوله الماء العالي بل بالسائل
وسياق القول فيه انما الكلام في قوله انما كذا ان الحكم القليل القليل بالمتغير
انكر او الجاوي او الفيت حكم في عدم الاعتقاد سواء تباين سطحها او اختلفا في
خط قول من لا يقول بقوى الاعمال بالاعتقاد عدمه هنا ايضا ولو كان القليل اسفلا بال
عدم الخلاف في اعتباره ما عرفت من حكمه ثالثا انما عرفت من المتغير ان الماء
المتغير من المتغير لا يقال له انما انما كانت الجاهات من غير ان يكون الماء في الغدران القالب
او الاواني والحيات وغيره ما عرفت من كفاية اللزوق ببعض المعدن والحقه الدليل في الماء
وتستفاد من ذلك انما في قوله في حضور مياه الاراضي حيث اللزوق القول بانها لا يخلو
مياه الغدران بين الكروية والاعمال على صورة القلة اذ هو القالب منها اختلاف
ولا يبعد ان يدل على عبارة المفقة والماء وان مرطحات مع الكثرة عملا للكثرة على الترتيب
دون الكثرة او اشتغال الآية على الكثرة غاية الندرة وكذا الطاهر المنقوعة في تنقيتها
الدواب وغيره والحيات المعروفة في هذا الزمان من معلوم الاستمرار في تلك الاعمار
يزيد من النجس في بيوتهم من جهة الكلام المذكور على القليل مائة ولذا استدلت عليه
على انفعال القليل وهو اعرف بموجبه وكيف كان يدل على انما اختلاف روايات الكروية
ودفع حضور مياه الغدران في النوازل والاراضي ومنها الايام اضراف الجواهر في الموضع
في نفسه لو سلم فتايز الارض عدم دلالة تلك الرواية على عدم دهر لا ينافي دلالة غير ما عليه
ادعيته للدور في الجمع وفي رواية ابي بصير لا تشرب من سور الكلب الا ان يكون صما كبيرا
يستقي منه شفاها الى الاكل والاشحار والروايات مع عدم قيام دليل على هذا ما اوضح
للفرد من جهة بالطلاق ما دل على انفعال مياه الاواني من غير يقبل من بعضه ويصنف

من الماء الذي لا يخلو من الماء من قوله ما عرفت من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
او قد عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
عدم منه في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
وكانت هذه الرواية في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
مورد الاعتقاد بل في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
او قد عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
بالعلماء لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
ومن قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
ما لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
سفرهم يكن الاستناد في مقام السائل العالي يكون العالي مائة وعلا بالطلاق ما دل على
لونها ما عرفت من القليل الوارد في الشرح يعلق الحكم عليها وانما المستر العلية ولذا عرفت من
المتغير الحكم عند عدم انفعال المعالين من كروية وملا فان الجاهات لم تعد الا
منه ومن جهة الاستناد ما عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
رواية لا تنفي ولا يصرح بالجاهات من الماء واستحضر ان الوجه المذكور انما يتم مع كون
خاصة لما في الحام من عدم اعتقاد المادة ومنها لا يخلو اعتقاد غير ما عرفت من
منها في المواد الواردة في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
فالطاهر هو انما انما عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
ما عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
لما عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
والتأويل البكر ولا مع من صنف عدم التهم في الادلة ولذا عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
على القاعدة في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
او مع الحق في قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء
انما مع سورة واستحضر انما عرفت من قوله لا يخلو من الماء من قوله لا يخلو من الماء الذي لا يخلو من الماء

فما ذكره القديس بولس الى اذاعة المدد ونفقاوت مكنته ما انما هو رواية الاولى في علمها على المدد
هو الذي ينفقه الجمع بين رواية على الابدان يكون انكره كسب الامد ورافعه من الاطلا
ومثل الجبل المذكور الى المستدير ومعدلا خطه مع ما ذكره لا يبعد ان يكون هذا الصيغة محم
مستفاد على القول المذكور وهو في طريقها على القول المشهور كقول الذراع زايده على
مزيد على الاطلاق منها ما يبعد الاختار وبنما هذه الاشتبا عند احد الامتياز
نظرنا في ما نضف عليها على المكلف ليكون كركسته وتلخيص بشر او يكون المراد بالشيء مجموع
والعرض او احدهما وبين الحال في الاخرى المتماثلة معنا ما الى انه لا يظهر قابل صريح بين
الاحتمال ولو فرض من جانب التعريفية فلا ريب في شذوذه مداد في محل المزمع عليه هذا ويريد
القول المذكور بمقارنة للحدود بالوزن هنا على تفسيره ارجل بالمراد كما هو في المنقول
فانه لا يوافق هذا زيادة الاضمار في المساحة ثم لو فرض ارجل بالمدد في قارب القول لا
ان هذا في ان ما حتمنا والمفهوم هناك الاطوال المراتبة لا يوافق اختيارهم زيادة الا
وذلك ما يريده ايضا ما ورد في بعض الاخبار من تفسيره انكره موسى هذا وان الماء او كان كرك
من اذاعة لا يجبه شي ويحرم له مضامنا الى انه يجمع بين الاخبار لما عرفت من امكان تميز
المشهور على ذلك ولا يند من امكان عمل ازيد من هذا الاستقار على ان الواحد بال
لزم طرح الاطلاق على كل من جمع ما ذكرناه ان لا يفرق في المقام هو مختار التعيين وما عرفت
لزم من القول الثالث وضعه فوجه القول الرابع على الاخبار على اذاعة الجمع دون الص
وضعه على وجه من طواجر الروايات متغايرة لهم مهور الاحتمال من وزنيام شاهد على
لكل من عرفت ان رجع القول المذكور الى انه لا فرق بين ما عليه المتماثل المذكور
المرتب والجمع والاسماء القول الخامس على مقتضى ما استندت في المدد في المقام
او كذا من غير ذلك في رابعه وشروطه على اساره اليه بعد عمله على المستدير او في غير
ما استندت في رابعه وشروطه وهو محمول على رواية ضعيفة جدا من كركين الاحتمال
فان يقول عليها مع ذلك لا يلائم ما عرفت فان طاهر هذا اعتبار منقول القدر المذكور في
انما القول السادس في الجمع بين الاخبار على علمها على التفسير بعد تحقيق الى الاختلاف

بالاقتل وحمل انما يدر على الاستقار في رجع القول على المسألة انما يجب ان يقتل من قبل
بما دونه وجهنا امور مني التسمية عليها احد ما ان العرف في الاشارة ما يشاير
المصلحة على ذلك مطلق على الثاني مداد مع ما لا يصدق على ذلك لا المصلحة من حلق الى المصلحة
ان من الاخذ في اشارة مستور الحاق هذا عند استكمال في تقديره انكره لعدم اضطرار
وتجارب بان تفاوت على الوجه المذكور لا يلائم الاضمار العرفي وليس له في العرف
وجه لا يقع فيه الاختلاف مثلا كيف والتقدير بالوزن اضطرار اذ ان من القنات
فالمصلحة العرفي وسع دائرة من الصفا العرفي والاطراف في العرفية بانقل المسئلة
باختلاف في التفسير وكذا الحال في الوقت ويقتل القول باعتبار كل واحد من المستويين
لوضع التفسير على حصة في العرف على الاطلاق او ان الاشارة في العرفية لا يفسر
وان راجع الجواب الاول ويحيل ارجع الى اوساط اشارة المسئلة وهو انهم يتقيد بالهتاء الا
ان التفسير المذكور للمكر تحقيق لا يفرق بينه وبين مقتضى الحد المذكور بانقل قليل كان حكم
قوله المعروف بين الاحتمال وفي المواضع الكركية ان هذا هو المعروف من المذهب في ما يوافق
عبارة في الاتفاق على الحكم حيث اسند القول بالتقريب الى الثاني من المسئلة وان
فيه ما مانع من التفسير فامض بانما الحكم بالجد المعين حقيقة والشافع العرفي من قبل
لا يميل عليها الاطلاق من وزنيام وبل عليه ومما يستفاد من عبارة الاشارة حيث ذكر
المرتب بالجمع كركه من مائة شيرة استيارا تقريبا هو على وزن دلالة العبارة المذكورة
على ضعف جدا من يوافق بان اختلاف التفسير الواردة في انكره الاختلاف في التفسير
والاذا شاهد على كون التفسير ميسرا على التقريب والامام انما استدركه وضعه طاهر
ادعائه الاربع ان يكون المقدار المعين موصولا لمدد القدرات وورد لا يفسر بالاكفا
فما يفسر من كل ما يوافق ما هو حقيقة البناء على التقريب بقصيرة ماء البئر اذ ان
البناء المعنوي في الاخبار وكلام الاختار وقد انما مناعه من الاحكام فالاولى ان لا
شرح موضعها ثم اتباع مبيان احكامها فنقول قد عرفت انها من التفسير بانها يجمع
نابع من الاصل لا ينفك احكامها لايخرج من ستمها فانها في الاصل في عينها ما

لهذا إذا لا انما يظهر كماله في الارض بل في اعتبار ارضه عليه كما انما في
قولنا انما انما النوع والتشكيل الواقع من غير احد من المتعديين في عموم الادلة
الذاتية كانه النوع المطبق مع محله لا يمنع من التجريد والاختلاف ولا يمنع من الاطلاق في
قوله الماء يظهر ولا يظهر عند البعض من هذا انما لا يرد به عدم ظهوره في قيام الاجتماع على
مساواة في المنازعة في دفع بين طاهر الصدر والغير لا يرد من التقييد في احد الطرفين مساواة
سند الطبع والاجتماع المذكورين الاجتماع انه قد بين بترجيح الجوز في الغرض في الصدر
يكون بالادلة من التواضع على المطالبات الاجتماع من الاطلاقات اعتبارا بالادلة
في الظهور لا منقاد الاجتماع عليه فلا يشك هنا الا في الظاهر فالخوض في ما لا يدركه من امر الماء
دون ميراث من الاجزاء فلا يتجه الحكم بالاشارة الى الجميع نعم للمناجاة مع الاستماع في
الافتات نسبة الى الجميع قلت عودا فقال الما بين ما بين يظهر في الملاقاة فيظهر في الله
بلا شبهة فيكون طاهر مطلقا وهكذا في الذي يليه بالنسبة الى ما لا يدركه في تمام
امر الماء يظهر الجميع وبذلك يظهر الفرق بين المطلق والمضاف لعدم ثبوت الطهوية له بل
المنازعة من امر الملاقاة في المنازعة فلا يمكن تبيين مجرد الاتصال ولا بالاشارة مع
عدم اشتراكه في الماء لعدم اسكان اتصال الظاهر الى جميع اجزائه ولذلك ذهب الجمهور الى
قولنا في المنازعة انما هي المنازعة فلا تدل على اعتبار الاشتراك في ظاهر شي من
لما عرفت من عدم حصول ملاقاة الظاهر مع الآخر ان مقتضى عدم الحاجة اليه من جهة
ملاقاة الماء الطاهر بالنسبة الى جميع الاجزاء لم يولد مجرد الاتصال بمنازعة فاكف
فالمنازعة انما هي المنازعة لا المنازعة في المعصوم على نحو المياه المضافه ليجعل الظاهر
في الظاهر من الاجتماع لا الاختلاف بينهم في ظهوره في الماء او في غيره او في
الماء المحض مع روائد النجاسة لا اشتراكا في ملاقاة الماء انما هي المنازعة لا المنازعة
وكون المنازعة الكثرة على الماء الجسدي لولا كان الجسدي امتثالا للمنازعة
الملاقاة في عدم ثبوتها في الملاقاة فيهم في ذلك وكشف اللثام عن الظاهر من عدم حصول
ما نسبته الى الجميع يظهر من المنازعة والاتفاق بالاتصال وادكان الاتصال بالظواهر في

نظر في القول في اعتبار ما لا يدركه من الماء في الماء الملاقاة في الملاقاة في
ميراثنا الماء كما انما يظهر من بعض ما بين من المنازعة الى اعتبارها في الملاقاة في
نسبة الحكم الى المنازعة المضافا بالمعصوم مضافا الى ان الماء المضاف بالمعصوم من الملاقاة
الذكر وغيرهما ما لا يدركه من المنازعة لاعتباره بالمنازعة في المنازعة لا في المنازعة
فما اعتبار الاشتراك بينهما مطلقا كما يظهر من كون او امتثال في الملاقاة في الملاقاة في
المنازعة في اوسع على الملاقاة في المنازعة في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
قوله كما عرفت في بحثنا الماء من غير الاشتراك في المنازعة اما لا بد من الملاقاة في
مرتبة غير ما صلب بالنسبة الى جميع الاجزاء لا حقيقة ولا عرفا لعدم اسكان الاول وعدم
لشأن ظاهر او ما ارفع الاشياء بين الما بين واغادها في الملاقاة في الملاقاة في
اما في الاشتراك بينهما في المنازعة في الاشتراك في المنازعة في المنازعة في المنازعة في
يرشد الى مقتضى استدلال عليه باسالة بقاء افتات الى ان يعلم الملاقاة في الملاقاة في
قيام الاجتماع عليه وفيه ان الاطلاق في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
ويرى الى بعض الاشتراك في القول ما لا يقتضي بالاتصال في الملاقاة في الملاقاة في
الاشتراك في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
عنت الارض ولا يمنع ضعف الدليل في نفسه واخيه عن الدوى ان ثم او قد يكون التمسك
يرفع او مساو للماء وقد يكون التمسك في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
ميرة على الجسدي على الماء كما هو في بعض المتأخرين وقد يظهر من الروايات لا عسارة
الظرفية في المنازعة من عدم الدليل على اعتبارها في الملاقاة في الملاقاة في
مطلقا في غير المنازعة او لا يثبت في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
الدليل بالنسبة الى جميع الاقسام واعتبار الورد في الملاقاة في الملاقاة في
موق غير المعصوم لا في الورد في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
فلا يظهر من المنازعة او على الجسدي في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في
في صورة مساواة في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في الملاقاة في

اشترطوا هذا المخرج من اعتبار الماء في الجارية لا
لاستخراج مدونه ولا يجمع عليه ان الامتناع لا يستلزم علو المظهر على جميع اجزاء الجسم ولو لم
ما شاع لهم ليس من تلك الهيئة باعتبار له على الف لظاهر ما انفقوا عليه مضافا الى ما عرفت من
قيام دليل عليه مع مخالفة لظاهر الادلة وتعلق في عدم عدم الاكتفاء بجمع الماء من تحت
المخرج في القبر انما استدل به هذا بظاهر قد يرد من اشتراط علو المظهر او تساوي
معدله سببا السع على اعتبار الدقة يمكن ويؤيد ان يخرج المخرج من المظهر لا ان يكون
المظهر ليس تحت وزنه في الامتناع ولا يرد عليه ان المخرج من المظهر في المقام السع
من الادنى لا ينافي الاكتفاء به في المخرج والمخرج على جميع المظهر سببا
عليه من الامتناع الى الاستدلال في اشارة لعدم سريته الخاصة على ما عرفت من ان
يما استدلنا ان استحقاق الفاضل في شمول الملاحظات المظهر في المقتضى على ان يكون
فيكون ما سبب في ظاهر من الاتفاق على اعتبار المظهر هنا او تساوي ولو اريد به ما يشهد
الاول قد عرفت من جهة من جهة من الاحكام فلا بد من ان لا يعدم الفرق فيما ذكر من علو
عليه على سبيل التسميم او الاعتدال والظاهر ان الحال مع حصول سبب الاعتدال والمخرج قد
التكثير ما اذا تدافع الجسم على المظهر مع حصول الظاهر به استحالة وعرفه ما اورد في الجرح من
الاستدلال كالتفوية وقصة الامتناع الخاصة وان كان حصول الظاهر لا يخرج من قوة ويستفي التسمية
لا سيما في الاول رطب السجود الى اعتبار الدقة في القاء الكثرة على الماء الجرح ويصدق ذلك
من اوجه من المخرج الكثرة الى سبب الاحتجاب في ثبوتها باقتنائهم عليه وفي ذلك اشارة الى
الاعتدال في عدم امتساوي الظاهر بما عدا الكثرة من المياه بصفة كما جازى في الفتح ولا يجد
انهم بناء على احوال الظاهر قد اوردوا انما اوردوا عليه بمقدار ما يمكن من الانتقال بالماء الجرح بناء على
الاكتفاء به في الاستخراج انما استدل به على اعتبار ملاحظة اعتبار الدقة في المخرج من اعتبار
او انما يورد من الكثرة على عدم مخرج مع مخرج الدقة بصفة حكم المخرج الى غير ذلك
مخرج في المقام انما استدل به الى اعتبار المساوات في سطح الكثرة من مخرج عدم اعتبار
المقدار الكثرة في الدقة من مخرج انما استدل به في مخرج الكثرة في الاستخراج اعتبارا على الزيادة

على الكثرة او قد يرجع الى الاول وكيف كان فاعتبار الدقة مع اعتبار المساوي في المخرج
وعدم تقوى الاستدلال به بالاعتناء في القول بعدم لا يخرج المخرج من المخرج من المخرج
انكره فاقا في اعتبار الدقة وجعلنا الاول عدم اعتبار استواء المخرج على ما عرفت من
اعتبار مخرج المقام وقا ثانيا من الاعمال عدم ظهور الفرق بين الدقة وغيره في اعادة
القول به مضافا الى الملاحظات بحصول الظاهر في القول بعدم مخرج الدقة في البناء في اوردنا
فيبقى الاحتجاج به في استخراج الجارية من مخرج الادعاء في مخرج الفاضل مع عدم الاعمال
دقة لشدة الخلاف في مخرج مخرج بمارت الاشارة اليه من الامتناع في الحكم بالظاهر في الملاحظات
الواردة اذ هي مع عدم ظهور القيد في مخرج في اعادة الحكم وما ذكر من الاستحباب في مخرج
هنا انكر الوارد على مخرج الدقة على الظاهر او مع القول بعدم اعادة الظاهر في حكم خاصية
حيثما يقع عليه وكيف يقع القول ببقاء اعتبار الظاهر وقضاء الاخر على الخاصة مع استرجاع
وانعفاء المخرج منها وظهر من المخرج الكثرة في مخرج مخرج باعتبار الدقة ولم يشر عليه وما
مخرج من مخرج الاحتجاب به لا يخرج من مخرج جماعة مخرج مضافا الى عدم مخرج مخرج
الاعتناء وقد اوردنا ما عدا عدم الحاجة الى اعتبار مخرج مخرج على المخرج من المخرج
مخرج مخرج مخرج مخرج الكثرة الى علو على الجسم فقط وقد عرفت ان اعتبار الدقة
في علم جماعة منهم على اعادة المواضع من احوال الكثرة لا يملح فيه مخرج مخرج مخرج
ما لا يستلزم فيه التماس ان لو كان الماء مخرج بالخاصة فلو كان مخرج مخرج الكثرة
وليس ذلك من التغيير بالمخرج كما هو سبب ولا مخرج من القاء الكثرة الى ان يرد التغيير وكذا الحال
لو تغير مخرج الكثرة الوارد لتجنيبه من ذلك وقضاء الباقي عن الكثرة الجرح من ذلك الوارد
بصفة اول انما التمس انهم في التغيير عن الجميع باستدلال الماء الوارد وما يرد في مخرج
الملاحق الاحتجاب بحصول الظاهر في الصورة المعروفة صدق وقال في التغيير بالقاء الكثرة عليه
بين القضاء لظهور مخرج الصورة المعروفة عاد كره كيف ومن الواضح من القدر التغيير
الحاد مخرج الباقي عن الكثرة فلا بد من مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج
ولو شذ في تغيير مخرج في اول الملاحظات في مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج مخرج

به مستند له ولا بد من استدلال به مع طرح الرواية في مورد هذا الوجه المذهباني غير خادوان لفظة
 في المقام للترتيب الذي هو وقار كان ملاقات الاثر بعد فهم الاحكام منها الحكم المذهب
 لا مدونة وحملها عليه وقد كان ثباتهم مما تضمنه بعض الاخذاء او انما من زيادة الشك او
 من عدم الرواية في موضع ثم قاله ويؤيد ذلك ما نقلناه في بعض نسخ الحديث ونقلنا الحق في بعض
 ما نقلناه ويؤيد الحكم المذكور ايضا ما في رواية الفقه وان كان كثيرا وصعبا في بعض النسخ
 على ان يكون في رواية جلال يستفاد منها على التراجع من العدة الى الملبس مع بناء الحكم على الاستدلال
 كما هو الاثر في الاستدلال لا كفايا بما عرفت من الوهم ثم انه يلحق بالعدد مكانه مع المتعدد
 ولذا وقع في كلام جماعة كالمفصلة ويجب اعتبار القوة بدل لا بعد حصول المقدار عند وقوع
 المناراة ولو امكن نزع محبة يومئذ او يوجب ويخرجها وصحاح الاثر في ولو لم يجر
 الا ما انما يدور على شدة ما يريد على التراجع في الاكفاية ويحمل لزوم استعمال الحكم
 ولو كان لما غايات في بعض الاحيان جواز الحكم في ذلك الوقت ولا يجب احوال وقت البعض
 الزمان على استكمال فيه زمان ذلك الوقت وعدم حصول شدة في التاخير اليه ولو امكن نزع
 شدة في لم يحصل المقنود امكان في جميع مقامه على ما ذكره ولو لم يكن نزع الجميع لا على النحو المقار
 وتمامه لو امكن شدة في جميع كما ان الممكن اجزاء ببعض الاثر في شدة او اجزائه الى موضع
 اسفلها حتى ينفذ ما انا انما مقدم الزمان ولا يقترن في نزع التراجع حتى يظهر كما هو انما
 في غير من المهرب فلو انفق حصول التراجع لا من ثم نفي الحاجة اليه لاجل التطور كقولنا
 الى الحاجة ثم ان ذلك التراجع المذكور في الرواية وكلام الاحباب ان يجر الانسان وقت
 الامتنان الى ارتقاء مقومات مقامها وحكدا في ارض ومنة ولكن احد ما خوف البذر
 ما لا يوجد الاثر منها على ما هو معلوم في الرواية وما يسطر في ظاهر الملاحظات ومجموع بعضهم
 مع انه لا قابلية واسلا الا مع كثرة الماء ثم قد يحتاج اليه من جهة قلة الماء والنفاد في المقام
 خافه وكذا التام لا دلالة للفصل فيهما ولا حوط امتياز ما يترجم من الماء اكثر من
 اثنين من غير ان يكون كل من الوصل وقد عرفت ما فيه فلو توقف التراجع على الامكان في بعض
 ثالث منها مسائل وثلاثا على الثابت من غير ما يراه ولا فضل يتقدم فيه وجوب ما لها

الجمع مع حصول التقوية لا بد من اجتماع اثنين منها في العود لا غنى عنهم من غير ذلك ولو اضيق ذلك لهم
ففيه وجهان من الاولوية والخروج من مدلول النص مع نفس المنزلة فقد يوجب خروج النص من
نوبته وكان هذا أقوى ويجب استيفاء كل منهما بعد الآخر في غير تراخ وهذا يغيره أكثر
الربط والاولوية لا يغني عن الآخر بل كل من الآخر وان اجتمع في النوع وجهان او هما الاول
وتوافق المعارف وبه قال في السرايز ولا يجري تأويل الأربعة وطاعه كلام الاصحاب في
التحديد والتحقيق التركي وغيرهم وفي المدارك الله وفوق في أمير الاندلس
الأربعة واستقر في المدارك وقوى في كوة الاكفاء بالقرنين او انصافا للاحقة
الاول وتوافق طالع النص واما الزيادة على الأربعة فالطاهران على ما طلق الرواية ولا
يفالها طالع كلام الاصحاب ان لم يدل ما هو في حوازه وكان كلامهم من غير ما سار قبله
ولو اضعح ما يريد مع الاثنين في جواز وجهان ولا يبعد الجواز مع عدم لزوم بغض
طالعهم واما كونهم جازا لا انداغ في العيان ولا النساء والمخاف وفي المدارك
مكانة التنوع عليه وبه نفس التميز والتحقيق التركي والتوسعي وغيرهم وهو الوجه وتوافق
مع النص فلهذا القوم في الرجال كما يسطر على الاستعمالات ويستفاد من طالع الاية قول
نفس عليه بعض أهل اللغة ولا اقل من ذلك في التقييم فيقتصر على محل اليقين مناما الى التميز
في رواية الفقيه وجوز في كوة مرج من هذا الرجال لمصدق القوم عليهم وفي المدارك
ولد عن بعض الاصحاب انهم مع عدم صدورهم عن مرج الرجال وطعنيته ويعلق
في ذلك في تنقيح المنايا ومع النساء عتقا، الغرض في جواز في حوازه الاستقامة الجوانب
كما يفرع قياسه لعل الرجلين وزيادة وجهان الطاهران لذلك عند البناء المذكور سيما ان
البرائة يستغنى منها على الوجه المذكور ولو انتم البع او الواو الى الرجلين مع الاجتناب
ولا يبعد الجواز مع استقلالهما بالفرع ليكون الانضمام تقوية ولا فرق في الرجال بين
والنصف او الساب والسياب والاضح او الرضى الادامع الضعف من الاستعمال بال
المقام ولا بين الغفل والخفى والجوب والابن الغافل والجون والمسلم والكوار الم
نزهة بخاشد لا بد من وقوع التراجع في يوم كامل لا يجوز القسوة ولو تيسر ولا يعلق

والنفاذ وهو منه ما لا يدركه ما قيل في الابعاد ومن المعتبر في رتبة واطلاق
فكذلك في الابعاد لا يتعدى في الابعاد والاطلاق من حدان الماء المدرك
في الابعاد هو ان يكون له وجوده كانه يوم اذ انما لا يتعدى قطعا ولذا قيل في الطلب
الحصول مع الامكان بدل عليه اسم ان الطاء لا تامل في وجوب اذ انما لا يتعدى قطعا
الذي يتبع من قبل ايجاد الماء الحزوب بالمرور من المائية وقد يستدل للنجح بان المزج لا
ياخذ حقيقة الماء وانما يوجد الاستياء على الحس مع عدم العلم باسبغ الماء بالانصاف
العدل وكما هو الوجه في النجح عند تدرج في التدرج في ارض حيث مكنا بالتناقص من
افعه الحكم مقدم وجوب المزج مع الاحتصار والقول بغير الوجه مع المزج واجاب عن ذلك
باتمك النجح في القسام منه على توقفه وجوب الوضوء على وجود الماء ويمكن فيه فدل على ان
او لا يجزئ في تقدير الواجب المشروط فلا منافاة بين عدم وجوب المزج وجوب الوضوء
ومن لا يلائم الشا من المطر اعطى اذ العليل المذكور قلت والوجه في ذلك ان
المك من الماء لا يلائم في وجوب الوضوء كما ذكرناه ولا يترتب عليه عدم وجوب الاكل في
مقول المك في القسام ان الممكن من ايجاد ممكن من وجود الماء شرطه نعم ولو
في الابعاد فقد عرفت ثابته كيف وظاهرها اعتبار الوجود ولا يقول احد باعتبار
الوجود فيقول بان شرط الوجود في وجوبه مع وجوده في المقام لوجود الماء في
مقدوره للماء وكلامه في القسام لانما قيل من ان وجود الماء شرطه بالثبوت في ايجاد
الماء وان لم يكن شرطه لما ثبت انما قيل في حصول الوجود الى ما عرفت من انما قيل في
لغيره لا يتعدى بل الطاهر الاشارة الى كاشق في سائر ايتيم هذا ونظير المسئلة في وجوب
من حصول المطلق من المضاف كغير الماء من العليل عند اشتراطه وجوبه من اسم الماء
سواء على القليل الاخر من لا فرق بين كونه من المضاف او غيره من المضاف بل هو
اذا تفرقت عليه الاستعمال كما انما قيل في الماء من ان يكون موجب الوضوء متوقفاً على
سواء بين من لا يتعدى من استعماله بعد الاعطاء **تفسير** لا خلاف في عدم
في المائية القسام في نفسه وانما في العلاقات ولو كان كثير استعان الكثرة في الاجماع

في

بالعلاقات مما عرفت الا حجة فيهم انما قلنا في الشهاد ووجدنا في القسام في
من تحت الجني ما لا يتعدى في الرطوبة وقد اعلينا في المقام في احدى الاقسام في
ان اميد المتبين سئل من يد وطخت فادى القدر فاق قال يراق مرها ويقلل الوجود
ورواية ذكرنا ان ادم قال سئل اما الحس من قلة من يد او حركتها فقلت في قدره لم
كثير ورفق كثير قال يراق الرق او يطعم احد الله او الطير والظم اميد وكذا في انما
في اسناد الجز من ان لا لها بعد وضوح الحال في وجه الحكم وانما في الاقسام في
والقول ليس علمنا ان الحكم في الساكن المتساوي في الطول ما وكذا في غيرها من الوجوه
ممكن فبعد ما في ادم في الراي كالحسين الموصول بينهما سائلا ولو كانت وقد رفاق في قول
من هم من يد ومن انما عرفت من عدم سرية الخاف في الماء القليل الذي في اعمال
بالنفي الى ما سبقت من العلاقات حريارة في القسام لا طراد العلية وقد استبان في
مردو كان بخلاف ما استدلوا في سطره واختلفوا في ادم في الراي وقد عرفت
على العلاقات نادون من لا واحد او انما سائلا فان كان علوه في سبيل التسميم لم يغير
وتدعى بعض الاجل الايمان عليه يدول عليه بعدد الماء الاصل في نفسه الاقسام في
يتم بالاق في الخاصة في العلاقات في الامنة في سائر الخاصة في غير ما يلد في وعاءه المطر
المائيات انما ياتي من جهة السراية ولما كانت الخاصة من جهة ايجاد الاصل في الماء
الاقتدارية على الاجماع وهو الميعان مع اسوا النظم او كونه نادون على العلاقات
في عدمه وبما عرفت الاصل وكذا انما اذا كانت الرطوبة من الميعان ما في بعض الخاصة على
العلاقات ولا نشأ الاشارة الى غير مطلقا فان قلت اربعة الاصل سائلا في الخاصة مع
او اعترض على العلاقات فمن لا يلق به كونه ملائمة الجني بالرطوبة وهكذا امارد على
تجسس الجني بالملاقات في اقلية فلا حاجة الى ملاحظة مني او اجماع في خصوص السراية قلت
فرق بين من حصول الخاصة في العلاقات والحركة الذي قام الدليل على كونه سائلا
انما هو الاول وهو مورد الاجماع وانما العلاقات السابقة فلا يوجد تجسس الغير طرود من
الاجماع ويثبت ان لا يصح في العلاقات السابقة لاجرا للخاصات وان كان كونه ملائمة

وعنه ما دل عليه من ان الملائكة التي من المبدأ بالخالق او الرب لم يقبل احد من الملائكة
المعترضة وادبها من مودة عزرائيل كونها الاغراب مغايرة بما عرفت فهي لا تنسج حبة في مصفها
مسلم من الاعمال علمنا من متركبتها ومعارضتها بما هو وكان الجزاء المذكور ان منظور المبدأ
ومسائله لا يورث الا اذا لم يورث من الامة فما استكمل الحق في المسائل المعترضة ولم يقد
من الاختيارية ولا يورث من الامة فما استكمل الحق في المسائل المعترضة ولم يقد
في الاضداد وموزون وقال الاضداد المعقبات في معنى المعنى عن المقدور في معنى الحدس
او دورا في عدم المطلق الا ان يعطى من الوجود في كنه المذكورة وكيف كان لم يقد
القبيل وقد يستند في الجمع بين الاخبار وعمل المبدأ المذكور في صورة الاضداد
او في عدم مكانته لغيره وعمل المبدأ المذكور في التصادم بين المعقبات فما استكمل
ضم المبدأ من مظهره ووجه من الامانة الى الاطلاق ولا تامة المظهر في مظهر المبدأ
فمن ادم مصفا من مظهره في المبدأ الى جميع اقسامه ولا تامة المظهر في مظهر المبدأ
مع بقا الامانة في المبدأ على الماسة اوسع عدم حصول الفرق انما لا يمكن وصول المبدأ الى
افراد الصفات ومع حصول الامانة في المبدأ لا يمكن حصول الامانة في المبدأ
مطلقا او مخرج المبدأ من الاطلاق والاول مخرج من مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ
المادة من الاطلاق في المبدأ مخرج من المبدأ ولا يكون له في المبدأ في المبدأ في المبدأ
والفرق بين المطلق والمطلق من المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
الصفات ولذا اكتفى احوال مخرج الامانة في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
اذا خرج من الامانة في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
في المطلق لا يمكن من مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
بالتحقيق انما يتحقق في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
في مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
تدبر المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

فخرج المبدأ من مضافه وبقا الاطلاق المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
رجب اليه في مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
امانة وكان اخذ من مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
او لا اقل من مضاف المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
استغناء المبدأ في مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
ليس على ما ينبغي تامينها القول بالاكتمال المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
ومرء الى مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
وعنه ما دل عليه من ان الملائكة التي من المبدأ بالخالق او الرب لم يقبل احد من الملائكة
المعترضة وادبها من مودة عزرائيل كونها الاغراب مغايرة بما عرفت فهي لا تنسج حبة في مصفها
مسلم من الاعمال علمنا من متركبتها ومعارضتها بما هو وكان الجزاء المذكور ان منظور المبدأ
ومسائله لا يورث الا اذا لم يورث من الامة فما استكمل الحق في المسائل المعترضة ولم يقد
من الاختيارية ولا يورث من الامة فما استكمل الحق في المسائل المعترضة ولم يقد
في الاضداد وموزون وقال الاضداد المعقبات في معنى المعنى عن المقدور في معنى الحدس
او دورا في عدم المطلق الا ان يعطى من الوجود في كنه المذكورة وكيف كان لم يقد
القبيل وقد يستند في الجمع بين الاخبار وعمل المبدأ المذكور في صورة الاضداد
او في عدم مكانته لغيره وعمل المبدأ المذكور في التصادم بين المعقبات فما استكمل
ضم المبدأ من مظهره ووجه من الامانة الى الاطلاق ولا تامة المظهر في مظهر المبدأ
فمن ادم مصفا من مظهره في المبدأ الى جميع اقسامه ولا تامة المظهر في مظهر المبدأ
مع بقا الامانة في المبدأ على الماسة اوسع عدم حصول الفرق انما لا يمكن وصول المبدأ الى
افراد الصفات ومع حصول الامانة في المبدأ لا يمكن حصول الامانة في المبدأ
مطلقا او مخرج المبدأ من الاطلاق والاول مخرج من مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ
المادة من الاطلاق في المبدأ مخرج من المبدأ ولا يكون له في المبدأ في المبدأ في المبدأ
والفرق بين المطلق والمطلق من المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
الصفات ولذا اكتفى احوال مخرج الامانة في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
اذا خرج من الامانة في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
في المطلق لا يمكن من مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
بالتحقيق انما يتحقق في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
في مخرج المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ
تدبر المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ في المبدأ

وقوله ان الناس قد خرجوا من امة واحدة لا يعني ميلاد ان الاحاد المذكورة ليست بجهة الاله
والنفس الكواثر بل يعني ان الكواثر وسورنا لا يוכלل من الخلق على سبيل الاله
وهو هذا الامار كما سار العوار او في تحريف الكواثر بالنسبة اليها سيما بالنسبة لافسافاته
نهذا في التليل الواردة فيها اشارة الى الاول **ثانيها** انه يخرج في طرية الى المنع من سور
احل المنع من العوار ومرتبة المنع من وادخل الجيف مطلقا ومكن في ذلك من المذهب وهو
لاستدلاله ان يستدل في نامد على المنع من ورا لا يוכלل في خلافا في حضوره لعمارة
مع ما عرفت وروى هذا المثلن جماعة من الاخبار في القول بان الكواثر كافر المقتضى وهم والمقتضى
وتروى عنه من رتبة وجزءا في الدلالة والكناية مكانة الشبهة عليه وقد ناقش غير واحد من
المشهورين لعدم الثبوت على دليل الكواثر وهو في هذا ان كان الموقوف بثبوت الكواثر لخصوصية سور
والافاد ان الكواثر سورنا لا يוכלل لانه عليه من انا الى ان انواعها في معرض النجاسة رايها
ويؤيد هذا حكم الجماعة فيها بان الكواثر **ثالثها** سور المبالاة من الاسكافي والسيد وبعثا
المنع من وروى عن الشيخ في الايام من جبال اليلور وقد روى جماعة من الاخبار بان الكواثر
منهم الذي في الغايلان ومنهم من كتبها والتسديد في رتبة المقتضى وغيرهم في الدلالة والكناية
مكانة الشبهة عليه لم يقد يستدل بالمنع بل ناقش غير واحد من المشاهير في ثبوت الكواثر وهو في
مع ملاحظة ضرورة القول بان وادخل مطلق الكواثر يمكن الاستدلال به الى نامد على كواثر
ما لا يוכלل لانه في المبالاة في باعرة الى ما لا يוכלل في الاصل او مطلقا مع ان
المنع دون ما لا يוכלل في الغايلان من رتبة وادخل في باعرة الى ما لا يוכלل في الاصل او مطلقا مع ان
عرفنا ما عرفت وحيث كان ذلك ولا على الكواثر فاد الكواثر سايز في الجوانب وهو كما ترى وقد
كفي في ثبوت الكواثر في ثبوت الجماعة المقتضى ما شهدوا في المقتضى وادخل في ثبوت من الادوية
موردكم الجماعة **ابنه** **سود** المنوع والقول بخاتمة لازم كل من قال بنجاستها بآلة
والقيام الا ان الشيخ ومن يقول بنجاسته المنوع مخرج في الاقتداء بانها باعرة السور في حقها الحكم
ما روى في حاشية الجليل اية رتبة الخلاف في المقام خاتمة سورنا ولا رافضها
بالمنع من وادخل في ثبوت الكواثر منهم الغايلان والتسديد في رتبة المنع في القول بنجاسته وهو

سورنا لا يוכלل

مفيد بان الكلام فيه في محل واما الكواثر في حقها من الاخبار القديمة على وجهها على الكواثر
على المبالاة كما يعني القول فيه وهو جابر خلاف من صان فيه في يد الملاقاة ما دل على ان
في سور المؤمنين كما ينبغي ان هذا خلافا في عدد من الاسرار كنور الجيرة المستندة والمختصة
احل الخلاف بل الفرق الخافعة لاحل الحق والقول بالمنع من على خاصتها والبا على الكواثر
في جميع من خالف الحق غير بعيد من بعض الخلاف واذا ما هو في نامد على المنع من الكواثر
الحكم بغيرهم في رتبة الشريعة **تبع** سورة سور الحائض في الغايلان المأثورة كما هو على جماعة منهم
والدليل في الغايلان انما عرفت والتسديد وغيرهم حيث مكن منهم الغايلان كراه ومن يوسيلة
والسراير والمقتضى وكثير من كتب العبادية والمقتضى وغيرها الغايلان في رتبة السراير والمقتضى
الشيخ في الملاقاة الكواثر وقد عرفت عبارة السيد في الجلال ان الكواثر حيث قال لا بأس
بثبوت الجنب والحائض ويمكن حمل على ارادة نفع الحوتة كما هو في لفظ الياض ويقال له ان رتبة
البا من رتبة حيث كونه سورة الحائض وان لم تكن الكواثر من رتبة الياض وكيف كان فتكون
الكواثر في سور الحائض في الملة هو المعروف من المدح بل الظاهر في علمه والاحاديث
فتكون الحكم فيه كل ما لا تأمل فيه وربما يستلزم المنع **تبع** سورة المؤمنين كواثر سور الحائض
المنتهى وانما عرفت جماعة من هؤلاء من وروى المستقيمة المقتضى على المقتضى الكواثر سور المؤمنين
ومن القيد في المأثورة في موقفة ما يربط بين القيد والربط في ثبوت الحائض قالوا انما عرفت
فلا بأس بوقفه الا من سور الحائض قالوا انما عرفت سور المؤمنين سور الحائض او كما ينبغي
تسديد حاشية ان تدعها الا انما عرفت من عمل الملقاة على المقتضى وقد روى في الجلال
الاطلاقات فكثير منها وتكون له الامتياز في الاطلاق في حالها ليس على سورة الكواثر مع
الا من وقد يؤيد ذلك بان بعض تلك الاخبار تكون تمام في العموم كما في رواية ابن ابي عمير
ايضا الرجل من فضل المرأة فان كان في خوف الوضوء ولا يؤمن سور الحائض في حقها
عن سور الحائض فقال لا يؤمن سور الحائض في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
فيه مع قيد الجواز في الاخذ على الاطلاق الحكم في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
فالظاهر مما عرفت انما عرفت استنادها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

منها ان القدر العبد في تلك الحالة مطلقا او كان كعبه ملاقات تلك الحالة من قبله
ما زاد ارجاع الاخير له اسئل ما هو نوع او مطلق الحالة الكلية لا يجوز في هذه الحالة في البول
ويكون في هذا الجامع القول كونه كالحمل قبل ان ينفذ استاسا كان من القدر الاول او الثانية
وارتفع نظيره من حيث تلك الحالة المنقولة من بعد ذلك وعدهم الى اكثر المتأخرين
فبان مع ايضا بعد ذلك بانها ان القول المذكور هو حاصلة في فان ثبت قبلها فانه لا يخل
القول المذكور في قول منقولة ثانيها القول بانها ان مطلقا يمكن من المنع ايضا
وكذا ان الشيء لا ينفذ في الطوى في الوسيد والشيء في ذلك كونه ونكت الارشاد
منه في حاشيته من الى القدر في وفي هذا الجامع القول الثاني من المنع وحكمه الحق الكركي
المقدمين وذكر القيد في كفا الانسان عليه من شيوخ المذهب كالسيد والشيخ
ابن ابي عمير ومروان بن عقيل واسند الحق الكركي ايضا الى السيد والشيخ وابن ابي عمير
انما خلاطين القول المذكور والقول الثاني المفضل بين الوردويين وله وجه وقد حكم في المد
منها انهم قالوا ان كل من قال بانها ان الشارة اصبحت فيها ووردوا في هذا الحالة ما عدا
في كونه من الوردويين ولا يذهب عليه ان الجماعة انما اعتبروا في كفايته
في هذه الحالة الشارة اصبحت فيها الموكدة ايضا انما اعتبروا في كفايتها بل انما اعتبروا
عندهم ليس من الماء المستقل شرعا في النظر في هذا القول في الحقيقة قول بالاطلاق في هذا
الحالة وانما حكمه قول لا امر احدنا بالطلاق ولا خلاف مع غيره في حكم الماء المستقل ان لم يكن
معد هذا الحكم انما اعتبر في القول على ان القول الاول كذا ذكر السيد الثاني بانها
المفضل بين الوردويين ومروان بن عقيل والشيخ والشيخ واسندوا الى الجماعة لا يذهب اليه
نفسهم بالقيد المذكور في الحالة من قول السيد في باوري نظره القيد بين الوردويين
الليل عاينت الانساة الى معلوم بار لولا لادى الى عدم استبان نظيره انبوب بالاقبال ومعد
في لا يذهب الى هذه الحالة في بل هو بالادلة على انه لا يخلو في ان لو كان للشارة خصوصية
لما كان مستلزم المذكور ولو جعل عليه الامتياز مع مورد الضرورة فهو في الحقيقة قائل بعدم اعتبار
مع الوردويين في الحالة ان كان لادى بتقدير المذكور لانه مع طهه عديم لفرق بين

الحالة في غير هذا الامم مع الاستناد الى الادلة من انقضاء الماء مع الوردويين مطلقا في
هذا في الحالة انقضاء مع عدم لغير الوردويين كما ان انقضاء الماء على القدر الاول
زوال العين بالمره لصيرورتها في هذه الحالة انقضاء مع غيره في هذه الحالة في كلام
حيث انقضاء مع عدم انقضاء في الحالة الاولى في الوردويين ثم انقضاء مع عدم
الحالة مع ورود الماء على الحالة في الكفاية وورد في حكمه وهو كما ترى ليس في الاصل
في القيد المذكور ثالثها انما كالحمل بعد فانه كان فاما كفاية بالمره كانت طاهرة
والا حكم طاهرة التي يبقونها كما في الحدم كونه قولاً في القيام ومروان الاستناد الشريفين
فانها المفضل بين القدر الاول والثانية في الحكم بالطهارة في الثانية مع عدم الاول في
الى الشيخ في الا انقضاء طهارة الحالة الوردويين وان كانت في الاول وتدرج عند الى ما
انقضاء الحالة الاولى بنهاية القدر في حكم طهارة مع الوحدة وقد عرفت انما الى الشيخ في
فان قال ثبوت الحالة في القدر الواحد كان قولاً آخر رابعها انما عدها طاهرة
بها هو احد الوجهين المتقدمين في القول الاول سابعها انما عدها طاهرة مع عدم
من الاختيار ثامنها انما طاهرة وتندسلت منها الوردويين ومروان الى طاهر المدونين
بها من المسفل في دفع الاكثر سبعها انما طاهرة مثل الافضل في حكمه حكمه في
منهم غايه ما انما طاهرة اذ لم يزد ونهاية ما اسئل سماعا كما بين الاختيار والامور
من يقول من غير شدة في النهاية الخاف الزيادة في الوزن بالقياس الى ان الحكم بالطهارة مع عدم
تمام عشرها انما طاهرة اذ كان في الحالة الاناس ونوع الحكم كما ان في الاختيار
كما ترى من استدلال بيان الحكم في غير الوردويين قولاً لاراسه كانه من جهة استناد الوردويين
استاد بذلك ما حكينا من في ناس حاشا انما طاهرة وان راد على الواجب في القدر
الى ما لا ينافي لما ومن في هذا الحق الكركي في غير واحد من كنهها والشيء الثاني في الوردويين
انهم حكموا قولاً في المسفل بغيره ان هذا في الفاضلين وغير المحققين ومطلق القيد في
النسبة اولاد لاله علي في كلام الفاضلين اسندوا في الامتناع لم يذهب من المسفل طاهر
منها الى انما طاهرة من بعد رهاب مولانا الاصل الى انما طهر من الفاضلين الوردويين

بعد ما جازى خاضعة كذا ما مر في الفصل السابع على كونهم تحت سيطرة **تجسس** او الاستماع
 بالاعراض مع عدم الاعراض لم يجب الاحتياط جازا استقال كل منها بما يشهد بها الظواهر **تجسس**
 بين الطائفة وتبدل عليه عند الاجماع اليقينية العلوية والوزم القسري الخرج الشديد لولا
 شعور الناس من الاجناد والمانع الاعراض بالاطاعة لاختلاف بين قديما الاستخبارات
 السنية التي في وجوب اجتناب الجمع وعدم جواز استقال مني منها بما يشهد بها الظواهر **تجسس**
 وكلها هم حكاية الاجماع على وجوب اجتناب الانانيين المشبهين بحكام في القضية والقبض
 في وقت واحد وغيره من الامور في هذا الاجماع فصلا ونقولا لا يوقعه سماع من صل معه انما
 في احد فاندرا لا يدري في انما وقع هو وليس يقدر على ما عدا ما قال به من انما يشهد
 موثقة فاما انما ذكره باليتم مع عدم من الماء في المنع من استماعه وعدم صحة التوضيحي
 منها وعدم السام على انما ذكره باليتم في كل منها ويضع حكمه بما هو اتم الطائفة
 من الاجماع هناك الشرب وسائر الاستقالات القابلة المشددة بالظواهر وانما في من
 ادرا لا فرق انما هو من جهة اعدام المانع اليتم الموطأ بعدم وجدانه بين الضمان مع
 من استقال مني من المانع لا يتوقف صحة اليتم على الاخرق لصدق عدم الوجدان الشرقي
 مع وجوده المصادق من جواز يمين عليه الظواهر الاختيارية فلا يجوز له انما هو اتم
 الى الامور والى القول كرامة استعماله فيكون الامر بالاحراق للذهب ليقفل الحكم
 الى اليتم كما يستفاد من كلام بعض اعلامهم او مع ضلالتهم الا ان يحل ذلك على صورة عدم
 الظواهر الاختيارية والى القول كرامة استعماله فيكون الامر بالاحراق للذهب ليقفل الحكم
 في ان لا يملك الاضمار على اليتم او ثقة القاعدة في شدة المنع من استقال المانع للجمع
 الذين باسمها لما في ما يسمى بآية الله ما في في شأنه هو الموضوع باحد فاما حيث كان
 يجوز الظواهر فيكون له بين ان يكون طائرا او غيا يمين عليه الجمع بين الموضوعات اليتم
 في اقام هو اليتم ما شاة الظاهر لانفسه ما في في وجوب اجتناب المشبهين بالخصاف فانه
 عليه الجمع بين الموضوعات اليتم كما قاله حيثما ياتي الاشارة اليه لانه لا احتمال وجدانه الماء فيمنع
 عليه الموضوعات فيمنع اليتم فيكون الامر رشايا او لا تخيار في جرحه فيستحيل الامر لا

بالانتماء على اليتم ويعد اجناسا ما مر في الفصل السابع على كونهم تحت سيطرة **تجسس** او الاستماع
 واجبة الدلالة على سقوط التكليف بالوضوء بعد حصول الاشياء والحق في اسرار واستحقاق
 من جهة استمال كل منهما على غير احد من لا يقول بالحق مدفع جاز في حد من جهة الموضوعات
 روايات غرائب عيسى وسماعة وعمار لا يباقي الاحتياط على العدل ما خبرهم ولو سلم ذلك في العلم
 في جهة الصيغ بعد الاجتناب بعد الاحتياط وحاشا قد اطعنوا على العدل بها من ان الشفاعة في
 الواردة في مقامات شتى بناء على وجوب الاحتياط في الصور او ارا من الخلال في
 كذا ما كان مثل ما دل على وجوبه عند مع التوراد الممنوع من الخاتمة وما دل على وجوب الاحتياط
 من الجمع مع اختلاف المكسرة بالحد وما دل على وجوب الاحتياط في التوضيحي المشبهين في غير ذلك
 وقد مر في الاحتياط على ذلك في تلك المقامات يمكن الاحتياط على ذلك انما لا يمكن في
 الاحتياط عن المحرم ولا يتم الاحتياط الجمع فان مات او وضوء الماء الجس ليس من الحركات الا
 وانما ثبت المنع من جهة البدن ويرفع ذلك عقبة الاحتياط او لا يعتقد في الابداع غير ما
 الاحتياط ما في الاوامر والادارة على الاحتياط لا مانع من انفسه الفصل من تلك المنة
 وان لم يكن مشروعا في نفسه وجب فلا تكليف ما لا يجب في المقام بل الامر به بالكلية لثبوت التكليف
 بالظواهر فيجب استعمال المانع ليعمل اليقين بالفرق فاما بعد في حكمه من المانع من
 اليتم من استعماله في الظواهر الحديثة والحديثة ان استعمال الماء الحسن فانه في التوضيحي
 فانه مع ابقاء المشروعية او حال الدين ما ليس به بل لو لم يبق مشروعية او ابقاء
 المشروعية لا يبعد عن مبدء موضوع بناء على انفسه البديهة مع صدق الحاشية او ليس ذلك
 في الدين ما ليس به بل انما يوجب من جهة استعماله ما ثبت في الدين كيد وما دونه في الاضمار
 من الامور الاحتياط فانه يعلق الطلب ويعلق الامر لا يعلق بوجه البديهة فقلت اليتم
 في الاحتياط المذكور الاستناد الى المنع من استعماله في التوضيحي بل هو المدعى في الشرع
 من الامور حرمته شرعا ليعمل اليقين في نفسه ولا يعلم الاضمار من الاحتياط عن الامور ومن
 في الاحتياط ما في في المقامات وما المنع من استعماله في تلك المقامات والظواهر المذكورة في
 القول فيه وما في من انما دل على وجوب الاحتياط مع العلم ما في في الاحتياط في الاحتياط

في هذا الباب من وجوب الاحتياط
 في كل ما في في الاحتياط

الاستاذ

القصد الثاني في التوضيح والبيان ومعرفة طبيعة القوة والعلامة في ذلك

لا يصح التوسل بالآخذة والقوم حدث وهو الأصل الجاهل بموتى إلى منهم إلى أن عليه نافية من جهة
 أصالة الحديث وقوله جازعاً له الله وقوله بعد هذا لا إله إلا الله وقوله لا إله إلا الله وقوله لا إله إلا الله
 فثبت أن التوسل بالآخذة والقوم يقع عليه كل شيء ولا شيء فكان أغلب الأشياء ما يخرج من أركانها
 عليه التوسل بالآخذة والقوم أنه تعالى في المقتضى المتأخرة أنه من لم يخطأ مدناً عليه التوسل بالآخذة
 والقوم وقوله لا إله إلا الله وقوله لا إله إلا الله وقوله لا إله إلا الله وقوله لا إله إلا الله
 المتأخرة جازعاً من لا مطابق العليل الذي كونه منها والآخره معضلة متروكة من الإجابات يمكن
 على الاستحسان بعده في المقتضى لا يجوز التوسل بها كما في غيره الروايات وبالجملة لا يبقاها لما مر
 الخ من تأويل الآثار المتأخرة بما ذكرناه من تأويلها بطاهر المذهب **بصيرة** المرفوعة
 أنه من الخلق إلا ما ذكره السكون والمجرب في بيان تأويل العقل بالقوم مع الطائفة الإصناص كما
 في الأول المتقدم على الأمرين وفيه لا فرق بين هذا وبين تأويل العقل في الأمرين مع الجمع بين لا
 واستدل على ذلك بالاجتماع في الآثار أكثر الإجابات منها والاجتماع على كونها
 ونهاى مكة ما صادر من البيع في اجتماع المسلمين على تعيين الرضى لما منع من الذكوة والطائفة
 الإمامية من الحاشية لسائر من يدل عليه ساقا إلى الاجتماعات المعولة ما رواه في الدعاء
 من أن الصادق عليه السلام في الروايات أن من لم يخطأ من جوده ذلك ما شاء من الصلوة فامع
 أو لم يخطأ من جوده أو لم يخطأ من جوده أو لم يخطأ من جوده أو لم يخطأ من جوده
 أصح التوسل في طائفة الأصناف وبما بينهم حكم من آثار التوسل أيضاً وهو محكم وفي التوسل بالآخذة
 ومن العلة في العقل والشيء أو البشارة إليه وقد يستدل عليه بصحة معنى خلد التوسل
 في العليل الذي لا يقدّر على الاضطجاع والوضوء يستدل عليه بربا الحق وهو قاعد له أو أصح
 من القوة مقدّم عليه التوسل بالآخذة والقوم على الآثار وقد وجد في بعض الآثار
 صفة لا مزيان بها لفظ الله تعالى في معنى في إرادة التوسل به يمكن أن يستدل به على
 من معناه التوسل بالآخذة والقوم في المعنى في إرادة التوسل به يمكن أن يستدل به على
 أيضاً في المعنى المذكور ومن التوسل في المعنى في إرادة التوسل به يمكن أن يستدل به على
 الآثار من حكم تأويل التوسل بالآخذة والقوم في المعنى في إرادة التوسل به يمكن أن يستدل به على

[illegible]

[illegible][illegible]

فصل في الاكتفاء بما روي في الحديث من وجوبه في المسائل الاجمالية والاصولية الا
تكون الحكم المستفاد من الاكثارية من **قوله** **ولا يفتي** الا بآثار الاجماع **قوله** **ولا يفتي**
مؤلفه او اخي مقدمه بل من مؤلفه او اخي **قوله** **ولا يفتي** اعداد الا آثاره **قوله** **ولا يفتي**
الا بآثاره او ابيه مقدمه الى الفنايط لم يرد به تلك الآثار ما عرفت **قوله** **ولا يفتي**
صحة عمل الاستدراك **قوله** **ولا يفتي** ولم يرد من سنده وقد يستدل به على خلافه بل العبر من الكتاب
والاية **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك المعروف من الذهبيل الظاهر ان الاجماع على الاثر
حالة الامس واليه في الاستدراك حيث منقح الباب لوجوب الاستدراك او حله على اذنه طلق
ليس بالقبول لئلا يفتي بعض المشايخ في سائر الوجوب اية وكيف كان ما خرج به ظاهر الظاهر
الوارد في معنى ابراهيم **قوله** **ولا يفتي** لانها اية الغاية الغاية بل الظاهر من هذا المقام عدم
مساواة الى عدم الاستدراك بل والجلالهم عليه السلام **قوله** **ولا يفتي** بالامس وطلو سائر الآثار
بل قد يستدل من بعض الآثار بعدم كماله من المتقدمين وفي رواية اخرى بالاربع عشرة
واما ما تم على ربه فلما اختلف حال البول فالجواب حكما الى فتاواه فتو مناسكاته ثم ان
الاستدراك طواهر الآثار اختلاف في كيفية الاستدراك فذهب الفقهاء الى الاكتفاء به بآثار
مبتدئة من حيث ما يقع الوسطى تحت انبثاق الى اصل القضية من بين اولئك ووضع موضع تحت القضية
التي لا يرد في احوالها بامامه فوي من امسك الى راس الحنفية من بين اولئك وضع موضع تحت القضية
من امسك الى طرقاته من راسه **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك في امسك من المتقدمين في الهداية والعبية اية
ما عرفت من مذهبنا الى الامسك من راسه **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك في امسك من المتقدمين في الهداية والعبية اية
والسنة **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك من المتقدمين في الهداية والعبية اية
الى تمام المقام وقد انجلى في ذلك ما لا يخفى والارجح الى اعتبار سبع كافي في وجوبه **قوله** **ولا يفتي**
ويجوز اخذها من ثمانية **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك من المتقدمين في الهداية والعبية اية
الرجحان **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك من المتقدمين في الهداية والعبية اية
الرجحان **قوله** **ولا يفتي** الاستدراك من المتقدمين في الهداية والعبية اية

[illegible]

والعقل يكون له انما انشا الكثرة من القوة العقلية مع ان العقل لا يكون العقل
اعراض الوجود من جهة الملك المتعالي لما كان من بعض فدايا الاختيار متايلا للملك المذكور
من الوجه غير متايلا لما كان من جهة المدركة فتجيب الجأفة حيث هو الكرامة بالبول
مطلوب من رواد الأسماء مع استقسان الرواية في حضور الغايات من في التعليل وتبنا
على الأنوار والروايات المتواترة في هذه الدوافع الشائعة والمشاع وهو موارد
كلها الانوار وهو ما روي في الآيات المتواترة والمراد العقل المتعدد لنزول العقول ككل
المدرك ان الاختيار المتعدد لذلك في مواضع المتن وضعت في الجمع بابواب الدور ولعله محمول
الاشكال مع المذكورات في هذا ما يوجب ايداء الناس كما لو اوسع التي هي متوقفة فيها او يكون
انهم رايها كما لو انما انما في هذا ما يوجب ايداء الناس كما لو اوسع التي هي متوقفة فيها او يكون
المتن اعطى الأمانة في هذا من وجه بالعلم لامية الساجدة والهدوء والبساطة وكيفية
الانعام وكما له في مواضع المتن والافعال موجودة في الرواية صافية الساجدة بكل ذلك
لروايات ولا يبعد اختصاص الادب بالاركان لانها من المذكورة على الانبأ والادب
كانت ومعنا انما في الرواية ان السقطة الموقوفة عليهم كان لا يخلو ولرب كانت لهم
بمن روي المال وقد يكون ذلك للمال في هذا من جهة انما له مع جملتها سورة المائدة
على ان الزعم على الموقوفة انشاء الكراهة ولو اختلف في ذلك لكانت فيها بوقت
الهداية لا يجوز القواطع على الانوار والطرق الشاذة وابواب الهدوء في هذا
من المقدمات في حواشي المتعالي والمتعالي والامنية ومنازل الشاذ فان حلت على هذا
من انفسه مما عرفت في اوج الدلالة على المنع في حواشي الكراهة كما يستدعي بيانها
متناهما في اتم الاختيار ولو اختلف في ذلك لكانت فيها بوقت خصوص في بوقت الكراهة في
وهنا من روي انهم من الاملاق وقدرهم فيجب الخلاف على ابا محمدا او لم يعلوا
في وجهه في قوله انفسه لا يخلو من الجمع في لا يرد فيها السكون وحيث ان منها في قوله
وهنا الذي في قوله انفسه لا يخلو من الجمع في لا يرد فيها السكون وحيث ان منها في قوله
الاولان في قوله انفسه لا يخلو من الجمع في لا يرد فيها السكون وحيث ان منها في قوله

[illegible]

اعيانها من الماشي، فالأول من وجوب ثبوتها اعتباراً لا يتوقف الحكم على انتفاء
 مدعى رواية المقدرة لاختلاف غير ما عداها إلى غير ذلك لا يباح فيها إلا لأما لا انتك
 كونه في غير الراي وهو كان غير وقت توقف فلا يصدق في اسم التمسك عليه أو يكتفي بغيره
 ومنها لا يصدق في اسم الانتك بغيره ولا يصدق في اسم التمسك على التمسك بالغير للغير
 بليت انتك انتك لرويت التمسك عليها حيث فرضت عن اسمها كان صار الرب ثم اوزن
 العبد في أيامه معاً، الكراهة ومما كان الطاهر إذا دل على وقوعه تحت التمسك في السيرة وغيرها
 مما يجوز بها غير ما من وجوب تحصيل الحمل مع ثبوت الكراهة ومما كان التمسك لانتك انتك
 ولقد سائر الأطلاقات مع كونها الحكم محتمل تحصيل الانتك الواسعة تحت اسم التمسك
 بارتفاع الكراهة فيكون لها بعد عليه ولو كان صاحب بين انتك وبينه عيباً أو غيره من الأفعال
 الكراهة ومما كان التمسك لانتك انتك كان وادعاء عدم صفى الاحتياط الأول
 التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 والتسليم لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 في خصوص اراي برضا يتولى من الجوارى ومما كان التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 ما سائر التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 إلى التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 والجوارى وتدرج فرائهم بالتمسك في اراي التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 ولا يبايعة التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 فاما بين ما يابن الانتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك انتك
 التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك التمسك لانتك
 فاما ما على اراي حقه الكراهة بل كثر ما نازعهما ليس يتبرج في انتك الكراهة والاراء
 فاما ما على اراي حقه الكراهة بل كثر ما نازعهما ليس يتبرج في انتك الكراهة والاراء
 فاما ما على اراي حقه الكراهة بل كثر ما نازعهما ليس يتبرج في انتك الكراهة والاراء

[illegible]

[illegible]

لا ينفك عن أحد من العقلاء كما شهد به العبدان من صفا قال بعض العقلاء لو كلفنا أن نأمر
مستبين من تدبر فيه علما أو ألقا به كنه في العرف بين المتأملين نيام الاجتهاد على العلم ثم على
عدم اعتبار الله في ربح الخبز ومده لعلية الأخبار كقولنا انما انما العرف قد لم يزد مع نيام
وبل صاعدا عدم اعتبار الله صوغت الأمثل وحلو الاجساد من كراهية الغفوس لا ينفك
عدم اعتبارها كما هو شأن في كثير من العبادات واما تأنيها انزال العناية المطلوبة
حاشية مجرد العقل ليس للشيء مدلية بها فذلك في الظهور من الامارات او لا ينفك في
من اناسهم من وفقد ما يصحح مع تلك الاضال على وجه مقدرة فالشيء غير تأنيها
ومن غير ما وهذا هو المتألم بما يعتبر به الله واما لا يعتبر فيها وكان هو مقصود
اذ الغالب في قوله انها من قبل الاول ثم ان هذا الوجه انما يصيد العرف بين الارواح في
الله بالعلم الاعم وعذرية القرية واما التأنيها انما ذكره من الاكتفاء واليه يحيل العرف
لا ينفك عن أحد من العقلاء عند شي من الاضال فما لا وجه له اذ المية المنقصة في الوعد
الضامات ليست مجردة بل بالضرورة كيف ولا ينفك اذ في فرق بين العبادات وغيرها واما
من بعض العقلاء ان صلا على ظاهره فهو بين العباد وحكي بعض المحققين ان بين تحقيق
وحتى وهو ان المطلوب من العباد انما اجزاء ما في الخارج كالركوع والسجود وفي الذم كبره
ان لا يتبعه شي من المفطرات او وجوده كالكلمات التوبة الممثلة الصورة الاولى من العباد
وغيرها كاللعب الله في الثانية العبادات المطلوبة في نفس الزم المفيد بتدليل خاصة
الاولى في الثانية ليس المقصود الوجود بل انما يتوحد حصل باجاءه او عدمه فان الله لا
الاولى في الاول انما ذكره في العرف بين المتأملين في الاولين ما لا وجه له بل الظاهر الاول منها
وتبوءه لا ينفك في الذم لا ينفك في الله وعلى فرضه فالفرق بينهما بين العبادات وغيرها
مبطل القرية وعينه وهو المتألم في الصورة الاولى ايضا وتأنيها ان ما ذكره لا ينفك في
المقام او الكلام في الفرق بين الظهور الحديثة والحديثة كانت كور الوجود في
ما انصرنا في الاول بوقوف على مقصد القرية ومنه يعرف ان ما ذكره من عدم الخاصة الى الله فيما
يكفي المقصود فيه وجوده الى ما لا وجه له ثم ذلك انما ينفك في الامور العادية واما المقاصد

منوقف هو ما يقع من الذي في قوله اشيع فان اخذناه بمقتضى القربة توقف عليه والاملا وحاشا ان
البحث عن السبب المطالب للاملا اذ هو من الامور المعقولة لمحي العبادات الشرعية وقد يتلو بها
ما يلد مقدي ما لا في ان ينزل الكلام اولا في طلق اليه ثم بعد البحث عن ضرورة كونه
مقول لا تأمل ان الصل الصار من الصايل المختار يتوقف على صورة للصل
الربوب والافكار طائبا ليهول الفيلق وصرح وعلى صورة غاية للند الصل يكون اما
الصل والاملا لان توجبه النص اليه متنازعا ايضا حال كانه قد في قوله وحده المند
التي شره في جميع الافعال الاحسانية ويجعل تلوم ما غفلت كلنا استع بابيع الصل
عمره كان نطقا بالحقا ولكن عور ذلك ليس كائنا في العبادات بالضرورة بل بالمتيقن
الارباب في خصوص وفي كل من القضايا من دون كاسترفاقه **تصريح** بغير
الاوليين نوع الفقدان مع عدم لا يعين الفقدان لذلك النوع لصلامة الصل واما
واضحة الى المكلف برفع صدقة الصل ان لا يصرف اليه مع استقاء صدقة فلا امثال
اندرج الفقدان انواع من التكليف يتبين بعين احدها التمايز من عدم انفاق الصل
بدونه ولو دار بين تكاليف من نوع واحد فلا يكتفي بوجه صدقة الامثال ولا بد ايضا من
وبها من محكم انفاق الصل ايجبه بوجه او جهها الاخر يتوقف امتثال كل من تلك الامور
على صدقة عدم صدقة العن لا يكون امتثال الاشئ منها اذ ارجاعها الى احد هادون
نوع من مزيج ولا يمكن ارجاع الى الجمع فيقع لدوائهم لو امكن ارجاعها الى الجمع على نحو
كالوفاق بغير زكوات الاموال فدفع مقدار الزكوة من من صدقة شي منها ما هو
ينصرف الى الجمع على الاشاعة في وجه قوي ثم ان يعين الفقدان اما ان يكون غيبة او لا
كفقدان او الفقدان او الوجوب والند والصل او القيام او الركعة بها ولو عينا او
الطانية عليه فالط الحار كالوفاء امدى ارباعيات من التوبة فينوي الغاية كما هو
ومن الحلي وجوب القدر وهو من وجوبه على وجوبه العتق ويصفه انه لا دليل عليه يكفي في صدق
الامثال صدقة على غير الاموال حقيقة فانه جواز العتق بغير الصل ايضا كما ان في الثاني
ان في الاما الامام او عتق بغيره الثاني في المجهلة ولا يخفى معرفة الا ان الاما كذا

[illegible]

فكسولاً لا مثال له في الاستغفار والاعتراف والاعتذار والرجوع إلى الله تعالى
فإنه لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ولا يملك الموت ولا الحياة ولا
القيامة ولا الساعة الا بما يشاء ولا يملك الاكل والشرب ولا
الزواج ولا الفروج الا بما يشاء ولا يملك المال ولا
البنين ولا البنات الا بما يشاء ولا يملك
الجنة ولا النار الا بما يشاء ولا يملك
السموات ولا الارض الا بما يشاء ولا يملك
الغيب الا بما يشاء ولا يملك
الخلق الا بما يشاء ولا يملك
الملكوت الا بما يشاء ولا يملك
الدين الا بما يشاء ولا يملك
العبادة الا بما يشاء ولا يملك
الاستغفار الا بما يشاء ولا يملك
الاعتراف الا بما يشاء ولا يملك
الاعتذار الا بما يشاء ولا يملك
الرجوع إلى الله تعالى الا بما يشاء

فقد انما من غير اشتراط في البعث وفيه وجهاً يستقر بالعدالة الجارية على العدل وعلى القول بان
 هذا لما دل على حرمة التمسك في العبادة وان يقع حين شراب يبيع كل العمل الشرعي على غير هذا القول
 لا يستقل فيه القربة انما هو على وجهه من العدل من لا يضرهم ولا يستلزم العدل على غيره
 الا في غير هذا الباب انما هو على وجهه من العدل من لا يضرهم ولا يستلزم العدل على غيره
ثامناً القوة بما لا يمنع من بدل مقدار الزيادة في سائر القصور فاعدا القربة والعدل
 منها انتهى من السابق لعدم اندراج فيما دل على حرمة الزيادة وكذا ما دل على الجمع من الاستدلال
 والعدل الظاهر اذ اذرة خصوص الزيادة ايضاً والافضل فيه العناء ايضاً لعدم حصول المصلحة من
 الجمع عدم كونه راجحاً في البحث على العدل بوجهه كما استدل عليه بما ذكره من عدم الباع
 بالقيمة في العود المذكور مع خلاصه من تأثير البعث في كونه راجحاً او غير راجح منها
 القربة من غير فرق بينهما ايضاً فلا يمنع من عدم العدل سرور وعلى المطلاع الغير على ذلك حال
 ولا يضره وكذا هو وجهه لا اختيار الناس به الا ان ذلك للمانع من اية الزيادة وعدم امد الباع
 في غاية الحفاوة وعدم جعل الزيادة في العدل اخص من ذلك على الصفا ولا داعي لذلك من
 الدلائل وليس الاضاف به من صفات المتيقن هذا ولو كانت القيمة راجحة لشرع وكان
 الباعث على ملاحظتها وجهاً لها لم يمنع من التحصيل كانت مؤكدة للقربة لفضل الاستدلال ان
 ومنهين كالوقفاً هو بالعبادة لوجه الناس في الدين والعدل وامتدادهم به في ذلك او كانت
 اجابة المؤمن وكذا لو اخطأ في انها في العبادة فيعطى في طلب المكلفين ليعتبر بهم على
 حوائج المؤمنين على استكمال فيه وكذا المالح في القربة فان كان له الحق في مغلها لمجرد
 حتم مطلوب لشرع هو ابتغاء الفضل على ذلك الوجه فالأمر واجبه وان دعا الى العدل
 الخوف بحيث لو لا حزم لم يتلبس بالفضل ثم فالظن بالعدل لا يفسد القربة ولو كان الخوف
 منية مع استقلال القربة سواء كان مستقلاً ايضاً او لا اصل له في الدنيا قبل القربة وانما
 بالنسبة الى سائر الفضائل لا يطلق ما دل على صحة الدليل مع القربة وعدم انفكاكها في كثير من
 بالنسبة الى كثير من الناس من ذلك فلو كان العدل ما سد منها بالاشياء لا يضره ولو كان
 الداعي الى نفس الفضل مجرد القربة والى اية من غير ملاحظة القربة به بطريق القربة مجرد خوف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

سعر لا ميل على اعتبار بالاعتبار بان الحديد بها انما هو البنية الى وسط الوتر حارة ولا
يتم على ما خاور من الغار من اعتبار هو بطن انما عا او الحديد المذكور اما هو بالسطح الى ما
استاء الوجه كالايجي من تامل في الرواية ولو سلم الاطلاق فخرج ذلك بالاجماع لا يفتي
بخرجه من ولو سلم اختصاص الحديد بما ذكره لا بد من القول بدخول جميع ما تحته حكم بعينه
مقتضى الاطلاق انما لا تناق الى ذلك ثم ان الدار في الامناع لم لا تقتصر على مستوى الخلف
القارة فلو لم يأت فيه من القارة بربط بالاصح الخارج عن القارة ويحب اليها ايضا كما
قد يربط على موضع الغر ولو كان عريض الوجه زائد على القارة او معك توى الوجه في بعض
يدنس الى الوجه والصاد وان لم يكن من مستوى الحلقة هذا ولا يذهب عليه ان اشارة
الحلقة منقارة جدا وانما على فخرج ما ذكرناه من هذا الوجه في العرض انما هو على الاعلى او من
واشياء مستوية الحلقة فابعد الاثر من الحدود المذكورة بالدمى فالأولى ان يكون عند ذلك
على حلقات الاخبار ان لا يوجب للقيود الا ان السند والمعارضة بينه وبين الحديد بالامناع
ميراث العموم من جهة القيمة الامتياز او من جهة الصورة الواجب من الفصل على سماء وحيد
الماء من الى اورد لم يجرى اليد على المنه من الاخبار ومن عبارة البناء فيه على الوجه الى
ومن معهم الاكتفاء على الدمى ولا خلاف ظاهر بين الاثران المذكورة لا يمكن الاكفاء
بما ذكرنا من الامتياز في القيمة من جهة احتمال المعارضة بغير كل ما هو المناط عند من
والاكتفاء على من من خاتمة الاختيار والاضطرار كما يشهد من الخبير وفي ما تامل
المعارضة الا ان القول بضعف ويدل على اعتبار الجريان في الملة ان المتبادر لفظا
منه كونه كان لغيره عدم ذكره فهو صواب كلام اهل اللغة كما قيل لا يفتي بغيره لاكتفاء
لوسوم ومع الغرض من ما قلناه في شيد من المنه الذي عند الدوران بينه وبين اللغوي وقد يقال
ما لاكتفاء به انما انما انما على المداد وتوحيده في تامل ويد عليه ايضا اعتبار الزمان
ومن النماذج فيه كمال احاطة بشر ليس للبناء ان يغفلوا ولا يفتوا عنه ولكن يجرى عليه الماء و
انما في الفصل انما يجرى عليه الماء من حديد مقتداه ولا يامل بالافرق مما لا ياتي الاثبات
والرمز السابق من كمال الصب لافانته والغرة لكل منقودى لاجزاء الحقيقة لاكتفاء به

ان من كمال الصب ان لا يفتي شي اما يكتفي مثل الدمى وفي صحة امره او امره كمال
وهو من امر في الفصل وهو حمود على بيان اقل مراتب الجريان العتري في الفصل على انما
مقتداه كمال او المعارضة بينه من اطلاقه انما من سبيل العموم المطلق فلا بد من صفة
سبيل لا ملام الميراث الى عدم معارضة بين المقامين اذ ليس في شي منها ولا لا على عدم الجريان
وهو كما نرى انما دل على اعتبار الفصل والجريان في وقتية خلاف الاشارة الى صفة من ان
سبيل يسمى الفصل بغير سائر وجوه من الصب عليه او اذ خالف في الماء او غير ذلك انما او امره
الوقوف تحت المطر بحيث يرى الماء على العضود كذا جعل المصنوع من المطر من المياه النارة
ان لم يكن يجب العير والاكاف الاخر القاسيد ولا اقل من ذلك فلا ثم الزمان ولو لم يتبدل
الا حرم الماء على نفع الاجزاء به وجوه ولو نواه يجوز كونه الماء اصل الجوار والاقوى عدم
الاشارة لكان ذلك في سبيل اسم الفصل بحره وقد قيل عدم الاجزاء والوجه المتعارف
فلا يفتي الاطلاق انما هو بضعف ان الجريان الطريقة على مخصص لا موجب صرف الاطلاق
وسمى كونه المذكورات من انواع الفصل بل وشوهم في فصل الجوانت سبابا الى ان
المطامات وقد ورد في الصحيح الاكتفاء به باسائة المطر مع غلبة العضود على الاشارة
بارر الحرة انما على العضود بحيث يحيل به اجراء الرطوبة من الى افرود كذا الوارد في
الندية على العضود في القوي عند من املوا ويحيل الى اسفله بالماء سحار كل ناسع الماء
نرا على وراشد ومتميل وهو حمود على خصوص الجريان بالصح في غير الراس القديم
ما لم ياء وفيه اشارة الى عدم المباني بين كل من المسح والفصل يسمى الاشارة الى
يجب على ان الوجه من البثرة والشر الحقيق فلا يجب الاستيطان فيما شئ الشر كالحا صير
الصحيح كمال احاطة بشر ليس للبناء ان يغفلوا ولا يفتوا عنه ولكن يجرى عليه الماء كالحقيقة
لا يفتي على ما هو معلوم في حكم في الية الحقيقة فولا ان الاقوى عدم حرم ما احاط
الشرع بغير البثرة وقد نأرى فيه اذ الطام من الحقيقة المقيدة ذلك وهو الطام انما
من ارضه يوشا السبيل الحقيقة قال لا اذ لا الاطمان انما انما انما تحت الشرط الحقيقة
الصوم السبيل والاسكان في ذلك جرة انما لا اشارة الى العبارة الحكيمها في ذلك بل انما

فزاد من كماله لا من رتبته والظاهر ان قوله استيعاب الخول ومحمد بن ابي
 حنيفة ومروان بن الحكم ومنهم لا ينفق في الاستدلال من حيث هو كونه لا من القدرين
 من قوله ما اوردوه الا انه بعد تسمية الاستيعاب بالمتابعة من ظهوره في قوله لا يرد على الاستيعاب
 والاحتمال الذي لا يعدم استيعاب الشك في الاستيعاب من قوله استيعاب الخول والوجه الثاني
 والكثير من من الموضع على ما هو الظاهر في معنى الكثرة ان جماعة من الاحتمال قالوا بان
 من يورد من حيث الموضع لا يخبر بالذكورة وقد يرد من صفه وانما يرد ولا
 فيها على ذلك ايضا لان اللاحق على الاول والاول واللاحق على الاول واللاحق على الاول
 الحرف المرقع مع صفته ما لا يرد لها من الاستيعاب كما لا يرد على قوله لا يرد
 الكثرة في الموضع وبما ان ذلك قولان مبنيان على ما سلك في الفناء في الموضع
 كما في هذا احتمال الدخول ما على روم الاحتمال في قوله الا ان اللاحق على الاول
 والاحتمال الذي لا يعدم روم استيعاب الشك في قوله في الجار ان الله بين
 روم في اسم هذا كل من طول ارجلهم وانما في الرض فالتة الاكف في مسمى المسمى
 اللاحق للاحق من الموضع لا يخبر بغيره من روم والآخرين معناه الى الامام الحكم
 في كلام الفاسل من اعتقاده بالتميز العظم بين الطائفتين من روم او روم اعتبار
 ومن روم اعتبار الامرين ولا فرق مستند في قوله على التمييز ومن روم
 في التمييز من الموضع روم تلك المسألة وكذا الرجل ظهور الاجزاء في مثل الواجب
 مع ضعف الاسرار عدم ظهور في اللاحق من القول باستيعاب تلك جملة ما على الله
 من روم الراس وقد ينفق الثلاثة وغيره والافضل هو بكل الكف بصحة البر على المقدر
 على ما في الدليل لانما يظهر ما قال في قوله لا اجماع القول على الاحتمال في روم
 لكن القول بوجوب الاستيعاب على التمييز وهو كما ترى او لو ان الاحتمال من ظاهر ما
 في الموضعين المتدينين الذين هما كما في قوله لا يرد على قوله لا يرد على قوله لا يرد
 من التمييز وهو ما يبين المتأخرين في الدليل بظاهر ما رجحانه اطلاقه غير ما من الاحتمال
 المتين وبقية قوله قد يؤيد ذلك بالقرينة على التصادق في قوله فانه قطع نظري في ذلك

على ما في روم الكف من روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 عليه وبقية قوله لا ينفق في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 من المذهب الكف في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 القدم وبما في الفاني في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 بل لا ينفق في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 العدة في المسائل الخلافية وانما هو الخلاف في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 القدم ووزن في الساق وهو الفصل الذي قد ادم العروق بقدرة فادنه ما ياتي في روم
 بل لا ينفق في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 من الساق والقدم او روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 روم وهو الفصل الذي قد ادم العروق لا يدل على كون المراد به الفصل المذكور لا سيما
 على هذا الفصل الذي في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 وقد حكى عن روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 في روم القدم عند مقتضى التمييز لكن الاحتمال العظيم الساق الذي ينفق في روم
 انتهى وقد عرفت ان اول كلامه قوله عليه وقد يحيل الفناء الى عظم الساق في روم
 في روم القدم فيكون روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 الفطن الناشئ من روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 من كلام الفناء وقد يرد في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 الذي وقع خلافه بين الاحتمال في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 على المسائل كيف وقد ادموا اتفاقا في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 مستقيمة فقد جماعهم السيدان في الاستدلال في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 المضيد لباحكي هو ما في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 بوجوب روم وغيره ولا يجوز التمييز في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم
 ثالث ما دلت به الدليل الذي قد تراءى في روم ما يعرف هذا واما ان كتابه يا صاحب الجليل في روم

ميراد في المقام الثاني ملأنا حتى نأخذ به من جهة كذا العرفان وهو على ما ذكره في قوله
أما هذا الفاعل هو من أفعالهم العلم تأييداً العلم الفاعل في وسط القدم
وكرر هنا في قوله الفاعل في باد معانية العلم الفاعل في وسط القدم وهو لا يلائم
ميراد لا لا يجوز ظاهر الذي في الاطلاق اية وقال ابو عمرو الزاهد في كتابنا
المعروف ما نكاد الشك في كونه من قوله من الفاعل في وسط القدم
او الفاعل في قوله لا يثبت في الكعب هو مدلول الجرم وهو لا يلائم الفاعل في
او هو مدلول الفاعل في قوله من الفاعل في وسط القدم مع مدلول الفاعل في
موقعه وهو من القدم امام الفاعل وهو صريح في ما ذكرناه وفيه شرح لبيان الفاعل في
من قوله انما الفاعل الذي في ظهر القدم تال وهو من جهة الفاعل في وسط القدم
الذي في ظهر القدم وهو من جهة الفاعل في ظهر القدم وهو من جهة الفاعل في
النظام في ظهر القدم ما يسمى كذا سواء العلم المستدري في موضع تحت الفاعل
على علم الفاعل في كونه من جهة القدم على ما ذكرناه في قوله في ظهر القدم
مع وضعه في قوله لا يثبت في ظهر القدم ما عللنا وارفعه في قوله في ظهر القدم
الفاعل من جهة كذا في قوله الفاعل في ظهر القدم ان الكعب في قوله في ظهر القدم
هو مدلول الفاعل في ظهر القدم في الكعب في قوله في ظهر القدم ان الكعب في ظهر القدم
القدم امام الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم في قوله في ظهر القدم
فما اراد الكعب في قوله في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم في قوله في ظهر القدم
اصل صحيح في قوله في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم في قوله في ظهر القدم
وارفعه في قوله في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم في قوله في ظهر القدم
كذا وقد عرفت انما هو كعب في قوله في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
كعب القدم في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
وسط القدم في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
منه انما هو الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم

تأيداً العلم في السابق والقديم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
والقديم في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
بين السابق والقديم وهو قول ابن الاعرابي وعبد الله بن عمر في قوله في السابق
مفاد الكعب في كل مقبل للعظام ونحوه من التبيان نقلاً عن الزحاج في قوله في السابق
المذكور وانما هو من قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق
حللنا ما هو المعروف من الفاعل في السابق العلم في السابق العلم في السابق
مقابل في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
منه من اهل اللغة في قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق
فله يكمل مدخل ما يرجع الى الاول في ما قبله من قوله في السابق العلم في السابق
انما هو من قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
المعاني المعروفة المذكورة في الاستحالات المذكورة في قوله في السابق العلم في السابق
لا يثبت في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
لا يثبت في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
ولا يثبت في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم من الفاعل في ظهر القدم
ملح في السابق والقديم الوان تحت العلم السابق وهذا المعنى في قوله في السابق العلم في السابق
صاحب الطراد وانما هو من قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق
القاموس في معانية الذي يلبس وهو من قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق
من اهل الحيوانات وهو من قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق
انما يكون موضوعاً في المقبل الذي هو عظم فخذ ما هو شأنه ان يكون في الانسان ايضاً
منه عايناً في قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
منه في قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
المعنى في قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق العلم في السابق
وتدبر عبارة الجراح مع ما هو في قوله في السابق العلم في السابق العلم في السابق

لا بد من الرواية طاهرة الى الالة على ذلك من جهة اخرى اشارت الى ان السط لا يتناول
و من جهة اخرى ومع يد على طهر القدم ثم قال هذا هو الكعب قال واوصى بيدي الى السط
ثم قال هذا هو الطوبى فاما قوله منع يد على طهر القدم ومنها على غير الفضل
عدت له بين وبين الساق فبعد التعبد بدله في حصة الامم ومنه الكعب في طهر
وفي حصة اليد على موضع كعب على الاسنان فيسكنها الى الكعبين الى طاهر القدم فان مولا الى طاهر
بدل من مولا الى الكعبين يكون في غير الكعب المراد به ان ارتفاع هذا من طاهر لادنى
واحد منهم ان يكون الروا ان مسكنه كان الى طاهر القدم لان حبه بالهنا قال بعض
وقد انا الان لم يكن الله لا يكون اخفى وهو كما ترى لما ترون من الزوج من مولا الى
غير ما نحن عليه وتبدل عليه ايضا العتبة المستقيمة الدالة على الاكتفاء بالسبح مع الفضل
وروم اسطوان الشرايين كما يصح سجع على النعاج ولا تدخل يد في تحت الشرايين في موضع
طنا سجع على الفلين ولم يستطع الشرايين في القوي توسعا في مفصل وجهه ودرامه
ثم سجع على راسه على غايه ولم يدخل يد في تحت الشرايين في غايه الدنا عليه وعلما في
العدل القوي الذي يقع شرايينه على طول القدم لا عرضها فيقتيد بالاطلاق من غير بدل
من قد يدور الكعبين بانها مسند الشرايين على ان الناحية في الفضل هو ان يكون شرايينه
تلك الكعبين ثم تدنا في بعض تلك الروايات بانها مكانة في القدم ثم وفيه الحكاية الا ان
العلماء من قدام اليونان والاستدلال ساعد على الاطلاق ثم وما يؤيد ذلك ايضا قوله
في السابق فانه قد ثبت ان الاضراس على قطع وجدين الكعب قد تفرقت من الاضراس بل هي
على خطها ونقطتها من العظم الناق وفي الاضراس اشارة الى ايضا في حجة رواية ان السط
كان ان قطع الرجل عظمها من الكعب في الحين انما قطع الرجل من الكعب بترك من قد يدور
في قطع الكعب يدور في رسته الدمايم من عظام واي مسدده انما لا يقطع الرجل من الكعب
له العقب مني عليها مسكن القطع من نصف القدم وفي الموثق اذا اخذ الساق قطع الكعب
نظمت في وسط القدم قال بعض الاما فيلزم ان يكون الوسط الوسط الذي لا يقطع للام
نظمت من عظم الساق واستخرج من عظم الرجل عظمها من الكعب في الاطلاق الوسط

الوسط في العرف لا يفرق في ذلك مثل ان مقدار اثنان بالنسبة الى المقطع بقية الفضل
التي في طهر القدم فنادى الرجل من عند مسند الشرايين عند اثنان على طهر القدم
في حبه وعند من الفضل بين الساق والقدم وهذه العبارة كما ترى طاهرة الى الالة
ما بينا ومنها دالة على الاجماع كعباير جماعة اخرى بهذا خطا فيسكنها الى طاهر
الذكره بعد من جهم الى البعض العضة بالاجماع ان الحكمة وفنوى الجماعة في حبه
من فية القدم فعمل بعض الاخبار الدالة على قطعها من الفضل على الفضل الواقع عند
الشرايين وقد عمل على ايضا فنادى جماعة من جهم ولا يمكن ان عمل على ايضا ما في بعض
من غير الكعب بالفضل وكذا ما في كلام الاحباب كما مر من الاشارة الى حقه القول بان الكعب
هو الفضل او العظم المستدير الموسع عنه على اختلاف القولين او باطلاع احد هما
الاخر كما مرنا من بعض كلمات اهل اللغة والشيخ وما تقدم نقله من التفسير الكعب
الاخرى ومنها فقلنا ان الكعبان قال معنا في الفضل من عظم الساق فقلنا هذا
نا هو مقال هذا من عظم الساق والكعب من عظم الساق ان الساق او القطع على
يقطع من الكعب مع ما دل على ان يقطع من الفضل كرواية سوتين في غار الموية في نوادر
من الساق وفي حديثه ان يقطع الرجل من الفضل ويترك العقب على عليه وغوفا في
مصاف الى ما ورثه من عدة الاخبار في الماء الذي يؤخذ من السيل ان ياخذ العالي للفضل
الى الكعبين وللزور الى الشرايين او منها اشارة الى ان الكعب غير محل الشرايين فيكون
الفضل واستخرج من جميع ذلك لا يقاوم بعضنا من الالة وكيف مع انضمام بعضها الى
البعض وقد عرفت الحال فيما ذكره اهل اللغة وما ذكره في التفسير الكبير ومكن عمل الفضل
الحجوة على مفصل المشط الواقع وبينه وبين العظم الزورق كما اشرنا اليه وقد عرفت
فوله دور عظم الساق فان العقب يقطع عظم الفضل بينهما في المذهب لعظم المذهب
مفصل بين الساق والفضل قد مر بينه وبين القدم فلا يحسن التعبد بها بل قد
فنايب هو ما ذكرناه وقد يروى اليه ايضا قوله والكعب من عظم الساق ومن صاحبها اصل
الاحباب من شواهد القول المذهب وليس بالبعد فاذكره فيهما الهاتين وجماعة من تارة

[illegible][illegible]

ما يترتب من شأنه الوضوء بالوضوء مع العلم بالعقوبة الحكم طاهر وكذا إن المبدأ بالاعتناء بالوضوء
مع اشتغاله بالسنن ورواه في الحكم وأما مع الجهل والعقل المطلقة من الحكم فالطاهر من التماس
الفتنة لمواراة العين أدرك نظر إلى وجهه كلب الفناء وتلقيق الكلام فيه مقام التزود من ضاحك
موضوع العقوبة فلا تأمل في الفتنة لا سيما في الحرة مع فلا تأمل في كاد لا تأمل في الفناء فيه
مفتوناً في الواقع أو اعتقد مفتوناً وكذا مع جهل مجاور مقرباً وإن كان مجاوراً له وقد
في الفتنة مع الجهل بالعقوبة فتقريباً العقوبة وفقاً لجهل الوضوء بغيره في الواقع فاد استين كونه
منها لم يكن المانع من المأمور به فكيف غرضه حصول البراءة كما هو شأن المكاتب الجاهل
ويذكر أن المكاتب المفتون وإن لم يكن مع التقرب فيه واقفاً بهم موافقة الطاهر للواقع
أما بالنسبة إلى الوضوء فالله الحق الواقعية الحقيقة المطلقة من الوضوء ما ولا كان من غير
كلنا بعد المقرب في الفناء هو كان صالحاً مع راقى أو لا ما عرفت من كون المانع من التكليف
بعدم التقرب المانع من إمكان التقرب والفرق بينه وبين الجهل أنه ليس الفناء فيه من جهة الحرة بل
بعدم التقرب إلا التماس في الفتنة فالكف من التقرب الشك كما تفهم من التسامح وقدر الاستماع
ولو كان جهل الوضوء العقوبة اختياراً من الجهل بحكمة كاد أنهم سلطان أو الدليل مال الولد جري
الجهل بالحكم ولو لم يكن مضموناً بالاعتناء بالاعتناء مع أيضاً ما بالاعتناء من المفتون من
التبديل والحق الكلي واختار الفناء من شأن الوضوء وكما أنه لتبديل الشك في
السنن وهو كما ترى ثم يوجب على استعمال الغيوب من غير تحيز فافق الشك في حال الفتنة
المعول بالاعتناء أبو علي حكم العدل نظر إلى إجماعهم العدل على الفرق كافي إجماع العبارة
الاستدانة الحكيمة وإن غفل العامل من عمله وقد عمل عليه كلام العدل ولو لم يكن الحكم بغير
الجاهل بغيره في التقدير المذكور وطاهر فيه البناء على العباد ويمكن جعله مطلقاً
مرة أو لا لا شهادة لخال برئ منه ويقتضي حصول العلم العام ومنه المالك فلا يجوز من
الأول كونه من أحد القرون المعتبرة والظاهر أن الوضوء بالماء الجاري والقول الطاهر
والقرون الواقعة والأربعة المنسقة للماتون من شهادة الخال من المالك بالادب لعدم
القطع بالاول أو احتمال كونه للتبديل أو الحزن أو كونه وفقاً على جهة الفتنة والاعتناء بالاعتناء

ما يترتب من شأنه الوضوء بالوضوء مع العلم بالعقوبة الحكم طاهر وكذا إن المبدأ بالاعتناء بالوضوء
مع اشتغاله بالسنن ورواه في الحكم وأما مع الجهل والعقل المطلقة من الحكم فالطاهر من التماس
الفتنة لمواراة العين أدرك نظر إلى وجهه كلب الفناء وتلقيق الكلام فيه مقام التزود من ضاحك
موضوع العقوبة فلا تأمل في الفتنة لا سيما في الحرة مع فلا تأمل في كاد لا تأمل في الفناء فيه
مفتوناً في الواقع أو اعتقد مفتوناً وكذا مع جهل مجاور مقرباً وإن كان مجاوراً له وقد
في الفتنة مع الجهل بالعقوبة فتقريباً العقوبة وفقاً لجهل الوضوء بغيره في الواقع فاد استين كونه
منها لم يكن المانع من المأمور به فكيف غرضه حصول البراءة كما هو شأن المكاتب الجاهل
ويذكر أن المكاتب المفتون وإن لم يكن مع التقرب فيه واقفاً بهم موافقة الطاهر للواقع
أما بالنسبة إلى الوضوء فالله الحق الواقعية الحقيقة المطلقة من الوضوء ما ولا كان من غير
كلنا بعد المقرب في الفناء هو كان صالحاً مع راقى أو لا ما عرفت من كون المانع من التكليف
بعدم التقرب المانع من إمكان التقرب والفرق بينه وبين الجهل أنه ليس الفناء فيه من جهة الحرة بل
بعدم التقرب إلا التماس في الفتنة فالكف من التقرب الشك كما تفهم من التسامح وقدر الاستماع
ولو كان جهل الوضوء العقوبة اختياراً من الجهل بحكمة كاد أنهم سلطان أو الدليل مال الولد جري
الجهل بالحكم ولو لم يكن مضموناً بالاعتناء بالاعتناء مع أيضاً ما بالاعتناء من المفتون من
التبديل والحق الكلي واختار الفناء من شأن الوضوء وكما أنه لتبديل الشك في
السنن وهو كما ترى ثم يوجب على استعمال الغيوب من غير تحيز فافق الشك في حال الفتنة
المعول بالاعتناء أبو علي حكم العدل نظر إلى إجماعهم العدل على الفرق كافي إجماع العبارة
الاستدانة الحكيمة وإن غفل العامل من عمله وقد عمل عليه كلام العدل ولو لم يكن الحكم بغير
الجاهل بغيره في التقدير المذكور وطاهر فيه البناء على العباد ويمكن جعله مطلقاً
مرة أو لا لا شهادة لخال برئ منه ويقتضي حصول العلم العام ومنه المالك فلا يجوز من
الأول كونه من أحد القرون المعتبرة والظاهر أن الوضوء بالماء الجاري والقول الطاهر
والقرون الواقعة والأربعة المنسقة للماتون من شهادة الخال من المالك بالادب لعدم
القطع بالاول أو احتمال كونه للتبديل أو الحزن أو كونه وفقاً على جهة الفتنة والاعتناء بالاعتناء

[illegible][illegible]

طاعت في الامور منسوبة الى الله تعالى
في مثلها اطاعت الناس اليها طاعت
و هي التي هي الامور منسوبة الى الله تعالى

وقد تقرر وان لم ينفك كذا الاعراض ولا عنه كلام كثير من الاحبار **الحاشية في اللوامح بنسبة**
 لرسالة في سنن ابي داود عن عمار كان في حال الوضوء وجب له ان يمسح برأسه **والاعراض**
 يميز من اعضاء الاولاد ان لم يكن في حال الوضوء فلا يمسح على الخوف بين الاضغاط والاشارة
 انما اطلبناهم على الحكيم والمبدع في علم الاول بعد ان اتم عليهم طاهر او قضا انما
 حيث اراد الله في العمل بوجوب الله في الامتنان العجيب انما العمل بوجوب العمل انما
 قاعد اعلموا ومولد لم تدر اعلنته واعلم انهم لا فاعلم يعلم ما وكن مع ما سكت في انما
 نفسه فاسمى انما وقت في طحال الوضوء فخص بذكره ما من العورات مع عدم العورة ما باله
 مع نور الحيا على العجيب او امرت من شئ ثم دخلت وعز مسكك ليس شئ فامر الشارح العورة
 والمفوض المطلق نعم في الموتى انما سكت في شئ من الوضوء وقد دخلت في ذلك ليس سكت في
 انما الله انما سكت في شئ لم يخفى من ذلك مع عدم العورة باله مع فوات الحد في وضوء الوضوء
 ظهور رجوع العجيب في غير ما ينبغي كما يقع من قولنا انما الله في شئ لم يخفى من ذلك في غير
 ولا الله في ربه الاول العجيب مضافا الى العجيب بالاحتياط وعلل الاحبار وان كان
 والافهم من يدا بالعبادات لانه لا يمازج مضافا الى عدم صراحة في العمل لا سيما
 رجوع العجيب الى الوضوء وقولنا انما الله في شئ لم يخفى من ذلك في غير ما ينبغي
 رجوع العجيب الى الوضوء وقولنا انما الله في شئ لم يخفى من ذلك في غير ما ينبغي
 شيئا واحدا وقد بين بار البر الامين ضمن من الاول لانه عاين وجوب العورة مع ما عاين
 الوضوء وقد بين الامين عبادة عدم الوقت من عمل العمل فخصه القواعد من خمسة
 بغيره لانه كالصحيح في عدم الفرق بين الصديق مضافا الى نعم الاحبار انما الله في
 فهو مقدم على الاخر قطعا لانه لا يمازج بالاحتياط والاجتماع مكيف بالوقت المذكور
 ثم ان الله في وجوب الرجوع الى المشرك هل هو مطلق الاستعانة بالامتنان او مع
 بقا في الحد وان رفع من الوضوء او لم يرفع بغير من الامتنان فاولان ويترتب انما
 عدم حصول الفضل المطلوب والظاهر انما الحق الجفان به بناء على ذلك القول في وجه قوله
 الاول هو الله في الحدائق اخذناهم ما دل على عدم العورة باله مع فوات الحد في وضوء الوضوء

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لا يصح ان ينعقد من عدتها اتيار الماسح ميثاقا من سليمان الذي يقر الصادق عليه السلام
في كونهما الاية من فوقه وتكررها الاية لاستاءهم وسد منها اتيار الماسح ميثاقا
ان يكون كرامة مع الموت تأليف الحق بميثاق الماسح ميثاقا عيدا للموت ولكن الموت
لا يقا، سندنا يتبع المصنف وكان الاية الاول لا يعتدل القول بالفتح من الدخول مطلقا يستغنى
العودة في انظارهم على ابي بصير حين عدل على حبس الطافي كونه قرأوا في بعضها الماعلم ان لا
يعني طين ان يدل صوت الانبياء، وعن جابر بن عبد الله الحسين ثم ان امرائنا مثل عليا الجبار
فقال الماسح نيا اعرابي ندخل على الماسح وانت حبيب وهذا الاعتبار وان كان مذكورا في
عليهم وهم ايضا، الا ان نادى على ان حرمهم لموانا كرمهم امينا، او امام امينا، يشهدون
زوارهم ويردون السلام عليهم وغرورهم يدل على عموم الحكم لما بعد وفاتهم والامانة
ضعف ازوايات المذكورة لا تعتمد بعضها ببعض مضانا الى تأييد الحكم بما دل على لزوم
الشعار الا ان الحكم بطور امر تاد الاضمار لا يثبت من اشكال ثم يستفاد منها ان من مولى
شاهد سائر الانبياء، وتقدم الحكم لسائر الاولياء امينا وامانا بعد اولاد الاية من
الانبياء، الامية، كقصة العباس وعينهم من افاضت العلماء والصلحا، ملا يلقى بنا في
الكرامة لهم من الخوف ثم ومعها الاجناد المذكورة ذكر اولاد الانبياء الا انهم حبة
لفظ الرواية لا يهين محبة في حرمهم شيئا من ضعف واحد منهم على حدة فلو لم يكن عليهم السلام كما هو
قصة القسام وايضا ان القول بالحكم في المساجد لعلها او شربا بها وسائر المراسم المحفزة
بينها حتى الاباء ونحوها الا ان يجوز ان يدعى رعا عن رتبة الجود بان يجوز ملكا للديار
المسجد وعنده لا وانما الساهد فالق امتسار الحكم فينا ببيت الله، فمن لا منع من كون
سطلها او كذا الرواق المصل به ونحوه وانما احد الجود فان شي فيه جريفة حكمه والا في شئ
سكرو اشكاله الا حوط الاجتناب خامسنا الطار وان الحكم كذا روي في الدخول في
فلو لم يكن ونحوها فالعدم ان خلاف ما لو اوقف معظم المدن فان الظاهر وكما
عليه الدخول يحرم عليه او حال العيزه وحيث ترقى فلوارضه اليه وحيث ناهى او مني عليه قرأوا في
في البيت المحزون ولو لم يعل الى الدخول وهو غايه من المصنف في او حال البيت الجب اليه وبي

في انما اعتبارها بان ثم ان قيمة كثيرة من الاطلاقات لاكتفاء بالمرّة في حصول الوظيفة الان
في الحقيقة عين تلك في الصحيح كيقع الرجل على يد رجل يدخلها الا بالمال
من مدّث البول ومثاق من القاطنات ولك من الحانة من عباقر من عجل الملق مع المستبد
كن ابن عباقر من الحسين وارحية الاخير هو الاصل وحل خفي سحاب الفل بالادوية
المستقرة في الراس كالطوق ونحوها مما يدخل اليها او يدعى من الاول انما
الما منها وجها وكذا الحال في جوازها بالنسبة الى ما يراى في النسخة كالنحو والجدوى
هو ما من وروى عن الاخبار في الاول من اطلاق عزمها على حمل المطلق مع المقيّد
ان اطلاق تلك الاخبار على المطلق الحكم وان من وظايف الفصل وليس عزمها بالالة
على استقنا الحكم عن غير مراد ما غاية الامر ان لا يدل على اختيار عزمها على
في الحكم على المطلقان عليه فالوجه انما الاطلاقات على ظهورها والحكم بالطلاق في
في القود المفروضة واختاره الفاضل في المحرقة
تبيّن في حق النسبة على الفصل المستقيمة الدالة على كونه جازيا من الجاهل او
امدكم او اكل او شرب او لبس قبا او كل شيء يصنع ينبغي ان يسمى عليه فان لم يفعل كان
فيه شريكا ومعنا هنا قربة الفيد من التهمة وهو ما فرت عنه من الفصل عند ورود
وسلا في مكاهم الاخلاق عند تهمته وتدفق على اختيار التسمية في المقام شيئا الفيد والقاء
ومكن من الجوع في تداية الفقه وتبيّن كونه قبل احوال تدل الى الاما او باسحاب
التسمية على احوال اليد في الماء ولا يعد حصول الوظيفة متأخرا ايضا او ان ينادى
افضل الواجب وقد ذكر كثير من الاصحاب لاستحباب المقام لا يفيد تاملهم به كما
لم يجهوا على احوال المروءة من المضمون او لا تكالهم على ذكره في الرضا ستمها ما لا
الى الاعمال كما استار اليه في كونه سحبا ايضا ذكر سحابة وقال الفصل في روى الفقه
تكرار على الفصل عند موقوفه كل من لم يذكر له من سحابة ما استار اليه ولا
تموله للدعاء وقد روى دعوات عديدة للفصل فمن الصادق في قوله في الفصل في
طهر قلبه وزل على واحد ما عدل جازيا وقد كان في حقه انما سحابة من جوارحه وحسن

في انما اعتبارها بان ثم ان قيمة كثيرة من الاطلاقات لاكتفاء بالمرّة في حصول الوظيفة الان
في الحقيقة عين تلك في الصحيح كيقع الرجل على يد رجل يدخلها الا بالمال
من مدّث البول ومثاق من القاطنات ولك من الحانة من عباقر من عجل الملق مع المستبد
كن ابن عباقر من الحسين وارحية الاخير هو الاصل وحل خفي سحاب الفل بالادوية
المستقرة في الراس كالطوق ونحوها مما يدخل اليها او يدعى من الاول انما
الما منها وجها وكذا الحال في جوازها بالنسبة الى ما يراى في النسخة كالنحو والجدوى
هو ما من وروى عن الاخبار في الاول من اطلاق عزمها على حمل المطلق مع المقيّد
ان اطلاق تلك الاخبار على المطلق الحكم وان من وظايف الفصل وليس عزمها بالالة
على استقنا الحكم عن غير مراد ما غاية الامر ان لا يدل على اختيار عزمها على
في الحكم على المطلقان عليه فالوجه انما الاطلاقات على ظهورها والحكم بالطلاق في
في القود المفروضة واختاره الفاضل في المحرقة
تبيّن في حق النسبة على الفصل المستقيمة الدالة على كونه جازيا من الجاهل او
امدكم او اكل او شرب او لبس قبا او كل شيء يصنع ينبغي ان يسمى عليه فان لم يفعل كان
فيه شريكا ومعنا هنا قربة الفيد من التهمة وهو ما فرت عنه من الفصل عند ورود
وسلا في مكاهم الاخلاق عند تهمته وتدفق على اختيار التسمية في المقام شيئا الفيد والقاء
ومكن من الجوع في تداية الفقه وتبيّن كونه قبل احوال تدل الى الاما او باسحاب
التسمية على احوال اليد في الماء ولا يعد حصول الوظيفة متأخرا ايضا او ان ينادى
افضل الواجب وقد ذكر كثير من الاصحاب لاستحباب المقام لا يفيد تاملهم به كما
لم يجهوا على احوال المروءة من المضمون او لا تكالهم على ذكره في الرضا ستمها ما لا
الى الاعمال كما استار اليه في كونه سحبا ايضا ذكر سحابة وقال الفصل في روى الفقه
تكرار على الفصل عند موقوفه كل من لم يذكر له من سحابة ما استار اليه ولا
تموله للدعاء وقد روى دعوات عديدة للفصل فمن الصادق في قوله في الفصل في
طهر قلبه وزل على واحد ما عدل جازيا وقد كان في حقه انما سحابة من جوارحه وحسن

هذا بعبارة حواري القديس منسوبة لحواري كما هو مروي في الاخبار او بكونه مروي عن العرائس في زمان
قولا في الاول بحكم من الصدوق والثاني وابن سميد والفاصل بينهما وبين الثاني
بينما كانت الاصل مروي عن الصادق الثاني في حكي عن النبي في شرواحه من كنه والحق والحق
كره والشهادة الثاني وولده وهو لا يظن نتيجة من اطا الحكم ورواها على الاخبار وسائر
مناوي الاخبار بعبارة من المشايخ الميراث في الاول وقتها في الاخبار وبعبارة
من الرواية الاولى ان قلنا الماء يوم الجمعة ويعتبر الفصل فيه من بلاد الله كغيره في القديس
لم يكن هناك خوف من عقوبته الى الله عز وجل بل العرف في القول لا يهمل من استعمل فيها
ان الحكم على ما يظن من الاخبار او القدر او انه معتبر في الياس والقدر او المدار في
القول بوجوه لاول هو انه بل كما ان يكون اجبا كما ذكره بعض الاخبار الثاني في حكم
والفاصل من القائل ايضا اعتبار في بعض كتب اعتبار اهل تارة والحق في اخرى وكان
الاول اذ هو الاصل من سياتي الاخبار على مدارقها ثانيا من سائر الروايات
او هل يعتبر جواز القديس مروي عن الصدوق في منسوبة في الاداء او لا بد من شمول الوقت القديس
اما مطلقا او لمعوضا باعتبار زمان من المعتبر في منسوبة في الاداء او لا بد من شمول الوقت القديس
ايضا كمر الطلاق مما عرفت من حيث علموا الحكم فيمنه الفوات او الاخبار وقد يستفاد من هذا
اعتبار اخر حيث انشأه لمراد جوده القديس يوم الجمعة الطاق مقام الزمان وسيل الزمان
تفتية الاداء اعتبار القديس في يوم الجمعة في جميع احتمالات الزمان في المعاد في الثاني
الاداء والوجه ان مقدار بان وقته الاصل منسوبة القديس الا في مورد القديس بشمول
وهو ما هو في القديس تمام النهار ومنه انه لا يجوز الحكم المذكور في بيده الجسد في
المنسوبة على جري في ليلة الجمعة قولا في الثاني والفاصل بينهما وبين الثاني
في القديس خلافا وهو الاصل في جري في قول الصدوق في الاداء وقد مر في بعض النسخ
والقديس بين القائلين باختيار القول بالعدم هنا والقول بالاطلاق هنا في كل
الخط الاول في والاطلاق القول من ذكره والاستحباب هنا في الثاني في
نعم الفصل لعدم وضوح ما ذكره من الاجماع والاستحباب في المقام جري في الثاني في

هذا بعبارة حواري القديس منسوبة لحواري كما هو مروي في الاخبار او بكونه مروي عن العرائس في زمان
قولا في الاول بحكم من الصدوق والثاني وابن سميد والفاصل بينهما وبين الثاني
بينما كانت الاصل مروي عن الصادق الثاني في حكي عن النبي في شرواحه من كنه والحق والحق
كره والشهادة الثاني وولده وهو لا يظن نتيجة من اطا الحكم ورواها على الاخبار وسائر
مناوي الاخبار بعبارة من المشايخ الميراث في الاول وقتها في الاخبار وبعبارة
من الرواية الاولى ان قلنا الماء يوم الجمعة ويعتبر الفصل فيه من بلاد الله كغيره في القديس
لم يكن هناك خوف من عقوبته الى الله عز وجل بل العرف في القول لا يهمل من استعمل فيها
ان الحكم على ما يظن من الاخبار او القدر او انه معتبر في الياس والقدر او المدار في
القول بوجوه لاول هو انه بل كما ان يكون اجبا كما ذكره بعض الاخبار الثاني في حكم
والفاصل من القائل ايضا اعتبار في بعض كتب اعتبار اهل تارة والحق في اخرى وكان
الاول اذ هو الاصل من سياتي الاخبار على مدارقها ثانيا من سائر الروايات
او هل يعتبر جواز القديس مروي عن الصدوق في منسوبة في الاداء او لا بد من شمول الوقت القديس
اما مطلقا او لمعوضا باعتبار زمان من المعتبر في منسوبة في الاداء او لا بد من شمول الوقت القديس
ايضا كمر الطلاق مما عرفت من حيث علموا الحكم فيمنه الفوات او الاخبار وقد يستفاد من هذا
اعتبار اخر حيث انشأه لمراد جوده القديس يوم الجمعة الطاق مقام الزمان وسيل الزمان
تفتية الاداء اعتبار القديس في يوم الجمعة في جميع احتمالات الزمان في المعاد في الثاني
الاداء والوجه ان مقدار بان وقته الاصل منسوبة القديس الا في مورد القديس بشمول
وهو ما هو في القديس تمام النهار ومنه انه لا يجوز الحكم المذكور في بيده الجسد في
المنسوبة على جري في ليلة الجمعة قولا في الثاني والفاصل بينهما وبين الثاني
في القديس خلافا وهو الاصل في جري في قول الصدوق في الاداء وقد مر في بعض النسخ
والقديس بين القائلين باختيار القول بالعدم هنا والقول بالاطلاق هنا في كل
الخط الاول في والاطلاق القول من ذكره والاستحباب هنا في الثاني في
نعم الفصل لعدم وضوح ما ذكره من الاجماع والاستحباب في المقام جري في الثاني في

انما هو في الثاني في منسوبة القديس في الاداء او لا بد من شمول الوقت القديس

والله كوفيته بما ذكرناه. ومنها الصدقة لامة المؤمن وكن شقة الامكان معلل لما قبله
ان من راد عقد ازل وان لم يملكه الخدم كالزوم من بيع والامارة كالزوم لم يخدم وانما
من الاحكام وهي سجن البهائي وقام عبيد الامانة اريد عليه القبلية والذكور ان كان
الصف ولد الذكر في مكد مكانه من الماد معلل انا حكم شق في يتوقف ثوبه على الله وكل
الشر في العلة ان يزنات عند ما لا تعلم شوق تجربة الاضال البهائي
شاعة من اسبابها او عجايبها ارفع مولانا امان الدين بن تاج الدين الفقه مناهة في مستقبة
عبد مولانا الانا ادم العبد وطلوبه تيسر في العربة العربة وهاين اقربنا الاول اعتدا
طال الاطلاق دار ما الستة فاسبقا التكليف نالم في هذا العقد وان كان الاربع العقد
ولما كان المشارقة الى الجزر والمادة الى امتثال الامر وما قد يدعى من باور الاملا
في العزم او في صور المقام كما نامل يتبعه لا يستحب الفصل الثاني في بيان ما الذي قد
عليه فانه من الامور التي لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
فمنه بالوزن في الفصل الثاني في بيان ما الذي قد يكون على الوزن بغيره
من الاضرار والبيش في الفصل الثاني في بيان ما الذي قد يكون على الوزن بغيره
وعدم الجور في بيان ما الذي قد يكون على الوزن بغيره
منه على اصول المحدث في بيان ما الذي قد يكون على الوزن بغيره
القول موازن مع السند ايضا وادور من المنع من بعض الدين بالمثل لا يبعد المنع من العبد
البيان على الايمان في بيان ما الذي قد يكون على الوزن بغيره
وكذا في المارة المصطفى بان مع الاشارة في ما سبق عليه مما ذكر في الاحكام في التبيين
وكذا في المارة المصطفى بان مع الاشارة في ما سبق عليه مما ذكر في الاحكام في التبيين
الا اننا انما نرى في الامور التي لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
والله اعلم بالصواب

الاصل بانما ارجح ما عليه من احوالها وبقاها بالبحر من مقدور الحديث بعد انما كان
 المفروض انما في حصول الحديث او احتمال الحمل والظن في سائر الخبر من الضميمة
 منكم بخوار اعتبار استحضار كمال سلوة من تدلى في قوله الذي عليه العلم من حسنات من ادلى
على نهاية ما استقر الرواية للفصل وهو كما ترى بجاء في انما يشع الفاضلية صراحا
 الاسباب المذكورة من انما في العنايد ومنها ما لا يستحق من حصول شي منها لا سيما
 ما يدل على ما مشروعية كذا وقد سيظهر من انما سيذكر من الفصل في نفسه من العبادات انما
 وان لم يحسد شي من الاسباب الباعثة على مطلوبة بالضموم حيث علم استحضار في بعض الاسباب
 بوجهه في نفسه وقد يستدل عليه عود في انما عيب التواضع في الحديث وقوله واي
المؤمن الفصل وما ورد من استحضار الاسباب الباعثة كذا في قوله ان
الباقر قال رجل من اهل الكوفة انفس من فيكم في كل يوم من قال لا قال في كل مرة
 قال لا قال في كل شهر قال لا قال في كل سنة قال لا قال لا ابو جعفر انه لم يرد من الخير
 وذكره في رواية اخرى ثم الا انه اسقط غير اربعة في كل يوم ورواية تاسي ما الاحاديث
 الواردة بالامتنان عند عبادة الانفال كروايات الدقة في احوال الاعتناء عند
 المطوع مع انتباهه الى هذه الاستحضارات كالصلوة والعموم والصدقة بنوي للا الى كونه
 الاعتناء انما من قبل تلك الاعتناء وانت جيز بعد صلوة الاسماح بشي من الدجور
 فالأمر الاقتصار على الواو الى انما وكان ما تدبر في البعض من حواجز الايمان والفصل
 مكان الوضوء بينه فانه لا بد من الاكتمال بالانفس والوضوء من القول به ظاهر
 الاحاديث الواردة على معنى الايمان بالوضوء عند حصوله بانما دون التمسك به من الفصل
 من جبات الوضوء من موجبات الفصل انما ثم لا بد من علة ارشاد على التواضع المذكور في قوله
 ان يكفي الوضوء من العبادات انما انفسه بل الظاهر العقوبة في انما الحادثة مثله الحالة
 المطلوبة في السجدة ومن نفس تلك الاعتناء كاي اذا اجتناب من تبصرة تدبر الفصل
 الرضاء وقته من انما المضار اليه واما الاعتناء المكاني والعلية يستند في انما
 الا ان الظاهر من الفصل في الاولين وتاخر في الاجزاء الوعيرة وانما للزم تقديم استحضار

انما الطاء وهو كانه قد قيل في المقام من كون الماء فيه حيث يشهد به المطلب من لا يكون
نظير الثاني في صحة التفتق عدم الوجدان فلهذا لا يجوز له ولو ساق لكان من المطلب
فانما هو الفصل مقدم لزوم الامارة لقوله المطلب وان كان الماء بحيث لو لم يكن
يستقل فحق عدم الوجدان في تلك الحال من غير فرق بين تركه مقدا او ساجدا لا كونه
لما او خافدا والحق انهم لم يزموا الاعادة فيمن تركه المطلب قد كان باسما للماء قد
سجدوا عليه فيحكم بالاعادة في المقام وهو المنة بين الامتيازات المستندة في صحة
المنع بكونه كانه لا بد له عليه بوجه فالأصل انك انما عاقلنا لما بين المساحين منهم ما
لما من صفاتنا اننا نعلم القول سقوط التكليف بالاداء الحاقا له بفائدة الطهورين في التفتق
بعد من مقام الاداء القول بمرور التفتق مع الاداء بعيدا عنه بل لا يظن انما انما
لو كان الماء موجودا فاعاد استماعه في ساق الوقت من الطهارة المائية في الانتقال الى
اداء الاداء او التفتق بالماء او انما على التفتق قولان اولهما اختياره ومجاءه وقت
الحق والآخر الاول والآخر من ان يكون له من عدم استماع الوقت التفتق بالماء
او من بعد ما كانا كانه الخاتمة لو كان من جهة ان الماء من موال الماء فانه يتقوى
فصل على المانع كما لا بد من وجه التفتق الاستكمال المقدم ويذكر انما انما الماء
الذي على اثنين التفتق عدم التفتق من الماء والموضع عدم حصول التفتق لقوله الفصل
كما هو الاول لو لم يكن التفتق سقوط الصلوة ان كان تكليفه بالانزول من مكان او من مكان
واحد الصلوة الاول فانه لا يجازي ولا هو معلوم من ان شرعية التفتق انما هو اجل عدم
الاداء او الجواز في الصلوة وانما حصول الماء لا يمكن فيه غالبا بعد خروج الوقت
من حيث المنة انما هو الامور التي في غاية الاحتمال الا انهم قد علموا القول بقدم
حوال التفتق في ذلك لو كان من غير اختياره كما لو استيقظ في آخر الوقت حيث لم يكن احد
الانبياء صريحا في ان كان من جهة سبق مقتضى التفتق الماء كما سبقنا من التفتق في
انما الذي هو في التفتق او لو اوجب السجود الى الماء بوجوه الوقت من التفتق بالانزول
بين التفتق والتفتق في ذلك فاما لا يفتقر فادق في المقام وهو قد عرفناه كونه ناسيا من

الحق انكر من التفتق انما اذا كان الماء خاضعا ولم يتنجس من المائية من جهة وقت زمان
لم يكن الماء عند حيث لو ساق الوقت واستخبر بانه او كان الماء في الوجدان
التفتق من الاستعمال والاداء الوقت هو غير طاهر في المقامين وان كان عدم صلاحيته
على الماء ووجدانه فلا فرق ايضا الا ان يكون بعيدا عنه حيث لا يسوغ الدخول واحدا
وهو لا يلزم به ثم انه يجري الكلام المذكور في سائر شرائط الصلوة المذكور السابقة
الانظار كلها ان التفتق او البدن والساق ومعلم القراءة والعدو والطاهر ما ذكرنا
وباق على القول الاخر انما عاقلنا تلك الحادثة تاسيها لوجوبها للماء لا كونه
بغير امتناعه انقل الحكم الى التفتق بلا خلاف في ظاهره ويكفي ما ذكره وقت نسيه
الى طهارة ظاهره حكاية الامانة على سقوط فصل التفتق ايضا حيث جعله حكم عدم
كله وقد عرفت من التفتق في بعض اقواله التفتق على القول من التفتق وهو ضعف مداسا الى
التفتق في الفصل خاصة وان اتي بالقيم تاما او لا كفاية به من الفصل او التفتق من المائية والاداء
وقد علمت المتبعة المستقيمة في سقوط الفصل من التفتق انما يكفيه من الماء التفتق وان كان للوضوء
ثم لو لم يكن في الفصل نظر الى عدم اشتراطها بالحوالات حصول الماء بالذبح بحيث يترك
آخر الوقت تفتق اثنين فصل التفتق والانتظار والاداء كانه لطفه ان كان حيث لطفه التفتق
مروج الوقت لم يجب عليه الاداء وان ادرك به الصلوة الا انما لا يشترط الطهارة للماء بل
وقتها كما لو سجد في الوقت في وجوبه استماع عدم استماعه واستماع آخر
الوقت ومكان التفتق وعينه ويجري التفتق في وجوبه عدم استماعه واستماع آخر
ما يكفيه خاصة للوضوء والفصل ولو وجب عليه كل من الوضوء والفصل وكذا الماء لا بد من الطهارة
فلا تامل في وجوب الايمان به التفتق لا في ذلك ولا في كل من الفصل والوضوء مستور في
تقديم الفصل لقيم من الوضوء والاحوط ان تقدم الفصل على التفتق واحدا منهم ليس
الامر من كون كل منهما من مستقلا وهو بعيد عما في الوقت من الاكفاية عما بعد من
تفتق بالماء في وجوبه لا يسلبه الاطلاق في وجوبه لان تقدمه على التفتق
عدم وجدان الماء المتبعة مشروطة التفتق من ايمان الماء ليس وجدانا او ايمانا بل

[illegible]

بأسناره من تحت صفة عن أبيه عن الأئمة ما استدعى من قبل كون في مقامه وسلك به
ولا يفرد على المزاج قال يقيم ويصلحهم ويعيدهم والصلوات صان لها أحد
الظلم أو كافر يوم الجمعة فوفى الصلوة بالساعة نظر إلى صيق وقتها ما لم يتركها
القاعدة بقدر هذا الصلوة على صلوة الجمعة كما هو الظاهر أو يوم عرق فلا يجوز الكلام المذكور
أو غناء الأعراس من الماء في تلك الحال وهو لا يفي بانقضاء الحكم إلى التيمم واستدعى
الجليل جواز التيمم به لا يزال فضل الجماعة لا سيما الجماعة المشددة على تأدية التيمم العظيمة
في مثل هذا اليوم الشريف قال يمكن لمبدأ تأديته والله الحكم باليقين صلوة الجمعة الواجبة
كله وحل الأرباب لإعادة على الاستعجاب وتاريخها أن الحكم بأعادة الصلاة بعد ذلك
استدل عليه بالنصوص المذكورة وقد اختلف في شيء وجماعة إلا أنه من غير ما القواعد أو لو حكم
الفعل المتقدم فقد أجزأ ولا يصح أن يكون الإعادة والانقضاء بالجمعة والتميم بالجمعة
واستدل العلامة الجليل على الإخبار المذكورة على ما إذا كانت الصلوة مع الخالصين كما هو
المتداول عن قاضيتهم بالجمعة والجماعات فإن الموضع والزم في الصلوة من غيرهم
ويصلحهم يعيدوا وأما من سأل عن في هذا الموضع من سأل ما كان المانع في المأمور
الصلوة فيه ما ذكر في المنطق الحكم في التيمم على القاعدة في صلوة الجمعة بار الجمعة ما يصلح
ظن أو يعجز في حكم الفقه موجه الأرباب التيمم ولا ما في رواية مسعدة بن سعد يدل على
المنع من الانتفاء بعبادة الصلوة بمدتها فيكون الوجه في هذا التيمم على هذا القول
على القواعد قلنا وسلكه لإدراك الصلوة الواقعة على أهمية التيمم حتى يخرج كما هو نصه
الإخبار وقتها والاحتياط فلا يخفى الأرباب لإعادة أيضا ولكن إن كان على التيمم إنما
يحكم بعضهم مع وقوعه وانقضاء المذهب في نفسه فلا يخفى الحكم باليقين في المقام ولو تم فإما تم
بأنه الذي في مقام الجمعة فيه أيضا ما هو من أنه إنما يوفى بها المأمور بما لا يخفى أيضا
أو جواز التيمم عندهم لو ما لو لم يوفى فإما هو في المذهب والموقف عدم الإخبار بما لا يمكن
الحكم في المقامين إلا أن يوافق مع اثنين الفعل للغة يعين الواجب منه في النهار ولا
فإنه اعتدوا الماشية يعين بدلها وكيف كان فالمسعى في المقام هو البناء على القواعد

سرمه و زعفران

تأخر العتق الا اذا كان الامر بالامانة على جهة الذم والامان على ظاهره من الوجهين
من اسرار الدين المأثور ان يكون له بماله او في حق غيره من ماله او غيره
او من شدي لا يخلو في العادة او من الملكة ونحو ذلك وكون ذلك المذهب الذي
او اليهم فالأخذ من جهة الان يوضع خصوصاً به وبيان القدر وقع الاستحالة من جهة
سكنى رسم لوزن الأول لو كان كسبه خوف المذل من سب أو عدد مخاف من سب
سكنى في سبوا الربيع الذي يقيم كذا الوضوح على ربه او من اذ هو لا يخلو في العادة كذا
العرب ونحوها وان كان القتل او ضار على ما له خاص بصادره او عدد وعرضه لا يخاف من سب
المال سواء كان في حارة بالرهنة عليه من ماله او لا في حارة من الاموال بل من ماله
لو كان بقرية له وضار او سب اليه على نفسه من سبع او عدد او على ما له من غايه سب
و اليهم اما ما ذكر في سب غيره من الموزن على الفرض او المال من اللبس والبيع والعدو ونحوها
اذ كان الغايم لا يربح من غايه مستعمل في المدين في خصوص الموزن على المال انما يذكر
ما انفق عليه الاضمار من المدين وريده بالامور عشر من الاخبار وان قبة الاموال التي
التي تبيع او ما تطلق عليه في الزمان الاستعداد ما نزل على وجوب حفظ المال ومساواة
مما نزل على وجوب الرضا والعدا من الآباء والجدات مع ما فيها من وجوبها في قيم العدا
ما فيها من غايه من تلك الصفة ثم من وجوب حفظ المال في تلك الحالة انما يميز بين
الاكتفاء في نازل على العدا والحق اذ الفرض في ذلك من اعظم الوجع سيما اذا كان الماخوذ
مراحمه او نازل على امر حفظ المال المقصد من وجوب الطائفة والاجتماعات الموزنة
سبب في ذلك في سبب القضاة هو العقل بمنازعتها ما دل على وجوب الرضا والعدل
ما راعى راس المال في الرجوع الى الرعايات والاستد في وجهها الحاشية لاقتصادها بالتميز
الاجتماع في القدر بانه تلك العورات يربح اذ لا يخرج في الملاك مما بالية الى القوة المذكورة
سبب في ذلك رعايا الدين فيهم متلون في عايلهم في المساواة الم عبد الله الامور في
على ما كان من بلية في الموزن وسبب او ما يخاف من القتل المذل بغيره في حارة من الوجع
سبب في ذلك ان المدين في الحرف في اعلم من الموزن على المال والمدين في الحرف على ما كان

يعد متأن في العرف راجع الضرر فكل نصيب في رواية يعقوب بن سالم من أصل لا يكون متأناً إلى ما بين
الطريق وبينه غلوتين أو غلوتين لا لا أمر أن يكون بنفسه غير من له امر أو سبع وقد
بما الاحتجاب عما لا يدور ولا التمساً على ذلك يستحال أو العزير بالصوت غير منها الماء إلا
من ما من المعلوم منها عرف في المقام نافع من لا سيما ما أخذ منهم منها ملئت ما ذكر من الوضوء
ظاهرة الدلالة على المقصود فما إذا كانت الماخوفة منه مضراً بما لا وكان عليه في الغرض له ذلك
أما إذا أوجع لا يحمل والمضاد كما هو الغالب في الضرر المسروق وقطاع الطريق بل الظاهر
التيقن من الإجماع المفعول في المقام فلو ضاع عن ذلك كله نفقة الأسلية حرم عقيل الماء
كما إذا منع المأوى المخرج إلى الماء إلا من يذبل بفنائين المال وكان غير مخرجاً ومنه
أما نصيب الماء المملوك وتوقف استنفاده على شرايته أو منعه من أخذ الماء المباح ولم يكن لا
منه لا يبدل الماء بعد في ذلك كله القول بالوجوب ولو قوت سعيه إلى الماء على يتبع معين
أما قوله فالظن بأن القليل المذكور منه على ما يكمل الشئ في الخوف الوضوء في المذكور
استعمال الماء أو خوف من إزدياد الممنوع من بطويرة ما زاد بهتم بالاجتماع وقد يتفق
الأخبار في انتقال حكم المملوك والدي القروع والمخرج وغيرهما إلى التيمم مضافاً إلى ما
على اتفاق الحرة والعزير والممنوع القاء القرض على الهلكة ولا فرق بين هذه الحرة على المال
المذكور وغيره فكل المعروف بين الاحتجاب بين الشئين في النفقة وإن من أحب غناراً واجب
عليه القتل وإن ساق به على نفسه وعن الشئ في يوطاً أن خالف التلف على نفسه يقيم ويقتل ويبيد
الصلوة إذا وجد الماء واختل بفضل صاحب الوسائل ما وجب القتل وروع فكل القرض
إلا إذا خاف التلف فيقيم والآخر الأول لما دل على انتقال الحكم إلى التيمم عند الخوف من
الضرر والمعتبة المستقيمة المستمدة على الجوع وغيرها الآخرة بالتيمم من أسباب ضارة ومجربة
أوب القروح أو الخوف البرد على اختلاف ما ورد في تلك الأخبار نعم ورد في نعمها إلا
بإعادة الصلوة عند الأمن من البرد وبما تجب التيمم على لزوم الإعادة وهي قوله تعالى الآية
فلو غير ما عنه وإن نفع الأمر الأجزاء مضافاً إلى ما دل على الفع من القاء المص إلى الهلكة
مقدم خلق التكليف بما يوجب المخرج والقرض مع ما يذهبها بالنسبة العقلية بين الملازمة وموتفة

[illegible]

كان سمدوا ما ذكرنا من صلبه على في سائر بلاد الخوف ثم الرض الموجه اما ان يكون باعاً يمكن
او يكون استملاً بل ان زيادة الرض او بطورية على الحق المدة كورا لا تنفع الاول ويحايى التولية
ان امك، مقام على التيم ولو امك المباشرة في الحق التولية والمالية او لنا بالاجماع مباح
الزانية ولو تنق عليه استعمال المايات لا يحتاج عادة كانه بعد عدم التمكن لا ارتفاع التولية
لو علمنا وباشرة نفسه بان كان مضافاً لا حبس في سائر اقسامه بعد كونه ان لم يكن من التولية
مصدقاً وان عكس منه ففي الحق وجهان من هذا، السكان بالمالية ومول العبد بالمباشرة الحق
لا يقتضي ما لفساد كونهما من مقدمته ومن اغاها ما بالعد كما هو الظاهر في صورة ايقض الماء
الاعضاء بالآلة عصرية وهذا هو الاقوى وان لم يكن مضافاً اليه كمل في الحق وجهان والظاهر
الحق في صورة السكان التولية لعدم حرمة المباشرة ثم ان الرض الذي يخاف من حصوله او زياً
او بطورية اما ان يخاف من بعض التلف او الضرر العظيمة التي يمنع من قبله في الشريعة والسياسة
التي لا تنفذ في العادة فيخلو عن حرمة التمدد وفي القسار والفتنة لا خلاف في الانتقال
الى التيم ولو استعمل الماء ضد الظلمة لسقوط الامر بالمالية وقد يجوز في الاصل
بناءً على الانتقال الى التيم وحسنه من الشرع ولو سده عليه ويدين في نفسه الاول
المالية وانتقال الحكم الى الزانية فالحكم بالجزاء عتاج الى الدليل لسقوط الوجوه كما هو
الاعتقادي ثم لو كانت المالية مستحقة في حرازها وجهان من كون المذنب اقل افعالاً من الواجب
اولى بالسقوط ومن انتفاء الحق في اثناء التكليف المندوبة وان كانت شاذة معاً نادراً
الدليل ان تحت التيم وانما عدم صحة المالية في غير معلوم وتفتي الاطلاقات من جهة ولا من جهة
ما لا نقول فيه ببدلية التيم كفضل الحق ولو كان بحيث يمكن قبله في المقام مع اباية التيم
بل قولان وظاهر الاكثر عدم اباية بالمرض اليسير قتلوا بالصداع ووجع الفرس وسقطوا
من المشايخ اباية منهم شيخنا الهادي والعلامة الحلبي وصلى الله عليه وآله في رواية وسائر
الشيخين كروى وعن المحقق الكوكني قوله في رد المحتار لا تنفع الاية الشريفة وهو انما يدل
على صورة وجود المرض اذ اعظم من الشئ مع اباية التيم على اباية معصاة الى ان لا يترقى
المرض بوقوعه عند اليسير قلت اطلاق الاية يقتضي حصول الاباحة بحصول المرض ان لم

[illegible]

بالاجماع وهو عندنا ملزمة مجرد وجوده انما عليه لا بوجوه صدق اسم الرب عليه فالاعدام المحرم
الصورتين الانبثاقا على اعتبار العلوق وهو مقام آخر ثم يمكن القول بدخول المنصف في قسم
بالعبارة وهو ايضا لا يفرق في المقام الا على قول لا يسكان ان قال سنقول الحكم لم يند وكيف
كان فالأمر الاول الصدق اسم الاذن على قلنا وقد عرفت حوز التيميم وقد ظهر فاذكرنا
الوجه في المنع المطلق واما القائلين بالصدق بلبسهم مستدقا وقد عرفت انهم تارة يبالوا
على صحة التيميم مع الجوز من الرب وكيفية تجزئ في المقام واما في باذ لم يقع الخلاف في لفظ ^{الصدق}
كان قضية ما استعملنا في الاقتصار على حضور الرب مع الاختيار واما مع الاضطرار
فلما اراد الاربعين كونه فاعدا للظهور في ضبطه من وجوب الصلوة او واجبا فيجب في شغل
اليمين بالاعتناء وجوب الاستيان بتمام التيميم بالجوهر لعدم الحكم بقطوعه بحره الاحتمال وثالثا
ان قضية الجمع بين الآية والادق الاخبار المستند على لفظ الاذن قبل الآية مع سورة الاشارة
وعون مطلق وجه الاذن من غير كات تمامها مع سورة الاضطرار قال في الحديث وهو
وجه فان قلت ان الجمع المذكور مما لا تسامح عليه وقضية عمل المطلق على التيميم بغير
الروايات بالآية الشرعية مطلقا اذ لم يفتقد فيها من الخاليتين ينور الحد وثالث قضية
الآية بالتيميم فيه ويدفع الاول مع الاجماع كيف ولا يفتقر فيه الخلاف من الاستحباب
الكتابي وصحنا الى ان قول الاكثرية بالجواز انما هو لمصلحة التيميم مطلقا وهو الاذن على ان
الأمر باستعمال التيميم في الآية شاهد على حصول التمكن منه وهو فلا يورث بغيره تلك الأدلة
الاعتقاد ما قضت ^{بغير} اثبت الاجماع في حقه ايضا كلام مقدمه على العبارة لا يورث بغيره
الطلاق ما دل على التيميم بالعبارة تأخير عنه ذلك يتم الاحتجاج بما اجماع والثاني بان قضية
اشتراط الصلوة بالظهور سنقولها عند عدم تحقق شرطها وهو تحقق القول في الصلوة
فلا يجزئ غاية الامر استحباب الاحتياط المذكور ان لم يفتقره الصلوة بالاذن من وجوبها
كما هو قضية بعض الاخبار وثالث بان قضية الاخبار بجواز مطلق الاذن في حال الاذن
حيث ذكره في بيان اسئل الكيفية وقد خرج عياد بالدلائل صحة رفاعة المائنة وهو الملا
صنيف تانها من جملة من الاحزاب يجوز التيميم بارض الجوز والنزوة وفي الحديث انه لم

لعمري وما في هذا من كمال اختيار هو ما كان الاول في تاسيسها ظاهر ما من لا
مهم المصداق الذي ومنازلة المقابلة اعتبار نفق النوب لظلم البصار على وجه
التي تليها قدسية سائر الروايات ملهمة كفا وكثير من الاحجاب وقد من ان الملائكة
على المنقذ اعين من المقدرين في زمانه كان اعتبار ظاهر عليه لا ما استدل به البصار
كان وما تاملوا الامور اعان الله وان كان القول بوجوبه لا يخرج عن تامل الملائكة الاطلاق
وعدم وجه ما يرد على القيد انما ظاهر الصورت المتساوي ودم حقه التيمم البصار
التي من الصمد ورواها بغير عبارة السند في الجدل حوان مع وجود القرب وهو ضعيف
كثير من الممانعة وانما على القول بنفسه المتعبد بالكتاب قبل مقدم التيمم بالجزء البصر
وهنا قد من التي وعنه تفقد المرحلة مع الدليل في البصيرة المذكورة ناهية عنه قد
بهر الوصل والتمسك واستفادة الحكم المذكور من الاخبار على خلافه الا ان يتسلل على ملحق
الاخبار على المعنى في سورة البقرة في طائفة مع تفقد كما استدلنا اليه ونه ما عرفت
والاعلاق في بقاءه هو انه مستل وكيف كان فان لم يرد على جواز التيمم فاما ما يقيد
على البصيرة اما حواء في موضع سورة البقرة ولا يفسد استدل الا ان يتسلل بالاجماع على جواز التيمم
في المواضع التي من الاجماع هو كونه لم يرد على البصيرة لوجه من عدم التيمم في كل
او يتسلل خلاصتها الدعوى من الاحجاب تقدم البصيرة على الوصل بل لا عرف في العائنة في كل
او الاخبار في المليون بظواهرهم الاتفاق على في الحدائق ان طحاها هم الاتفاق على في كل
من المعنى المستصحب منها اجمع ما كان في كل فلهذا لم يرد سوجه فليتم من زمان او يتيمم وان كان
وما لا يجد الا على البصيرة انما من يتيمم به وربما في عدم دلالة على الخط او القصور
في من التيمم ولا يرد من البصيرة على تقدمه عليه وانما جبريلان مع قوم تروا وان كان
وهذا المذهب الدلالة في المقصود على ان افادة عدم كونه في الشك عدم عدم البصيرة
ما هو ما يرد على بغيره رواية ان كفي في حال لا يجد الا على البصيرة فلا بأس ان يتيمم فانه لا
والله ما دل على عدم التيمم بالبصيرة انما في كل الخط وهو قوله عبد الله بن القيس
عن احمد الدلائل ما تيسر به احمد بن القاسم كصاحبك في تقديمه على البصيرة لما يرد

وهذا لا ينعزل الاختيار واستناده على ما يقع ومنها يتم في رواية من اوردته عن احمد بن محمد بن ابي
رجل دخل الاجتهاد ليس فيها ما وفيها ملين ما يقع قال يتيمم فانه الصمد كانت تاركين لا ينجي
المشرك من خوفه وليس هو محلا وخوفه قال ان خاف على نفسه من سبع او غيره او خاف فوت الوقت عليه
يضرب بيده على اللبد والبرد ويقيم ويقيم وفي رواية عن ابن مسعود عن رجل لا يجد الا على البصيرة
الكتاب اعين من المقدرين قال نعم متعبد بطلب ما لم يدره وما ضعيفان فلا ينعزلان في هذا ما لا ينعزل
فلكا المعبرة المؤيدة بالعدل والطيب الاخرة على سورة فقد ان البصيرة وقد جعل الاول على قوله
الطيس حيث يتقدم على اسم الارض بان لا يكون يلحق بالبصيرة وقد يوجب الى الملائكة الامور
منه وصكها بالصمد اشار الى الآيات فيقيد جواز على الاختيار ايقنه ان لا يتم ذلك الا في
عز وجل من اسم الارض سائر ما يقع التيمم بالبصيرة وهو جامع حصول البصيرة في كل ما هو فيه
الكتاب فتأملوا الاخبار فلا يصح التيمم ما يقع طوعا وعرضا في كل ما يقع الاستيقاظ جواز التيمم بها
الا ان يتقدم بعد تقدير العين فكم يتقدم في البصيرة وتاخره ولا عنه وقد روي في كل ما يقع
المذكورة الدال منها على تقدم البصيرة على الطيس وبها على ما عرفت وفيه ان لا تساعد على
المذكور من مخالفة الظاهر الموصى سائرها او امتن من تخفيف الطيس وسبيل التيمم في البصيرة
وتمت في بعض المسانير نظر الى اطلاق الروايات وظواهرها في كل ما يقع التيمم في كل ما يقع
ذكره لا تزل في شيء منها ولو كان الحكم به في كل ما يقع التيمم عليه ولو في بعضها لا في المقام مقامها
وانت جبريل ضعيف الدلائل في الاخبار من سورة البقرة كما هو الشأن منها من
وسورة النحر من الصمد قد اخرج عن الاشارة اليه وكذا في ما تيسر الى التيمم بالعدا لم يرد
البصيرة جبريل من هنا ما يتقدم عليه اسم الله كان الخلق واليهاء لو احسن من ذلك في كل ما يقع
المذكور في الاتفاق من كل رتبة الى ما دونها فيمكن من الاعمال بالاسم الى ما دونه ولو في آخر
الوقت على عونا في كل الماء وبحسب التيمم عنه مع فقهه والمبطل به الى ان يتقدم مع عدم التيمم
ولا يصح عليه الطلب في كل ما يقع في الماء لا حقا من التيمم ناهية عما عرفت في الماء
الذي يتيمم به ان يكون من جنس ما يتيمم به كائنه على جماعة وهو كذا في كل ما يقع التيمم في كل ما يقع
الاحجاب فلا جرم بيننا الاشياء والدين وغيرهما وكذا اخبار الحسن في سورة على القول في

[illegible]

جميع العبادة المستوطنة فلا يجوز ان يكون الرفع في العبادة عدم فعله عند هذه الحالة كما
والنحو والى الشهود وقواعد والشهود الثاني في سراج الالفة كونه واقفا للحدث كالمائة
غير الرفع فيها مطلق وفيه مفيد بعموم وعبدان الماء واختاره جماعة من المتأخرين منهم جماعة
الجزائريين فحينئذ ما لم يطلو على عيين احد هما الامر الخارج او الحاضر الى الثانيين فليس عليه
للمسألة وتبينها الحالة الحاصلة الماسة من الدعوى في الصلوة وغيرهما والثاني في حق
من ادعى لا يقبل ارتفاع الاول بعد وعونه والمقول من دفع الحدث بالماء الا ان لم يستل
الصلوة واحدا ولا يبرأ من الصلوة سوى دفع تلك الحالة الماسة التي هي من الحدث مما
الا ان يكون الفرق بينهما كون الرفع في الطهارة الماسة مطلقا وفيه بعد او صدق الماء
وسواء يكمل فادما حيث يخرج الثاني من كونه دفعا او يرد جمع بين طهارة الاستحباب في
تخل كلام الماسعين على ارادة دفع الحدث على نحو المائة والتام في طهارة ما بالاه ما
قلت ان من ادعى الرفع احد هما الحالة الماسة والصفة الصافية بالتحسين والآخر ما فيه
من الاحكام كالمع من الصلوة وادعاء السامع لا يدل على ارتفاع الدعوى لحوار الامكان
بينهما فلا يخاد بين العيين ولا ملامنة بينهما او غاية ما يقع فيه الدليل ان رفع الاخير
فيجب اتيهم دور الصفة الحاصلة وقيمة الاستحباب بقاها ما كانت من الطهارة التي هي حالة
يجمع بها الدعوى في الصلوة فيرفع الحالة الماسة مطلقا غاية الامر ان يقع ذلك في حالة
الحدث هل تلك الحالة الماسة الرفع بها التيمم او انما سقوطه بوجوبه امر في شأنها الماسة
ان يجاب بها حالة وجوبه امرى بها ليس بواجب الصلوة ولا يكون المعاد من لو انما باليد
توايهما المقررة عليها ولو لا من الفار من فيه ان المتيق حصولها بعد الاستحباب الماسة
الحدث هو الاول في دفع الزائد عليه بالاصل فلا يشترط الاحتياج الى الرفع في طهارة الحدث الا
تلك الحالة الماسة باعتد وكذا الطهارة في الحالة الماسة الواقعة لذلك اليقينا لا شك
في كون التيمم تيمما او التيمم احد التيممات ان التيمم والتمسك عند الدعوى لا يبرأ من التيمم
بمعناها التي هي التيمم في قوله ان لا يبرأ من التيمم هو انما يقبل الماء لغيره او انما يقبل
كعدم المنة في قوله انما هو من ذلك، فيكون ان لم يبرأ من التيمم على حسب طهارة الله اقول

[illegible]

من حيث انهم الى كون التصديق مطلق وجه الارض كما هو المشهور مع التبعين بموازاة الجبال
عن الغبار بل هو محتمل في عدم اشتراط تدفق عليه جماعة منهم العلامة والشهيد والمحقق
من غير اشتراط الخلاف في الاصل الاسكان حيث ذهب الى وجوب المسح بالغبار وظاهر اننا
موجود الغبار في جميع الاغراض المناسبة بالنسبة الى جميع المساحات وذهب جماعة من المتأخرين
الى اعتبار العلق في الحكمة وما لا يلهيهم كتحسين الهياكل والعلامة الجليبية وغيرهم والوجه
عدم الاشتراط الاصل والاشارة لاجتناب المدينة لمقتضى التيمم القويمة والفعيلة وسحب
المعلوم بالنسبة والاجزاء وما دل على ان التصديق وجه الارض انما هو الجبل والعلبة وما لا
على الاكتفاء بالنسبة الواحدة للوجه والدين في لابق شي من العلق لاسد الدين في
يكن المناسبات في الاول بان الاصل في المناسبات على العكس لوجوب الاختصاص في البداية
تبدل في التقدوا الاطلاقات منزلة على الغالب من حصول العلق وانما المناسبات حجة
مع عدم وجود التصديق وهو موجود كافي صحة نزاهة الآية وسحب الفرض لا يستلزم
بقا شي من العلق بل ظاهره على حصول العلق في اشارة الى انفراف الاملاقات في
موت حصول الاطلاق الامر بالفرض ومن المعلوم ان مجرد الفرض لا يوجب والد بالان كما
هو المشاهد بالخرقة تنزق الحقيقة من الشواهد على الاشارة كما اشار اليه من امدية
الاخذ بكار الامر من جهة ان العلق الزايد ما القديس بوجوب التوبة والاكتفاء بملق
وجه الاصل لا ياتي من اعتبار العلق غاية الامر في تقديره حصوله كما هو المقتضى على
ما خصصه بالتدبير ايضا وما دل على الاكتفاء به بالنسبة لاشارة به الى ما ذكره من وجوب
الوجه لا يوجب نزول الغبار بالكلية كما هو معلوم بالاشارة وان لو كان ذلك بعد الفرض
انه قد سبق بعدم اشتراط العلق مع الدين او ان لم يوجب وجه الوجه اوفق بوجوب الفرض
الاشارة مع عدم البقاء حجة القائل بالاشارة الى اشارة الاصل لا بعد الفرض ما لا دلالة
الآية الشريفة على ما في سورة فان الظاهر ان كون من تبعه في اول الامر من قوله تعالى
من الذين اذللوا وقد اعترفوا بالخطية مع مخالفتهم لما ناهى الله عن عبادة الاوثان
للقوم من الذين آمنوا فانما الى الصيغة الآية الواردة في تفسيرها وصحة نزاهة وفيها انما منع

ما ذكر في رواية ابن السكيت من خلق العوض بين الخبيثين بارادة تروث الا يروى هذا الاخبار
والله اعلم بالصواب ومن هذا الخبر ان الاخبار لا تكون من غير ما اراد الله تعالى في القدره وكان هذا القول
الاخبار في مقام المدح وسجع ايضا قلنا السكوت من البنية من مرضه وما وليه فلم يشك في
هذه السيرة القيمة مع ابراهيم ما يدل الوجه في خبرنا القاطع كالباقين واللامع ويظهر من خبرنا
الامام بان الرواية السكوتية تعظيم ما ابتلى به من المرض وتشديد امره وروى عن بيان ما في
الصانع ان السكوت ان يقول تدانيت بالام يتبدل احد او يقول احد ما في نام
يبدل احد وليس السكوت ان يقول هرب ابارة وميت اليوم ومن هذا الخبر ان السكوت
ان يقول الرسل مرض ابارة ولكن الشك ان يقول ان السكوت بالام يكمل ما بعد وفد بزل
البيان كما ان مجرد الاخبار بالواقع ليس سبكا وانما السكوت هو السكوت عن حال المرض
كان ذلك بيان الواقع سواء كان بيان الواقع مقصودا ايضا او لم يعلق مقصودا لا سبكا
خلافا لما روي في بعض الاخبار ان السكوت في بعض الاخبار من غير ان السكوت في بعض
من امير المؤمنين من كتم مرضا اصابه بك الامام من الناس سكت الى الله عز وجل كان
سكت الله ان يبارك من السكوت في الاخبار من غير ان السكوت في بعض الاخبار من غير ان السكوت في بعض
قلت في قال اخفاء العيبة وكتمانها من البنية من كتمان العيبة كتمان العيبة
كتمان العيبة كتمان العيبة وكتمان العيبة في لفظ اخر من ان من كتمان العيبة
منها كتمان الواقع وما يجل من بعض الاخبار في بيان العيبة على المرض والمرض في بعض
من الاخبار في بعض الاخبار فلا يدعوا لغيره من ولد الله تعالى بل يكون راضيا بما روي
من الاخبار قال قال في بعض الاخبار من مرضه من شانه ان يقال في ما انتهى فقلت
ان السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار
سواء في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار
لا ان السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار
من الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار
من الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار من السكوت في بعض الاخبار

ذلك الاسوأ فغير طاعة ما هو عليه اذ ما جاءه امر من ربه قال العباد اني اذا استنقذ العبد تم شؤ
 علم عذبت حيرا ولم يكن من سواي فالتفت اليها كعبتها معانيه ففعلت ففادت ان لا تاتها الدنيا
 فلم ينفعه الدواء وان لا يراجع الاطبائ في مرضه الا عند الحاجة فقد دوى عنه تعجب الدواء ما
 احل الله من الداء فاذ لم يجد الدواء فالدواء من انكلمه افقوا معاني الاطباء بالادب
الداع عنكم فانه غيرة انبياء فكلدهم عير الى كثيره وان لا يطرح نفسه على الارض ويخجل في اليوم
 على الفاش ما استطاع العالم لما في اليق عنه انه قال امش بدايك ما استيق بك فانه لا ينج
 ما استطاع اقام مع العبد ويدعو بالدموات الماتورة المبرق والمصون بعض الاراضى وان
 يستقى الزينة الحسية على مشرب في السلم مع الوجه المرقى به وان يستعمل الدواء عند الحاجة الى
 منع الصادق ان ينام من الانبياء من فقال لا تغاوى متى يكون الدواء مرضي هو شيشي
 فادعى امره وجل اليه لا استعمل حتى تتدوا ومان الثقباني وان تدعول نفسه بالثقباني في العالم
 انه قال لكل راءه واخذ عن زك الله فقال كلوا دعا وان يستدق بماتيه يدان العبدية
 من اعظم ما تدفع به البلية وان يبذل في ان يذكيه ويا امر الان يدور له دوى من الصادق
 وسبق السعي في قضاء حاجة المبرق سيما ار كان من اهل بيته من سعى لم يمس في صاحبه
 فضاها او لم يقضها فخرج من نوبه كيوم ولدته امه فقال لو رجل من الامصار ما بي است واني
 يا رسول الله فان كان المبرق من اهل بيته او لم يولد له فاعظم اجر اذا سعى في حاجة اهل بيته قال
 نعم وان يطعمه ما يستهيه او لم يكن مرضا لخاله من البيه من العلم ويضا شوار المبرق من تارة
 ويكوه ان يترحم من غير علة بيد للصادق او هو الخلق كلهم من الناس قال اني منهم اقرارك
 للموال الى ان قال والمتر من غير علة والمشتق من غير مية الى ان قال وهو كما قال الله عز وجل
 انهم الاكالا لغام بدم امسيدا سبحر ليحيى عيادة المبرق من رسول الله من غار ورسا
 ماوى من ابناء من السماء باسبه ما فلان طيب طاب مثال بول من الجنة مر لا وعنه ما من رجل
 يعود ويضام شيئا الا وخرج معه جون الف ملك يستغفرون له حتى يجمع وكان في خوف في الله و
 ما من سم يور مسل اعدوة الا ساع عليه سبعون الف ملك حتى يمسي واد اعاده مشا ساع عليه سون
 الف ملك حتى يمسي وكان في خوف في الجنة وعنه من غار ورسا من كل خطوة خطاها حتى رجع الى رب

الذي هو العباد من الصادق من محاد من ينادي اسم سيد المرسلين العبادة لا يتبين الا بتجارب ارباب
عمره اربابا كذا واسم الله تعالى فانه يعدل دعاء الملكة وما يفيد استجابة دعاء المراد
والغير منها كذا العباد مع بقا الذين من بينهم العباد ثلثة والعزيرة مرة وعنه الجنون
العبادة وانما هو الا ان يكون مقلوبا وكان المراد بالعبادة العباد ان يهوده يوم ما ترون يومها
لوع ان يهوده يوم ما ترون ومن الميراث من العباد ثلثة ايام وكان المراد بالعبادة
معد ثلثة ايام من يومه اربابا ووقع العباد ثلثة ايام ومن الصادق لا يكون عبادة
ان من ثلثة ايام ما او حبت يوم ويوم لا ويومين الا اذا طاعت المراد من العباد
يقل من ارباب الفقه الا انه لا عبادة بثلث ايام من الذين من ارباب الرواية الفقه
بالعبادة الا ان يراه ان اقل العباد ان يهوده ثلثة ايام ويعد له يومه عبادا
يوسن ان اقل العباد ان يهوده في كل عشرة ايام فيوافق الرواية السابقة بالعبادة الا ان
من ارباب العباد مع طول المدة من العباد مع حيا لا في الفقه الا في الرواية الفقه
وكان المراد بالعبادة بعد الايمان بها على الوجه المتقدم فلو اعيد من اول الامر
كيفية ونحوها او لا مانع فلا يظن من رواية سقوط العباد ومحمد الاطلاق وكيف كان
المراد طول المدة من ارباب الفقه وسقوط العباد في اما في سبيل الرخصة فالسائل ان
ما لا يستعمل ارباب الفقه كونه السانطة فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
وهو عباد اربابا وهذا ان يجرى العباد فانه اذا دخلت في العباد فلو ان العباد
فلا يروى شيئا وهو على الفقه وهذا ان لا ياكل عند نفي الميراث من ارباب الفقه
ان ياكل العباد عند العليل فحيه اربابا وهذا ان يكره العباد اربابا فانه
اذا لم يكره من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
ما قبله من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
انما هو العباد من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
ما قبله من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على

قل هو الله تعالى لا ينبغي لارسل ان يثبت له عبادة تحت راسه من زمان بعينه فانه
الجاهلية والذين يثبتون العباد لارسل الله ان يثبت له عبادة تحت راسه من زمان بعينه فانه
وجبه عليه ولا يثبت له عبادة في ما خذ وان كان موسعا خيرا من غيره والاصحاب ولا يثبت له عبادة
عند انما خيرا مع كل الفقه بل مع خذ وانما مع كل السانطة فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
الجاهلية وكذا في الفقه الموقوف مع عدم ثبوت من الادب بخلافه انما يثبت له عبادة تحت راسه من زمان بعينه فانه
الاصحاب خيرا كان في ذلك بل لا بد من الاشارة على وجه حكيم به من غير ما لا بد من الاستعداد
او مجرد الوضوء مع عدم الثبوت ثم ادعى ان من ارباب الفقه من اعان مع عبادة كقوله والظاهر ان
الواجب من الادب هو الا عدم الحال على وجهه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
ولا يثبت له عبادة في الفقه الموقوف على عدم ثبوت من الادب بخلافه انما يثبت له عبادة تحت راسه من زمان بعينه فانه
ولا يثبت له عبادة في الفقه الموقوف على عدم ثبوت من الادب بخلافه انما يثبت له عبادة تحت راسه من زمان بعينه فانه
او ارباب الفقه من اعان مع عبادة كقوله والظاهر ان
القطع مائة بعد من ثبوت عبادة في وجوب الوضوء بالعبادة المالية فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
ما لا بد من الوضوء كقوله العبادات انما يمكن من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
به فيه وجوبه من ارباب الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
واجب عليه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
به حوز ضائع الحق فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
وضع الزكاة او الفقه او سائر الفقه المالية كقوله الا عدم الحال على وجهه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
به حوز ضائع الحق فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
منه ولو يثبت له المال مستعملان الوضوء فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
وهو لا يثبت له الا في الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
ان الوضوء تمام ما يقع من الزكاة وكان المراد به يظن ما وروى ان العباد مائة او مئتين وقومها على
من سيرة الفقه فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على
وجوب الوضوء فلو ان العباد مائة او مئتين وقومها على

[illegible][illegible]

وما ذكر من ان عدم العدل ما يحوز ما ينال فيه من حكم الأصل والماثل الى الوضع بعد
الحكم فلا ادراك له في العادة في النقص من ان تزد من الشايع اصل فيقول الحال كما ورد
في المأجور والقيام بما ذكر من ان العدل مفاد من قيام العدل الشيء على الخواص ومن
ذلك ما روي في الرجل الاول الا ان المسئلة لا تنع من خفاء ومراعات الاحكام من اناسنا ما
الى المسور لما ادى بركها مصرية فما سفي مع غاشية على ما لا نتم الصلوة فيه فزاد في المأجور
مرد المذموم لا اختلاف في رتبة الطائفة وحكاية الاجماع على ما يطلعنا مستغف قد سماه في الا
وقت والساق وخرجه في كثر الى علمائنا وفي لفت والمدار الى الاصحاب وفي منته وعبر الام
فاصل الحكم خلافا وعن الراوندى حكاية الاجماع على ما ورد في حقها بالمفوض وفي العلة
والجور والحق والعدل يدل عليه ما نانا الى ذلك المفوض المستقيمة كغيرها من صفات
عن رواه عن الصادق عليه السلام في الحق الذي قد سابه قد رآه قال اذا كان ما
لانتم الصلوة به بلا باس ومصلحة عند ابن سنان عن الصادق عليه السلام كلما كان على
اوتى ما لا يجوز الصلوة به وجد ما لا باس ان يعلم فيه وان كان قد تدرست العلة واد
والفكر والعدل والحقيق والاشبه لك وفي سلكه اوتى لا ما سابه الصلوة في الشيء الذي لا
يجوز الصلوة به وقد جعل القدور مثل العلة والفكر والجور الى غير ذلك من انفسنا
وما كان بها من ضعف في الاسرار منتهى ما اعتقاد بعضها ببعض وبمثل الاصحاب كما عرفت فاقبل
والمسئلة ما لا ينفك انما الكلام في القيام في امور احدها المعقولة فيهم الحكم على اليد
فما من نفسه عن الاجابة عن الراوندى بحقيقة الجنة المقعدة وهو ضعيف بعدد الاله الاصنام
وما ذكر في الاصحاب والاماعات المعلقة المحك معناه الى ان الظاهر من الاخبار ان المأجور
وبعد ان تمام الصلوة به هو ما في الحق معناه الى التضييق بالقليل في الحق الصلوة في الحق
الاساس قال ان اسرار فلسونك او مما سلك او سلك او الجور ما المأجور في او بولادة
على ما سابه بالساق به وذلك ان الصلوة لا تنم في شيء من هذه وجد تحت الراوندى
على الوجه هذا الواقع من هنا على الأصل وصفه ما عرفت ثم ان المسئلة عدم الفاعل
في الاسرار والعدل في هذه من كثر في المسئلة وكثر في التضييق في الجور وان سلك

في العوج بما اذا كانت في حالها لم يفرق بينهما في ذلك وكان لكل الاطلاق على المقارن وهو ان كان
 تلك الاورق في حالها العدة لما يقع من عوجها من رماحت الاصلا وسقطه واطلاق الارباع
 وسجل المناط في عدم تمامية الصلوة مضافا الى ان حمل الحجة لا يمنع من صحة ما يحكي لان
 يتلوه من غير الحكم الى غير المأمور لا يثبت الكون في الحوائث الامارة بين الارض والسموات
 كان من ان اختلفا فاتفقا في انهما المأموران بالانتم الصلوة من ان لا تتم في وقتها في حالها
 فلو انكم في الصلوة في حالها كما ارادوا لم يكن من طوعا ولا كراهة في الصلوة في حالها
 في ان من خط كل اخذ بالطلاق الاخبار وكذا ما احتج الى استدلاله بين خارج عن
 ان كان بعد ذلك كما قيل المصلحة ولو كان من ان لا تتم الصلوة في كل منها وتم في الجميع
 من غير الحكم المذكور في الجميع لعدم تمامية الصلوة في كل منها ما يخص او لا يخص ان
 الاول وان فرض من قول الاستدلال في الصلوة ولو لم يثبتها الى البعض تحت من الجميع يتناول
 من حكم المنع ثم ان المقصود بما لا تتم الصلوة في حالها من كونه في حالها لم تتم الصلوة في
 مكانه وفي غيره فلا يوجب الحكم وتدبره عليه بعض الاماير انما تعد الصدقة
 من جهة ذلك العامة ووجه الدلالة ما هنا على حالها ما لا تتم الصلوة في وقتها من
 المناط في ذلك الحين ما هنا غير اخذ في اسم التوب وقد قامت الادلة على اعتبار الطهارة
 في خصوص البدن والتوب ولا يدل على اعتبارها في غيرها وقد اختلف في المدار لعدم
 المنع من جهتها نظر الى الوجه المذكور ولا يخفى ضعف كل من الوجهين المذكورين او هو في
 التوب لا يعيد لما لا تتم الصلوة في مع سق في غيره لا في غيره العامة ايضا وجه
 رايه الضاد وان لغة التوب كما يشهد المشهور كد استبدال الطوى ايضا لا يوجب في حالها
 في المذاهب في التوب بعد سيق في غيره في الزمان في حالها لا يوجب في حالها في حالها
 وهو ما لا يشك فيه نعم تدل على اندراج العامة في ذلك رواية الفقه المذكورة وانما
 الصدوق في نسخها ونسخها لا يوجب الاخبار وكلام الاحمال ليس من غير ذلك
 وقد عمل كخبر الصدوق في تخصيص العامة في لا تتم الصلوة فيها مفسرة
 من جعلنا جميعه في الصلوة بحالها في الزمان في حالها لا يوجب في حالها في حالها

بأنه لو كان من القليل ومنه قد أصبح العلاء لا كفا. بالمره مع المتناقض بان في قوله
ان حواره اذا ما سمع من ملاقيه فادنا من ان لا يبالا للعلم بان لم يلو من الجاهل ان
الظهور مواساة الى الاطلاق وبان المطلوب من النقل اذ العيين والار فاذ كان الاول
نار لا يتبل النقل كفت المره لان من ويثيرة اليه ناره في العقب ذبانه في حصة العيين
النقل بعد قوله من التوب عليه البول قال مسله برتين الاول لان زاده وانشاء للنقل
ورواه من الصادق رسول الله ان لا يستأذ ان ياتي كوفي الاطمين وهو لا يقدرون
الدين المذكورة وانما في استاذه من لا يدر عليه ومارك من الزيادة غير في قوله
كنا حديث كما اعترف به من اعداهم وكان من كلام الحق في قوله فان من اذ يدر
انك من الاحمال الدوسه وانه الاستدلال والموافق في بعض النسخ من كلامه في قوله
مسل البول يقول كلامه لان هذا المطلق في القيد وكانت تدن اذ بالمره ما انما لا
الاطمين وان المقهور اذ العيين وقد جعله بالمره ولا يفي منه في الجمع وهذا هو
الاشارة اليها الاول على غير ما اقتضا من القول انه لا يستأذ من البول
او كونه ما لقران كونه عدل برنان الماء عليه كما قد يحصل من البول في البول
معدا العكس بهما النساء هو الاول فاك من الاحكامه قد خرج - مما قد هم كالسبيل
في هذا ما بين وغيره ان الثاني في غشار الشهيد في كوفي والى الثالث ميل في كلامه في قوله
في العلم من حوائج الاحكام الاكفاني المدين بالقدري فلو اقتل العبد ما وجب
لذلك في العدد من القدرين الى آخره في قوله الثاني والاول اخذنا بطا الاول في قوله
صدق الله عز وجل وانما ان صدق البرياني وهو في الاول في قوله في قوله وان
النقل في زمان لا نقل ان لم يوجد مستأذ لا يوجب زيادة في تأخير العلم به استعارة
مع قوله الاستأذ انما هو القول الثاني في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله
ما لا يدرى زيادة المعنى من العلم انما في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله ما لا يدرى زيادة المعنى من العلم انما في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله ما لا يدرى زيادة المعنى من العلم انما في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله

معدا الماء عليه من يثيرة في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
احكامها الاول في قوله الثالث في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
انما خذنا من هو الحكم من جماعة من الاحكام اخذنا من الاحكام المذكورة في قوله في قوله
والاستحباب في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
السؤال عنها على سبيل التمثيل وانشاء صاحب الحديث الاكفاني بالمره في قوله في قوله
تدلول الاخبار الدالة على اعتبار القدر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
من اتحاد المناط وعدم تلو من قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
كانه الاكثر معناه انما الاعتناء بما عرفت من الاستدلال والاستحباب وطريقة الاحكام
الثاني على قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
او ان العيين بعض الماء او حصلت الارز او احد منهما او سبعة ثم تقبض الاخر او يجمع شيئا
الاول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
او يتجانس ولو مع بعض من هذه القامة او يتجانس بها او يتجانس بها او يتجانس بها او يتجانس بها
وقد انشأ المذكورة اذ انظرها في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
باعتبار القدر الرابع ما ذكرناه من اعتبار المدين انما في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الخارج منه وانما بالنسبة الى الدنيا الامر في الاكفاني بالمره واما قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
الكلام في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
او لم يدرى في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
بالمره معناه انما الاستحباب لما اذا كانت السائر في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
او هي ما الاول في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
عدها سبعة المرفوع بين الاحكام اعتبار العكس ما سبعة من البشار وغيرها
فلو لم يعبره حتى جفا بالشئ او لم يبق في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله
ان لا اختلاف في يعرف وقد عكس ذلك عن الصدوق في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله

فقد مر في سائر الآيات التي في هذا الكتاب من حيث انما هو منها
ما هو في بيان الوقت بطلانه بظاهره كما استمر الوقت مطلقا الى الوقت الذي
اراد ان يشرحه مثل وقت الظلمة والسرعة الان هذا بطلانه في سائر
مفاتيح قلوب القوم في رواية اخرى في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد ان
انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم
اول دولته بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
دار بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
والدولة في وقت الضيق فدار بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد
بناء على انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد
من وصل اوله من بين دولته اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
من قبله في رواية اخرى في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
واشياء معينة من السلوات فادرس في هذا مقدم مرة وتكون اخرى في الحجة ما جرت فيها في رواية
معه ملك لا يعبأ به انما هو في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
من قبله في رواية اخرى في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
واشياء معينة من السلوات فادرس في هذا مقدم مرة وتكون اخرى في الحجة ما جرت فيها في رواية
معه ملك لا يعبأ به انما هو في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه

انما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
وتدفعها لتبقى تلك من بين القوم في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
حلان في الرواية وكان لا بد من بيان الحكم او لم يرد في رواية بشار بن الوليد انهم اسلموه
والدولة في وقت الضيق فدار بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
بناء على انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
من وصل اوله من بين دولته اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
من قبله في رواية اخرى في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
واشياء معينة من السلوات فادرس في هذا مقدم مرة وتكون اخرى في الحجة ما جرت فيها في رواية
معه ملك لا يعبأ به انما هو في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
من قبله في رواية اخرى في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
واشياء معينة من السلوات فادرس في هذا مقدم مرة وتكون اخرى في الحجة ما جرت فيها في رواية
معه ملك لا يعبأ به انما هو في قوله انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
ما هو في ذلك كما ذكره بعض من الامة من انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه
الاولى كما ينبغي لاشارة الى انهم اسلموه لدولة بشار بن الوليد انهم اسلموه

وعرف الدم حرج منها الوقت في الدم ومما مات اربابا يستند القول الثاني وهو ان
مع من سارها لا تمام ما ذكره الاخبار ولا يعيد عملها على زيد الغنيد بالنية
المذكورة وهو ورج الحمار قال مع من القدم التي سارها انما هي الاقدام
كانت مع القدمين والعصاة انما هي اقدام فقال عليه السلام الغنيد من ذلك ان يندل على
القدم لا يندل على الحمار في الارض اقدام بعد حملها على ذلك ولما كانت في الطريق في السار
لاستمرار العمل في سائر ايامها مع معارستها لا يندل المذكورة وعدم معارستها لما
معارضة الروايات الكثيرة الدالة على انها الوقت في ذلك الى الزوايا ومقدار ارجح كماله
واما القول الثالث فلم يصح له على ظاهره في مكانة محمد بن الفرج اذ انك لا تفسد
تتمد وامان يكون راجعا من الغنيد والشمس على مدين وجميع مقدم انما يندل على
لذلك في انما الوقت الاول في سائر القول بحرف الوقت الاول الحمار كما هو المعروف في
الفتاوى كونه بجائز على ما اخبار الدواعي والقدمين. فمعرفة هذا لا بد له
وجوه اولها انما هي ان الغاية الا ان يترك النافذ والبدء بالفرقة شافذ
على تحقيق وقت الغنيد او الغنيد بقطر عثمان الثالث ويصين الاتيان بالفرقة في
من عدم اتيان على الله وليس في ذلك روايات اشارة الى ذلك وانما هو استنباط عرفي
يتم ان الروايات الغنيد هي رواية الشافعي فانما لا ذكر في قدس الشرة على جماعة منهم
الاسام والتهديد وشمس التامرين في كلام الغنيد والحقن الكركي وشمس استبانة
الاكثر هو انما هو اعطى الغنيد المذكورة في الروايات المقدسية وحمل الغنيد في انما
ما في من الطلبي عليه هامة او ما يندل من ان لا يندل كان مطلقا هامة انما الاشياء
استدل على انما الاخبار ثلاثة يندل ما ورد في المستقيمة من ان اعتبار النية كان
وهو انما هو مقدار الغنيد مكره بغيره في الدواعي والذواجن مع ما انما الى ان قد
و ردة ايه طار ذلك يندل على انما هي ان عمل السوار حوس الصيق في روايات
انما قال لا يندل على ردة مثل الغنيد في الصيق ان كان طار ذلك في انما هي انما هي
انما هي انما هي انما هي في غير واحد من روايات من قبيل الغنيد بالدواعي كما في روايات

على ردة الغنيد والغنيد انما هو الدواعي والذواجن في كتاب دواعي غنيد حرة الدواعي
حيث ما عدا الله يقول الغنيد في الدواعي فلا يندل ما ذكرناه لا يمكن ومن الشافعي
كما يندل في رواية من مجموع عن الصادق انه قال لا يندل على الغنيد فقال الدواعي انما هي
رجل رسول الله صلى الله عليه وآله كانت ذراعا كفت وحمل الغنيد على الدواعي من انما هي
يناعد على الدواعي ولا الله وعرف الشيخ في باب المذهب والشايع والامتناع ان الغنيد
الباقي من الغنيد وعرف في الاخبار الى كثير من الاخبار يدل عليه وسد بون من عن الصادق
وهو مع ضعف سنادها لا يندل منها من انما هي بل ظاهرها لا يندل منها ويمكن ان يندل
على معنى الوهم ومع ذلك فلا يوافق القول المذكور ومع المعنى من ذلك ان تقاوم
ما ذكرناه من انما هي الاخبار المؤيدة بالشرة والاعتبار لما هو ارجح من حصول الاخيرين
التدليل على التقدير الاخر فيبقى معنى الطلبي لا يندل على الصلوة وقد بقي ارباب
الشافعي ويطو زيادة الطلبي الاول لا يندل زيادة مقدار الغنيد في انما هي
نسبة لا تقاوم ارباب الغنيد البين بين الارين بدلا كما عرفت من انما هي ليس على
ينبغي على انما هي مقدار مع الصلوة بل قد يندل على ما في فلا يندل على مقدار
شاهد الغنيد رسول الله الى ما يندل الشافعي لا يندل على الطلبي كما قد سجد
الاطلاق قد يدل عليه مع ذلك انما هي من الاخبار المذكورة في اعتبار انما هي
مما انما هي الثاني من الامتناع الغنيد وانما قد يكون الباقي من الغنيد انما هي
يع مقدار الصلوة او يكون الباقي مقدارها او لا يندل على مقدار المقدري المذكور
اول وقت الدواعي بعد انما هي. وفي الاول الى انما هي الغنيد مقدار الدواعي
من ذلك لا يندل على انما هي في مخالفة في سوي ما روى عن النبي من انما هي
المفسر ميرة الطلبي من الشافعي وهو ان عمل على طامره ضعيفه راجح الفايدي
الكثيرة المسكفة بالقول عند الغنيد في حجة زراة ثم انما هي وقتها مما هو
الشعر قريب منها رواية عبيد بن زراة فلا بد من تقديرها بما يدل على انما هي
بمقدار انما هي كرسد او من رواية في بيان آخر وقت الدواعي في من انما هي مقدارها

وأيضا فادخلوا في ذلك فقد دخل الوقت الآخر من الغد في القصة ان يتدبرها الى ان يتغير
الشمس ما سوادها للزوب للشاد وجعلت في الحظوظ فماتت او المغيث ومن السراية يتدبر
خبره في الظل سدا ريادة شدة اذ لم النار ويدل على الاول بعد استنهاض بين الاحبار والاعمال
الحكم عليه من عدة من الروايات في ذلك اعتبار القاسميتين وقد تقدمت الاشارة الى هذا
سها ومنها حديث استار حرسيل بالافوات وفيه انه في اليوم الاول حين زار الطفل ما عفا
ضلع العمة ثم ذكر انه انا من زاد في الخلل فامتنان فامرو فطعن العمة ثم انشد في ذلك ما
ما بين التوسين وقت وما يتفاد منها من عدم دخول وقت فبيد العمة الاستدراج مع مصادرة
العلة لا ينال الاخراج بها في المقام الاول لم يكن ارجاها في ذلك في الاخبار فعملها
التقيد في ذلك لا يفي بعملها في غير مع عدم حصول داع الى ما عرفت من عدم دالة
شارة الاخبار على ما فيها لعلها استرا الى من عدم الا الاخبار والدرابين والعديد من ذلك
الامر في بيان امر الوقت الا ان في بعض منها لا في كل خلافه كما سنجد في الامايل مضمون
الامر في ذلك من الاحجاب وفيه في حصة لاقتا وجهها ذكر ما من مقتضى اعتضاده بالعدل كما
وقت ومع ذلك يمكن عملها في الاصل وفيه لا ينال ما ذكر ما في قوله من ذلك من مقتضى
مهم والاحتجاج بما ذكر ما من الاخبار من موافقتها المذاهب العامة فينبغي عملها في التقيد
وبدل عنها غشائها في مكانة عدم الفرج وحيث ان يكون زاعلا من العمة في شمس ارض
انهم بعد كل قد بين ذراعا وليس فيها ولا طاهرة على المقصود او غاية افادة في القصة
والا يفيق الوقت وقد ورد في قوله في القصة من كالمرفي في جميع المحاور وفي اخباره في ذلك
والا على عدم من القصة في شمسها الى في الذراعين وقد يخرج له مضمون جازم من
مثل العمة في اية اقدم وفي رواية اخرى العمة في ذراعين من تركها حتى تصير الى شدة
مدل الضيق وهو كالمرفي ولم يفت على عمة القصة في الاخبار والامانة على خلافه وكذلك
غشائ السيد في رواية سليمان بن صفوان وقت العمة في اقدم ونص في ابي بصير
العمة في المقامات اقدم في شمسها لا يفي في القول المذكور اما المقام الثاني فبالش
في ما هو الذي استقر عليه المذهب لا يفي في شمسها في جميع مذكر الشيخ في الخلاف في الا

في الاستدلال على ان آخر وقت الاول المتعلق في ان ليلنا على ما اعتبرناه ان يجمع عليه من امر
انتم الوقت واما اربعة مختلف في كونه وقتا لا يراه في الليل وقت ان اغربت الشمس في
من غير خبر الى ان ذلك الحيات قد بقيت في ذلك الوقت بعد ذلك وكان الاول عملها في
بيان آخر وقت القصة والامانة في وقت القصة فاما في عدم جواز في استدراك وقتها
الى الزوب وقد دل عليه الغرض من السبق في القصة بالعدل في قوله لا ما يدعي الاحكام
في اول وقت المغرب في الخبر في اختلاف في اخره فانه ان يتدلى ان يقع لانصاف الليل
مقدار اربع ركعات في مقدار اربعة العشاء وعن القصة والسراية حكاية الاجماع على ان
ان كل من قال باشتراك الوقت بعد الزوال بمقدار اربعة الفلك منها وبين العمة قبل الفلك
بمقدار اربعة العمة قال باشتراك الوقت بين المغرب والعشاء بعد معنى وقت المغرب في ما
استضاف الليل بمقدار اربعة العشاء والفرق في الاجماع وقد حكى القول بين السيدين في
ادريس والفاصيلين وسائر المتأخرين ومن الكلي في رواية من كثر في القول بان وقت
الختار الى عبودية الشفق ووقت الحظوظ الى ربع الليل الا انه ذكر الكلي انه دوى ايضا استد
وقت الى نصف الليل فظاهر الميل الى الاول من السنتين في القصة وفيه ان يرضى التاميين
المذموم الميل وكره الدليل انه دوى جواز تأخير المغرب للمساواة احدية العصر السير الى ربع
الليل وقد قيل القول في الدارة فظاهر الشفق من آخر وقت الاول انما وقت القصة في
ما اخترناه في اول الوقتين وعلى القول الامر يكون ذلك آخر وقت الختار فلا يجوز ان
وعليه يتبع القول المذكور وآخر وقت الثاني اذا يقع لانصاف الليل بمقدار اربعة العشاء
خالف في الجماعة المذكورون منبوا على تقديره بين الدليل ما تكلم من في مقامين الاول
انها وقت القصة في هذا باب الحجة الغريبة ويدل عليه ان شئت المحسوس في ذلك وجهان
القصة في الجدة ما اخلاف فيه واما الخلاف في جواز وقت الختار فيكونه وقتا لا يحد
فما لاحكام فيه ويدل على كونه للقصة ما دل على جواز تأخيرها من ذلك ما روى القول في
ما عرفت من المؤيدان في القول الامر طوا عدة من الاخبار ورواية والعصيان في
سقوط الشفق وفي حديث آخر وقتها سقوط الشفق وفي رواية ايضا في ذلك ان الوقت

وورد في المتن من العلماء طلقوا بالاعتناء كما دار الحجة في الدنيا أو ما يات في المتن من
وغيرها من المذاهب في تمام الصلوة فلا تضاعف عليه ما كان من صفات من الأول في المتن
والصحة المذكورة ولا يثبت خلاف بين الأصحاب سوى ما يتبع من القصة من أن المذاهب المذكورة
الرواية ولم يمتد الغل إلى ما يمكن قبلها من أن يورد عند هذا ما دار المجمع الوقت للصلوة وما
عليه وكذا الأناط إلى إجماع في الاستدلال إلى الأصحاب ووردنا ما طاب لهم عليه من
معدود المذاهب المذكورة مع لزوم تقاضا الغائب ضرورة من الوقت في إراءة دخلت وقت الصلوة
وفي طاعة ما حوت الصلوة من ما مضى قال في بعض المصنفين في رواية أخرى من المذاهب المذكورة
ما روي في المتن في لم يقبل الظاهر على ما مضى من تلك الصلوة قال فيهم ما روي في الأول من غير
المتن بعد التأخر كانت تدور الصلوة لولا التأخر وطالب في الزيادة وركعتي الصلوة في
الوقت وغيره من المصنفين لما عتبه في المتن طالع المقام مضى إلى ما مضى من وقت من صفات طالع
وط كثر من الأعمار اعتبار في مقدار الطهارة والصلوة فلا عبرة ما دار المجمع في الصلوة
في الطهارة ومن بعض المصنفين والتهديدان والحقق الكركي ومما جله والكمالية وغيره
كما في التمام رط الأكره وتوقف بين نهاية الأحكام منظر إلى توقف الصلوة عليها وإن كان
تقدمها على الوقت واستشهد بما دار المجمع القديم كالمستحاضة واليتم قلت في المتن
في الأضداد مثل الوقت على ما دار المجمع كان من الممكن أن يورد الوقت فلا يذهب عليه معذور
الاعتناء بالاعتناء القديم لا يثبت وجوب عليه ما دار المجمع منظر الم يكن متعلق بالسكينة مع
الوقت يستقر في بعض الحكم من بعض الفضل من غير تفاوت ثم لو كان متعلقا بوقت
مع مقدار زمانها الكمال من البداية وقد منه عليه في عدة من كتب التهديدان وغيره
لا روق من قبل مثل الوقت طالع في الحال وقدم لعدم وجوب الطهارة مثلا الوقت طالع
في الأضداد متناهي علمنا في الاختيار والطاعة إجماع وان لم يغلب من صفات على بعض الوجوه
الوقت الطهارة لا يثبت في وقت الاختيارية فان قيل أو لم يرد ذلك فالظاهر لزوم الإتيان بها
في مثل تواردهم الأضداد مع تركها في الأضداد غوت الغناء ما كان في المتن في هذا ما يات في
العدم كما يظهر في بعض موطأ الأصحاب حيث إن المصنفين أوردوا الطهارة والصلوة في المتن

منه في ذلك الا انه سطر من وقت التيميم الى الطمأنينة من ما اوتاهم الشهادتين والى انقضاء
على اعتبار التيميم من ثلثي الصلاة والصلوة وانفسهم في كنف اللثام بعد قيامه بالركعة الاولى
الصلوات والفرق بينهما وبين الطهارة من وجهين احدهما تجديده في الصلاة عليها كونه
دنيا وتلاها من وجوب الطهارة مرة واحدة كالصلوة بخلافه وبما كانت له من على اولها
بذلك فلا تامل في سقوطها بثبوت التيميم في الصلاة والتميز من طهارة تامل في سقوطها
فان مرة لعدم توقفها على مع الاضطرار والفرض من تكليفه يدل المختار وعدم صحة العمل
فيه مع زلة شيئا منها ووجه فلا يندرج ذلك في الجزين الدالين على ثبوت القضاء أصليا
في بيانها وما راجع سقوط القضاء عن الخائض والقضاء والخجول وهو ما ناسى بسقوط
في المقام اذا الموضع كون الثواب في اول الوقت من حيث هو واحد المذكورات وهو مقيد
بالطلاق ما دل على لزوم قضاء الغزوات والقول بان مكنته من الايمان فاقيد الله
الشرايط مع حصول الاضطرار كما هو الفرض من ثبوت تكليفه في الواقعة والاضطرار
والطمأنينة المبطل يكون مؤثرا في ذلك البنية دون احكامها الاسباب ولا دليل على
سقوط القضاء مردف بان الطمس ملاحظة الفرق استناد الغزوات في الفرض المذكور
الى ما مره من العارض فيندرج فيها ولا يسقط القضاء من جهة ومع الفرض فاعيد
فيما دل على ثبوت القضاء غير معلوم ايضا وقضية الاصل عدم الوجوب في هذا اذا كان ساقيا
مقتانا الى ان كلام الامحباب هو اعتبار امره كمقدار الصلوة المستوعبة حاله بعد اداء
كان مع انقضاء المكنته من الغيرة باعتبار عدم استيعاب الوقت للايمان بقض الفقدان من الطهارة
وغيرها وما اذا كان عدم المكنته من اداء المقدسة لعدم التمكن من الاستيعاب كعدم الماء في اول الصلاة
لاظهاره او التيميم بما يقع عرض المانع بعد فدية فيمكن من الطهارة والصلوة على فرض وجوب
الماء فلا يجب القول بوجوب القضاء اذا ترك في اول الوقت لم يكن لاجل المانع المذكور وانما كان
من جهة لزوم القضاء وبطلان الحائز بالقسم المتقدم والاولا فيمنع كما اذا كان نائبا في سبيل أو
مقدار الطهارة والصلوة مثلا ثم قام منه من المانع فان القاعده تامل في ثبوت القضاء في
انقضاء المكنته حال النوم نظر الى ثبوت صلوة في نفس الوقت بالنوم وفي البعض الاول المانع

فلا ينافر التفرع من مضمون ما قبله من المال للمسلمين لعدم مخالفتها في ملكه إلا بالضرورة
أو حسب حق الامتياز في حال الامور أو كان كتمان المصرف به فكم لا يزال الاموال في المصارف
أو انكره الاموال وبيان الحكم بين حال اليقينة بعد اقباس التمهيد أو مكن من التصرف فيها
أو لا يكون في الوصف العام أو عند الحاجة من قبله منها إلى الموقوف عليهم لعدم ابدان
في الملة ولو من شأنها التي لا يبرهن ما لا يتم خوف وجوب الزكاة عليه في ملكه المصرف سواء
كان يباين به المول أو به واما الوصف الخاص فلا زكاة في عينه وان كانت مملوكة لمول أو إلى
الغير من المصرف فهذا الاما مائة الحامدة من حيث فيها الزكاة مع ما لا يجب على الموقوفين
معد الصار من عينه وان كان العين مملوكة لمول فلا زكاة به من قبل بيتين المول
أو بغير تقدير الضمان وتكون الزكاة موقوفة إلى المملوكة موقوفة المال في القدر الذي لا
العين أو خوف عدم من الموقوف عليهم مع ما يستلزم اعتبار الحال فيه بعد الاندراج به أو
واما الغاية من ذلك الحكم لما مر من الجوابين أو كانت الوقفية بحيث ثبتت بحقها
بغيره لا يندرج في ذلك أو من الوصف له كاستقام من موقوفه من أول الأمر حيث الزكاة
ما استلزمه المصلحة لعدم تدويره على المصرف فيه قبل الاختار المال واما التسمية إلى البان
ملا فاعمال المصلحة وان لم يماند في عينه تعلق به الحق لا انتقال المال إلى من يوجب عليه الزكاة
سواء هو من مملوكة سيده أو لا لا ينافي إلا في شيئا من موقوفهم من القوم قبل ان كان المال
لعدم ابدان المصرف من غير ذلك سقوط الزكاة من كتمان عدم بحقها ايضا أو خوف استيفاء
الموقوف عليهم مع احوال أو كتمان من غير الوصف وهو جامع حسب نظر الشارع فيه في ثبوت الزكاة
فلا ينافي ذلك المال الما إليه استكان ولو منية انما هو لا يملكه بل هو ثمرة منها ما لا
استداره من الزكاة أو لا يوافق ما يوافق من غير الوصف وان غاؤه ذلك إلى الموقوفين
ملا بان ملكهم لا فاعمالهم من المصرف به وكنه الوصف من الموقوف عليه ما هو الذي في الوصف
في مضمون من مضمون ما ذكرناه في الجوابين أو الواجبية فيه لا واما الاستيفاء من الموقوف
في المال الما إلى الوصف منها أو لا زكاة في الجوابين في التعلق التعلق في المثل
في الجوابين التعلق بالاشتراك في المضمون التعلق في المثل التعلق في المثل

الحياة ركن فلا يكون صاحب الحياة في المبدأ من العوض لعدم تكسفر القصر فيه وإنما العوض المبدئ
صاحب الحياة ويجب ركونه عليه لعمول المبدأ الممكن من القصر ما نسبته إليه وسجي الكلام انتهى منها
أن لا ركوة في الملقط قبل عدل الملقط ولا لسلطان لعل أخذ العين في مقدار ركوة ورواها
الملقط منع العوض إلا على ما عليه من الركوة انما حاق بالعين نعم لو منها احتل سلطان على
العين ولو ظهر المال قبل وجوب ركوة استغنى المول وان قلنا بالسلطان على العين والاول
ومنها ان لو منع المال في نصيبا والمال لجميع التفرقات به لفشنى انما لا للعين العفة
لم يجب عليه ركوة لعدم دخوله في ملكه وسلطانه على المبدأ غير كان ولا يجب ركوة
على المال مع حصول شأنا اثره انما لو كان عليه في الرجوع من الالبانة الركوة غفلة لا
عانة في الماتاهل لعدم الممكن من القصر وجهوى ومنها ان لا ركوة على الدخان في العين
لعدم الوجود عند المديون ولو كان يار الالبانها اراد وكان القاي من قبل لعدم ملكه
العين وكذا الحال في العين القرضية بالنسبة الى القرض مع حلول المول عليه عند القرض من الرجوع
بالقبض عن ملكه وسجي الكلام بينهما انه هذا أصل الشرع والمقام بالملك الواقعة
العلم بها ايضا بهما العلم مما الاول لا ان يستل العلم بها غلبا التفرقات الممكن من القصر على
كل من ظهر اثره منها اذ الموقوف ممكن من القصر عليه كما لو اهاد مضافا من ذرية المبدأ
واعقد عدم دخوله في المبدأ بدو بها ثم علم بعد ذلك دخوله في المبدأ بحج الحياة صلح انما اثره
بحج في المول بحج ودخوله في المبدأ نعم لو كان اعتقاده في الدعوى بحج شرعية كما اراد اهتمامه
ولاد دخوله في المبدأ بحج الحياة او كان لاد من قبله بمحمد لم يحج المول الى ان يرجع
من قبله عن ذلك يختلف الحكم بالنسبة اليه من حين البناء على الثاني وتديق ثانيا في ذلك
اراد جبر من مضافا من ذرية ابتداء واعقد الانتقال الى جبر والعقد ثم علم بعد ذلك ان
انتقاله في ذلك لعمول المبدأ الواقعة وتكسفر من القصر بحج الطار نظر الاحوال العقدي
نعم لو قفل بالمشقة في السؤال فالعدم الاستحالة وجوب ما عليه من ذلك ايضا
النظر في كماله بحج الواقع واعقد ان العين ومنه اجار له ولد اليه جميع اغا القرضات واما
استحالة ولو زود في تلك العين الركوة فان كان في ذلك من حجة ان في الموضوع قصص الانجيل

[illegible]

وقد وجّهنا على قطع بعض كلام الاطاري في الحديث ان ما لا ينفك عن غيره من اجزاء العلم والملازمة في العلم
 من عدم وجوب الزكوة في مال الغائب اذ لم يكن صاحبه متمكنا منه وفي كلامه في منع احواله
 اطلاق القصة على عدم وجوب الزكوة في المال اذا غاب اذ كان صاحبه غائبا عن مكانه او كان مفقدا
 لا يربو اطلاقه فيه ايضا ان من كان له مال درهم او دينار ففقد او سرق او حرق او ورث
 او وهبها في موضع ثم نسيها او حال عليها المولاة لا حق الزكوة فيه عندنا واذ كان في الغيبة
 ثم استبدل باجتماع القصة واخبارهم ولا يجدان يكون الوجوب في الجمع ونحوه موافقا لغيره من
 القصة كما هو المشافق من كلامه فيكون موافقا في غيبة المذنب والمساكين والاجماع في
 اليسقى كما لا يرق على سائلا من اصحابنا عليه في الحديث بلارات عليه الروايات من اصحابنا
 الزكوة من مال الغائب من ثمنه كذا حتى يقع في يديه ومن الودقة والدين ما لا يسبل اليها الا اذا
 زكوة عليه حتى يات بها او يرسل عليه المولاة لا بد له من المال المذنب اذ اصله عليه عند الله
 وعن ميراث الغائب فلا زكوة عليه من قديم ويحول عليه المولاة وهو مذهب الروايات والاعيان
 سالم على المولاة عند رواية فلا شيء عليه كاستيثار أهل واحد من المذكورات فان المتكلمين
 تتبع تلك الروايات كون التمكن من القصة شرطاً ووجوب الزكوة قالوا لا ينفك وان كان كذا
 من هذه الاخبار اخص من المسمى الا انه يفهم منها الى البعض ما كونه ما لم يذكر محصيل
 المذنب فان اكثر القواعد الشرعية انما اعتبار من ثم الجزئيات بعضها في بعض مثل القواعد
 الحاسية من تتبع الجزئيات وقد ارادوا دلالة ما ارادوا صاحب المذنب في المقام بتدبيره
 من الاخبار من انما يدل على سقوط الزكوة في المال الغائب الذي لا يقصد صاحبه قاطبة
 اخذ لا على اعتبار التمكن من القصة بل المولاة واسمها بان مع اذ كان فيه هو التمكن
 لا استقرار الطهر ولا ينفك عنه والاحكام عند تحقق الاستصحاب في الاخبار من قبله لا
 بالقواعد الجزئية انما استقرار الجزئيات عريضة لا سيما ما علمت من امداء العربية في الاكثر
 الفطرية واين ذلك ان اثبات الاحكام الشرعية ومدين ما من مقتضى مداهنهم القاعده
 المذكورة من ثم بعض الاخبار الى سقوطها لا هو مقتضاها من مجموع تلك الروايات وكذا ان
 تدل على واحد واحد من الاخبار غير شريعية محبة للاحد بها عند انسابها من مجموعها وقرينة

[illegible]

مع ان الغالب اسكان التعديل في الجني اوجب تركه لا يقضي بانها لو كان المال الغائب عنده وكذا
بما ذكره كونه عند منكم الوكيل من الصرف فتركه من سواء تصرف فيه او لا وهذا اعتمادا على ما اورد
الوكيل بما تصرفه الصرف فيمن عيّن يكون فيه عار والمال لو كان عند المستفاد او الوكيل
منكم من الاستدانة فانها لا تعدم جريان الحكم وكذا الحال في المساءر والاحير ومعهما لو كان
في الحقيقة وكما في المقتضى وكذا في المال امانة من قبل عند المذكورين لا يفتقر بوجوب ان يكون اولا
مورد له يمكن من الصرف فيه والفرق بين هؤلاء وبين الوكيل ان الاستدانة في المراتب ثلاثة
غير وفي الصحيح الرجل يكون للورثة والدين فلا يقبل اليها ما لم يأخذها منه يجب عليهم ان يكونوا
اذا اخذها منهم غير عليه المولى يتركها **رأسها** لو وضع على المال الغائب سواء لا يمكن من الصرف فيه
ثم غاد اليه استحب زكوة سنة واحدة على العرف من المذهب في كل واحد من الغنم والصال
الذي به استحب ان يركب سنة واحدة ذهب اليه على ما يأتى في زكوة في الغنم وان غاد اليه يركب لولده
وعلى الاستحباب عندنا وذكر المذاهب في من الغنم وفيها من يرى ان لا يركب في الاصل
وفي زكوة ما ذكرنا من الحق من استحباب الزكوة سنة واحدة انما هي على الغنم والصال
سنة ثم غاد اليه ما لم يكن له ذلك من قبل الا محال لا يحل له ذلك الا ما كان له من قبل وان لم يكن
وغاب عنه حين ثم حصل منه زكاة سنة واحدة وظاهره على الوجوب من كل غنم من قبله ما هو
المستأخر من القول به على الاراء الواردة في الاخبار وفي المدايق انه انما هو وانما هو ان القول
بوجوبه للمرورين بعد المدايق من الدليل القاطع على امتناعه من الصرف في الغنم والصال
الى المال الغائب وتزكوا به انما هو في الزكاة الاستحباب وليس جازما ويرى الى الملة في غيبه
الحكم مقطوع الزكوة من المال الغائب الموروث او المقتد الى الوارث لا تعد في حوله والاحكام
على عتبة في ثبوت الاستحباب في الغنم في سنة على المال على سيده واسر بزوج ومع زكاة وفيما
الاحكام في ذلك والمثل في العينة ووجوب استحباب زكوة سنة واحدة او اقلها الذين يمتنعون في
الاعوام وموتهم الملاقاة العينة من وجوبه وكذا في زكاة الا انه ذكره ايضا انه لو وضع على
سنة ثم غاد زكاة سنة استحبابا وفي ذلك والمثل في وجوب استحباب زكوة العينة والصال في
سنة واحدة ولا بأس به وظاهره كغيره من المثل في الاستحباب لو وضع عليه سنة واحدة ومن

في انفسهم الموصوفين بصفات الوصف الصحيح فلو صح الوصف بصفاته وصحت له الصفات في انفسها
وبما انما كان من الوصف بالصفات في القول به وكذا المطلوب من وصف ما على انما هو
في الصفات المتعدي ما هو مع عدم علة تلف شي من او غفلة عنه لا يظهر ما قد ساء وادراك
بذل الدفع اعتدلية ايضاً ما ذكرناه اخذ لظاهر الاشاعة ويمكن القول ما قد ساء الى غير ذلك
في اخذ الحقبة المتعدي كما من عن الباقي ان لا تدفع بين المصنفين مع اشاعتها وما بالكلية بما
ملا ما في الحقيقة فلو كانت صف المصنف مثل الحقبة بعد ملو الحول على الحقبة بعد اتمام
الشع صف من الحق وكان عليه احوال الزكوة من الصف الباقي لما عرفت من كونها صف
وهو احوال المال مع بقائها ما هو غاية بها من انما الى ان قيمة الاشاعة هو ارجع الى العيني
واما يرجع الى المثل او القيمة مع نقد الرجوع الى العيني وهو غير حاصل في المقام وايضاً
انتقال الحق الى الذمة من علم وقيمة الاصل عنه فظهر بقاء رماه قوة الوجه الاخر وقد
استار الاصحاب الى بعض من تلك المسئلة ما هو الملق بوجهه مثل القول في بيان الحقبة
ما جاز من احد الصفات الزكوة وقد اختلفوا في مذهب الشيخ في ما والحقق في المقام مع
في ما قد وعد الى رجوع اليها لسبب الصف كما من غير ان يرجع من شيء باراء الزكوة يرجع
الرجوع بعينه من مثله وقيمة وحكم بدل في كونه ايضاً الا ان قال بعد ذلك ان الرجوع بعينه
في صف الموجود والمطالبة بعينه من الزكوة او المثل او القيمة مع كلامه من الحكم في صورة احوال
الزكوة بطل وقع الطلاق وقد رافقه في ذلك الشهيد في البيان حيث ان صف ما ان لا يتم
في اخذ الزوج بصف الباقي وقيمة المخرج قال وان طلق مثل الاخراج اعتدلت لما لا يجز
من العيني وتعين للزوج وما تراه من عدم المضار من الزوج في الباقي بل وصف اشاعة
من وصف المخرج هو الاخرى اخذ بقبضية اشاعة حقيقة وصف ما وقع العقد عليه فيكون الباقي
والدائم منها ما يرجع بعينه عليها كقول الانتقال اليها من حيثها ما لا يرد الى حساب
من الزوج من عيني الباقي سوى ما يجز من اسكان رجوعه الى العيني فلا راي الى رجوعه بالعرض
قد عرفت منصفه ما لو كان ذلك قبل الاخراج بالقول بما تحققه لعين الصف هو المخرج بغيره
الزكوة بالعيني ايضاً لا يقيف بانتقال حقيقة صف الزكوة الى الذمة او المخرج من اسئلة العيني

في انفسهم الموصوفين بصفات الوصف الصحيح فلو صح الوصف بصفاته وصحت له الصفات في انفسها
وبما انما كان من الوصف بالصفات في القول به وكذا المطلوب من وصف ما على انما هو
في الصفات المتعدي ما هو مع عدم علة تلف شي من او غفلة عنه لا يظهر ما قد ساء وادراك
بذل الدفع اعتدلية ايضاً ما ذكرناه اخذ لظاهر الاشاعة ويمكن القول ما قد ساء الى غير ذلك
في اخذ الحقبة المتعدي كما من عن الباقي ان لا تدفع بين المصنفين مع اشاعتها وما بالكلية بما
ملا ما في الحقيقة فلو كانت صف المصنف مثل الحقبة بعد ملو الحول على الحقبة بعد اتمام
الشع صف من الحق وكان عليه احوال الزكوة من الصف الباقي لما عرفت من كونها صف
وهو احوال المال مع بقائها ما هو غاية بها من انما الى ان قيمة الاشاعة هو ارجع الى العيني
واما يرجع الى المثل او القيمة مع نقد الرجوع الى العيني وهو غير حاصل في المقام وايضاً
انتقال الحق الى الذمة من علم وقيمة الاصل عنه فظهر بقاء رماه قوة الوجه الاخر وقد
استار الاصحاب الى بعض من تلك المسئلة ما هو الملق بوجهه مثل القول في بيان الحقبة
ما جاز من احد الصفات الزكوة وقد اختلفوا في مذهب الشيخ في ما والحقق في المقام مع
في ما قد وعد الى رجوع اليها لسبب الصف كما من غير ان يرجع من شيء باراء الزكوة يرجع
الرجوع بعينه من مثله وقيمة وحكم بدل في كونه ايضاً الا ان قال بعد ذلك ان الرجوع بعينه
في صف الموجود والمطالبة بعينه من الزكوة او المثل او القيمة مع كلامه من الحكم في صورة احوال
الزكوة بطل وقع الطلاق وقد رافقه في ذلك الشهيد في البيان حيث ان صف ما ان لا يتم
في اخذ الزوج بصف الباقي وقيمة المخرج قال وان طلق مثل الاخراج اعتدلت لما لا يجز
من العيني وتعين للزوج وما تراه من عدم المضار من الزوج في الباقي بل وصف اشاعة
من وصف المخرج هو الاخرى اخذ بقبضية اشاعة حقيقة وصف ما وقع العقد عليه فيكون الباقي
والدائم منها ما يرجع بعينه عليها كقول الانتقال اليها من حيثها ما لا يرد الى حساب
من الزوج من عيني الباقي سوى ما يجز من اسكان رجوعه الى العيني فلا راي الى رجوعه بالعرض
قد عرفت منصفه ما لو كان ذلك قبل الاخراج بالقول بما تحققه لعين الصف هو المخرج بغيره
الزكوة بالعيني ايضاً لا يقيف بانتقال حقيقة صف الزكوة الى الذمة او المخرج من اسئلة العيني

[illegible]

عليه الزكاة كما اذا باعه بمثل انواع الزكاة او بغيرها او عوضا عن الاجارة او بفقد ما بالمراس
وامر الى غيره بالاخراج وعمره ولد وادراك المبيع كذا وان كان المشتري متمسكا به بعد بيعه الزكاة
ايضا لا تقطع منه بدل قيمته في المشتري وان كانت سيرة الشايع لا يصح البيع بان ايهاا مع قبضه
نعم لو كان ذلك قبل قبضه من الاداء سقط ان لم يكن معروفا في وضعها للشايع بعد قبضه الزكاة
يجوز ما ذكرناه في الفسخ الطاميل من الباي او التمسك لصور المنيار ولو كان سيرة القبط وحل
المنيار بعلق حق الزكاة بالمال بما يفيق انقضاء من الطنادات او مع بقاء في الزكاة ووزن اذا
كان مثل العود او مع عدم ضمانه للزكاة ووزن ما اذا اخذ وانقل الحق الى غيره او لا يفيق بذلك لبقا
وهو وهل يرجع مع الاعراض بنها عومية العايل وبعين احسن الزكاة بالمثل او القيمة او يفيق
ما تامل حصة الزكاة وبيان او بها الاول والثاني متعارفة في كون حيث قال في العرس المذكور ان
كل المشتري وسقط من الحق ما تامل الفرقية وفيه ان لا يرد على الخلاف ومع صورتي
الطيار لا يربح في الرجوع سيرة الفسخ الى المثل او القيمة لا سقط ما يقابل من العود من هذا ارفع
من العين واما اذا اخذت في عينين وهذه العين للموفا عن المانية تامل مرت الانارة الى وجهه
او لو خسر بافان عليه الحول عند المشتري فانه يحس الزكاة كما لو رجع الواجب له
الزكاة لم يكن لتزيم المشتري لعدم سيرة المشتري على الضمان وان كان مثلا لا يبيع وجوبه بالنسبة في
الزكاة بعلق الحق بالعين ومثل ذلك من ما اذا ملكي المشتري من اخراج الزكاة معطو
او لم يمكن فيه حكم في الثاني بسقوط الزكاة عن المشتري وعدم وجوبه على الواحد مما اعلان الاول
فيحكم فيه بوجوب الزكاة في العين فقدما الحق المقراء فلا يبيع الرجوع بالنسبة اير ولا يبيع المشتري
لو تلف قبل الرجوع وان كانت حبيزة باية او لو كان بعلق الحق بالعين ما تامل من حدة الرجوع بالنسبة
مقدار الزكاة جري في الصورتين فلا وجه للحكم بسقوط الزكاة في الاول وان لم يكن ما تامل من الرجوع
منع فيه في الاخر ايضا غاية الاركان يكون المشتري سيرة المشتري نظر الى تعريفه في الاداء كما فيها
في صورة خلاف المال ضامنا الى ان يعلق حق العير بالمال بين من سيرة المثل لبيع الحكم بسقوط
الزكاة من حيثها اذا كان قبل التملك من الاداء فيمنارت الانسان الى ملو منها المشتري من الخارج
يزيد في وجوبه بالنسبة الى حصة الزكاة نعم لو كان الرجوع سيرة ضمانه للزكاة يمكن القول بغيره

فما يربط بين التمسك بالحق والاعتقاد بالحق
من التمسك في المال لطلبه لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
الاعتقاد به وما يجوز الفقه فالتك عدم منه من يعلق الركوة بالاعتقاد به
او غيره لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
اولى مقارن في القيات يكون المال عند مبداء المال في يد المالك فيكون الحق في المال
على ما لا يندرج فيه من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
م لم يكن الحق في المال من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
بقرينة لو تطلب الفقه على الذي يقتضيه المال في يد المالك فيكون الحق في المال
انما تعلق الوجوب به وان تولى الذي اخرجها او لا تملكها فانها لا تملكها الا بالوجوب
المالية المتعلقة بالمال او القول بغيره مع نداد الوجبات عنه وتعلقها بالوجوب حاشه جيد جدارة
فانتم القوط الاخذ بالوجوب على الذي يقتضيه المال في يد المالك فيكون الحق في المال
يتمسك بالوجوب منه وتبرع بما يملكه او يعلم الفقه بوجوب المال في يد المالك فيكون الحق في المال
اعلم بالوجوب ليدفعها عنه على ما لو تملكها في يد المالك فيكون الحق في المال
على الفقه والعين من جهة التمسك بالوجوب في القدر الذي هو سواء كان من القدر الذي يملكه
من مقدار آخر كما اذا باع العين الركوة وشيئا على ان يبيع العين عند مبداء مبداء الركوة على
الفقه ولا يجوز في المبداء بغيرها لعدم تمكنه من عاين القليل انما يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
الاشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
غيره منها بما يقتضيه لوجوبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
اشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
للمنفعة من اشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
الاعتقاد بالوجوب لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
كان عرفت في ثبوتها وقاها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم

فما يربط بين التمسك بالحق والاعتقاد بالحق
من التمسك في المال لطلبه لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
الاعتقاد به وما يجوز الفقه فالتك عدم منه من يعلق الركوة بالاعتقاد به
او غيره لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
اولى مقارن في القيات يكون المال عند مبداء المال في يد المالك فيكون الحق في المال
على ما لا يندرج فيه من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
م لم يكن الحق في المال من التمسك بالحق لان الاعتقاد به لا يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
بقرينة لو تطلب الفقه على الذي يقتضيه المال في يد المالك فيكون الحق في المال
انما تعلق الوجوب به وان تولى الذي اخرجها او لا تملكها فانها لا تملكها الا بالوجوب
المالية المتعلقة بالمال او القول بغيره مع نداد الوجبات عنه وتعلقها بالوجوب حاشه جيد جدارة
فانتم القوط الاخذ بالوجوب على الذي يقتضيه المال في يد المالك فيكون الحق في المال
يتمسك بالوجوب منه وتبرع بما يملكه او يعلم الفقه بوجوب المال في يد المالك فيكون الحق في المال
اعلم بالوجوب ليدفعها عنه على ما لو تملكها في يد المالك فيكون الحق في المال
على الفقه والعين من جهة التمسك بالوجوب في القدر الذي هو سواء كان من القدر الذي يملكه
من مقدار آخر كما اذا باع العين الركوة وشيئا على ان يبيع العين عند مبداء مبداء الركوة على
الفقه ولا يجوز في المبداء بغيرها لعدم تمكنه من عاين القليل انما يندرج تحت ما عرفت من التمسك بالحق
الاشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
غيره منها بما يقتضيه لوجوبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
اشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
للمنفعة من اشارة الى انما يوجبها لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
الاعتقاد بالوجوب لوجوبها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم
كان عرفت في ثبوتها وقاها بالاشارة على المذكور ومنه لا يوجبها بقاها في الشيء ليعين البيع وعدم

[illegible]

الاول وكل عرض شاه الا ان يبلغ حشا او غيره فان لم يثبت له فيها البرهان فاسمها من غير ما
مساوئيلين فيها الشبهة الجوزية والاولى تارة بحصولها من الرواية غير ان تارة بالرواية
الواحدة واخرى بالجلد على القية اذ لا بد لنا من الجفت على العامة لما روي من كتاب ابن كبر لا سيما
ومعه الى الجوز وقد صنفها في العقبين بعد الامار وسعد الملائكة القية تكونه من صاحبها غير في
الاحباب قال وكيف يدور على مثل ابن ابي عقيل ابن زكريا وغيره من ائمة الامار ولا بد من جلالته
فيه ان غاية ما يفيد ولا دعم انفقاد الاجماع على خلافه عندنا لا بد من جلالته الملائكة القية
سوانفة الرواية لما الجفت على العامة وغاية ما في الرواية ان الحق المحقق بعد الفروقة بين اليه
ذكره من ارضه الجاهل ما في كانه ما روي من حقيقة تحت بنينا لما في بيت وستره الى حسن
ان هذا في بيتنا من الناس ويؤيد الامار سقوط الواحدة في تارة الرواية والاولى الشبهة
وقد وقع الاتفاق على اعتبارها عندنا كما في ما ذكره في تارة الرواية التي في الفقه ايضا
وكان الثانية في الرواية المذكورة واخذ في المعنى فيكون المراد بما بعده بان حكم الرواية في تارة
بالمرام اشارت به ولا يطرحه للمعنى القية لا بما ذكره وكان الاولى ان لا يفتقر الرواية
عليه انه قد واهما الصدوق في معاني الاخبار في الصحيح مع الصحيح باخبارنا في ذلك الرواية
ما حكى من غير النسخ الصحيح وبذلك يظهر من هذا القيد المذكور وما في القية بعد تضعيف المخرج المذكور
من الاول ان قوله روايتنا استهنا ما اشار اليه في المتن واثباتهم فكيف يمكن تارة الرواية
المقدمة متعين وهذه الصحيحة لا بد من حملها على احد الوجوه المذكورة وفي ما اخرناه لا سيما في ما
تقدم من الاحاديث بصحاح المعتمد بعد الاحباب وصحاح الاجماع على الله مستفظة مما في
والقية وشرح المروية ان الاجماع سابق له وسافر عنه والامام عليه السلام في فقهه مما في
مع ذكر السيد في القاعة في شرح الجلال انه عول في ذلك على بعض الاخبار الواردة من طرقات
والذي يظهر من اخبار الامام ويمكن ان يقال ان مقتضى الخبر ان ابن النور في حسن وشره في تارة
القية تارة منها انصار العامة في سقوط الصدوق في ارساله في البداية والقيع وذكر اسما
والثاني وادبانه ثلثا وهو ما حمل الخامسة وحرف في السابعة فيل ان يستدعي في ذلك كتاب
الرواية فان المرعينة هو مروي وهو شاهد على وجوب التمسك بها كونه صحيحا من ائمة

[illegible]

وادية جلاله على بيان الثاني منها حيث ما لم يلق في حيت يستحق ان يلق بها الخ لا سيما في الاحكام
 سبب نسبتها حقها نظر الى الطلاق في الروايات ان كان فيه حلال المطلق على المستوفى من الروايات
 ثانيا في الصحيح المذكور الا اننا لما اسكن حملها على الوجه المذكور واعتقدنا ان يكون الاحكام في الروايات
 في عدم تسلط الثاني على الاول كما في الروايات الا في بعض الاحكام كاحكام النساء وحمل
 ثانيا في الصحيح المذكور ما في حمل كلاهما على ذلك ايضا فلا خلاف في البين انهما لا يحرمان
 ذكره جماعة من المتقدمين كما ينبغي في رواية رجل الصوفى واليد في الجبل والديلي والقائنه والحدود وغيرهم
 كوز النصاب الثاني والثالث والرابع والخامس هو العترة والحسن وغيره والعترة والحسن والعترة
 الثاني على كل مرتبة حوزة المصون وكلام جماعة منهم الطوسي والحق في كسبة النكاح والعترة
 عدة من كسبة الشهيدان في حوزة من يحمل من النكاح خمسة ولا يكون النكاح الاول من النكاح
 ولا الثاني حوزة الثالث الى الخامس فادام الله الناصر كان نكاحا او احدى يدرج به ما تقدمه وينزع
 الرومين ما اذا اختلف اول ملكه لكل من الى اربعة عشر فيقول عند نكاح واحد من الامور
 على الثاني وعلى الاول يتكلم الى ان يبلد لا يبيع اعتبارا ولا كما يسمى بل ان قد يبيع بثلث
 النكاح الروايات بكل من الزوجين والظاهر انما على الوجه الثاني وقد ورد في صحيح النكاح
 رواة اكثر اخبارا بالبراءة لا بد من كسبه في حملها على ولد من النكاح سببه لا غير ما عليه
 عليه يكون نكاحا كاملا من غير من الاحكام عليه فلا خلاف في كسبه الجماعة من النكاح في حوزة
 الى خلاف في ثلثها المعروفة منهم ان نكاح الاباء تسعة ويوجد في كلام جماعة منهم الشيخ في رواية
 والطوسي في سيده في كسبه ثلثه عشر نظر الى عدة المائة واحد وعشرين مثابا والاربعين طين
 عدة كسبه الاباء نكاحا الفوق تدقيق عليه ناسيحي انه من احكام كسبه المائة ان اية من النكاح
 المائة والاصد وعشرين مثابا مستقلا او نكاحنا النكاح هو الاربعين والحسن فلا شك ان كسبه
 وهو كسبه نكاحا ان لا خلاف في المذكور انما هو في كسبه الامتداد والاختلاف في المية ثم ما حكمه
 القصد وحقق المداية يكون النكاح ثلثه عشر في الحقيقة وقد وردت في حوزة من الروايات في كسبه
 اخذ مما ان الواحد من الروايات في المائة والعشرين في كل من من النكاح معلقا بالنكاح في كسبه
 انما شرط في حق النكاح لم يرد في رواية في النكاح في كسبه في كل من من النكاح في كسبه في كسبه

من الزكاة كما هو الشأن في مقدار المال في المال الذي يعلق به الزكاة مع ان الارزاق كل بدل الذي في
 المقدار الذي يخرج من حياجه الى الفئان واما مع من الزكاة في قدر الفئان خاصة به لم يكن طما
 يسبق بقاها من المال بمنازلة **مصلحة** الشاقي من الزكاة الا انما هو اليوم بالامانة
 والقول عند الاستفاضة والاعتبار في فقه حواله وطريقه في المال والمنازلة والامانة
 المربوع ويقابل الملوقة وما سبقت باليد سوا كان من مال المالك او مال غيره من اهل البيت
 لا يسلو بالاحتشاش من المباح او غير المباح كالزكاة المباح قبل ما سبقت باليد
 الا في غير ذلك من مقدار المال للملك او مع مقداره ولو اكل من اكل من المخرج على الارض
 عليها مع احوال المالك منها في احوالها او الملوقة ومنها من مالها ما كان في غير ماله
 السيد الثاني فيما لو علمنا من المالك ان مال من مال من السائمة على ان المالك المقتضى
 الزكاة من الملوقة من حصة بقوله الزكاة من المالك وقد نص في ذلك في قوله في قوله
 ما هو في ذلك من المالك لا يملكه الا لغيره بالاعتبار في الملوقة في انشأت الاحكام في غير ذلك
 يكون المصروف في السائمة بقاها لا للملوقة او لغيره عليه وفي الاحتجاب ثبوت الزكاة بل لا يظهر من ذلك
 ولو دار الامر بدار الزكاة في القول بالقطيع سادات مؤنة الملوقة او دارها على المالك
 بغير ان يكون سائمة تمام المالك بغير الحقيقة حيث لو كانت بغير المول كانا ما كان فقط الحكم او بغير
 او الاسم ومنه على ان قال لا في الملوقة في انشأت من السائمة في قوله وان كان حياضه
 وهو الاطرو هو الفاعل من السائمة في حيث حكم بقطيع سادات اليوم وخرج بغير اعتبار اللطاف والوجه
 في اننا الحكم بالاسم ولا اعتبار في السائمة في حيث حكم بقطيع سادات اليوم وخرج بغير اعتبار اللطاف والوجه
 وضعه في الوجه الاول ان المصلحة المقام هو اليوم طول المولد هو اسم تمام المدة ولا يملك الا الحكم
 السائمة ما كانت السائمة الرمية كما هو المردف في سادات الكرو والفرق مقادير السائمة في حياضها ما كانت
 بالاسماء ولا ينفك عن السائمة الرمية في السائمة المقام ايضا ما كان الظاهر الملوقة في اللطاف والوجه
 لا ينفك في سادات اسم اليوم كما سبقت الحقيقة كما لا يخفى في سادات الرمية في اللطاف والوجه في سادات
 ذلك والما كان في الملوقة من سادات السائمة في اللطاف والوجه في سادات الرمية في اللطاف والوجه في سادات
 حيث اليوم ايضا في احتمال الملوقة بالارادة الا انما التمس في حياضها الحول في سادات

من الزكاة كما هو الشأن في مقدار المال في المال الذي يعلق به الزكاة مع ان الارزاق كل بدل الذي في
 المقدار الذي يخرج من حياجه الى الفئان واما مع من الزكاة في قدر الفئان خاصة به لم يكن طما
 يسبق بقاها من المال بمنازلة **مصلحة** الشاقي من الزكاة الا انما هو اليوم بالامانة
 والقول عند الاستفاضة والاعتبار في فقه حواله وطريقه في المال والمنازلة والامانة
 المربوع ويقابل الملوقة وما سبقت باليد سوا كان من مال المالك او مال غيره من اهل البيت
 لا يسلو بالاحتشاش من المباح او غير المباح كالزكاة المباح قبل ما سبقت باليد
 الا في غير ذلك من مقدار المال للملك او مع مقداره ولو اكل من اكل من المخرج على الارض
 عليها مع احوال المالك منها في احوالها او الملوقة ومنها من مالها ما كان في غير ماله
 السيد الثاني فيما لو علمنا من المالك ان مال من مال من السائمة على ان المالك المقتضى
 الزكاة من الملوقة من حصة بقوله الزكاة من المالك وقد نص في ذلك في قوله في قوله
 ما هو في ذلك من المالك لا يملكه الا لغيره بالاعتبار في الملوقة في انشأت الاحكام في غير ذلك
 يكون المصروف في السائمة بقاها لا للملوقة او لغيره عليه وفي الاحتجاب ثبوت الزكاة بل لا يظهر من ذلك
 ولو دار الامر بدار الزكاة في القول بالقطيع سادات مؤنة الملوقة او دارها على المالك
 بغير ان يكون سائمة تمام المالك بغير الحقيقة حيث لو كانت بغير المول كانا ما كان فقط الحكم او بغير
 او الاسم ومنه على ان قال لا في الملوقة في انشأت من السائمة في قوله وان كان حياضه
 وهو الاطرو هو الفاعل من السائمة في حيث حكم بقطيع سادات اليوم وخرج بغير اعتبار اللطاف والوجه
 في اننا الحكم بالاسم ولا اعتبار في السائمة في حيث حكم بقطيع سادات اليوم وخرج بغير اعتبار اللطاف والوجه
 وضعه في الوجه الاول ان المصلحة المقام هو اليوم طول المولد هو اسم تمام المدة ولا يملك الا الحكم
 السائمة ما كانت السائمة الرمية كما هو المردف في سادات الكرو والفرق مقادير السائمة في حياضها ما كانت
 بالاسماء ولا ينفك عن السائمة الرمية في السائمة المقام ايضا ما كان الظاهر الملوقة في اللطاف والوجه
 لا ينفك في سادات اسم اليوم كما سبقت الحقيقة كما لا يخفى في سادات الرمية في اللطاف والوجه في سادات
 ذلك والما كان في الملوقة من سادات السائمة في اللطاف والوجه في سادات الرمية في اللطاف والوجه في سادات
 حيث اليوم ايضا في احتمال الملوقة بالارادة الا انما التمس في حياضها الحول في سادات

[illegible][illegible]

[illegible]

بيان الاعتناء. فتأمل الاذاعت لم يمكنه الدع فاعلم ان رتبة المقامات لا تدل على اوجوبه بل على
 شموله على كل من له روح فانه غاية الاربع طبقات الاخرى بل لما عرفت عليه ولا يوجب الا انما
 الشك في عدمه وهو وجوبها عليه سقوط عمل الغير عنه فمعرفة كيف وقع الاداء هو ما عرفت
 ابتداء وانما اذا كان المقال حسا لذل لا يجب الفطرة عليه فندفع العثرة عن المقال او جها
 من ان مطرقة انما يتعلق بالمعنى فلا تطبق عليه فان كان المقال قابلا للعلة بدو الاستدلال انما
 انما انما الفطرة في شأنا من المقال المكان المعلوم وعن المبدأ انما المقال في شأنا من المقال
 الاداء من الكتاب والشرع بموجب الفطرة على كل ما يقع من غير المقال مع بيان العمل بقضا
 الاخبار بموجب الفطرة في عمل المبدأ الدال على سقوط من المقال وانما مع عدم سطر الخليفة
 دليل على سقوط من المقال مع بلوغه وبيان عدم اندراج في تلك الاخبار وهذا هو الامر
 وقد اشار الاخيار في الوصفين الى الخلاف في المقام المذكور والرؤية الموسومة ان كان زوجهما
 معقلا من النسخ في ما وقع الاسام اختيار الاداء عن اليد والشهادة في والدته بدو اختيارها
 ومضاهية من ما ادخله اختيار الزوج من حيث استقامت نفقة الزوج فالفطرة عليها وان كان الزوج
 يتفق عليها من اختياره فلا فطرة هناك والاداء كراه من العورات وانما في العمل
 للفطرة من نفسها والمعرفة عدم وجوبها فيها ايضا وصيغة ما نوت من عدم تمام دليل على سقوط
 الفطرة عنها بمجرد ميله الى الغير لما اذا حوّل الكلام ووقع العورات وجوبها عليها من حيث
 انما اراد عبدنا كذا ان يحقق ان الفطرة ان كانت راجعة بالامانة على الزوج سقطت عنها
 عدمها وان كانت بالامانة مع الزوجة وانما تحملها الروح سقطت عنه لغيره وجوبها على
 وكاد رجوع ما ذكره او لا ما حصل به من الوجه الاول صبيح كون الفطرة على الزوج مع ما لا
 ان يقع سقوطها عن الزوجة الموسومة باعنا وسع قضا الاطلاقات بالوجوب ثابتهما القيد
الموسوم مع اعطاء المصنف ما الذي يجي عليه جملة وجوب الفطرة على الزوج لصيقه واختلاف الفطرة
 الامر القيد فلا ضار وانما من القيد بل كان السكوت قد قال في دليل الاداء وهو هو الا انه صنفه
 ما ذكره من الوصفين خارجا عن رتبة المقامات عليه ويدرج في عمله ان كان موثقا مع اعطاء المبدأ
 ولو ترجع المصنف مع اعطائه من جهة المبدأ في الفطرة عند الدخول في انوار من التبريد والبيان

[illegible]

الكلام في اجازة الفاعل بعد ان يوفى منه له لا يخلو على الحق في المقام بالحرر مساندا او لا في الولاية
القول بالقتل والعرف بالمال انما يكون بالامارة الباعثة على الاعتقال الواقعة في زمان سلة
ملكه وانما يتحقق الاعتقال بالقول بالكتف ويكره منه بان الولاية المروسة في وقت العقد بعد العقد
الا انها قاضية بغيره في مال الفاعل ولو سلفت بالزمان السابق وعدم ميعاد غير متعارفين
في ذلك الزمان لا يتبع مقدم فيه معلقا بذلك الزمان في وقت في وقت السطر عليه كاد
تعد اول ما بالزمان المتأخر من ولاية من ولاية من سقطت وان لم ينفذ على امر من غيره في
ذلك الزمان فالاجازة المشاعة الواقعة في وقت السلطة على المال كانت من غير العقد ولو
قبلها الخاطئة للاجازة الصادقة من غير مقتضى المال فكانت تارة الاجازة لبيان الحكم بغير
العقد المتقدم عليها مع اشتراط صحة العقد فكذلك لا ينافي تارة ولاية الجير فداها كانت
ولاية على المال المطلقة كما هو الغالب واما لو كانت معتدلة بغير تقدم كما لو كان في مقتضى
ما تأخر من الزمان ودون سابق لم يكن له ذلك **قوله** عام في مقتضى انه على مقتضى الاجازة بشرط
والمع كملومية الموقوف للمال الجير او يتبع بمحور تلك الشرط حال وقوع العقد ولو غفل العلم
لعموم الناس فدين كفى صحة العقد وان قبل الجير والابتنج اجازة مع قيامها او باءد حامية
في النفس انما او في ما تقوم به اليه مع الاختلاف وهناك من ان الساج والمشرى على الحقيقة هو الجير
ولا بد من اعتبار شرط البيع بالنسبة اليه وان البيع انما صدر عن الفاعل من دون الجير فلا بد من
اعتبار شرط بالنسبة اليه الاشارة المتأخرة غير التوكيد المقدم كما لا يقتضيه شرط
بالنسبة الى الوكيل ككل الجير وهذا هو الامل في الكلام في الشرط المنفعة له وهو ما لا يمتنع
واحد البيع مما لا يقع عليه **قوله** ثانيا في مقتضى ما قد تشرع استجماع العقد بشرط بيعه من موقوف مساندا
المال وادبه او ان يتحقق الشرط من الاجازة ما يعلق العقد متى محمول للمنافع بغيره
انما المال مع علمه او بواع الآتي وقد استرد وقت الاجازة او بواع الكا في حقا او مساندا ما خاز
تعد اسلوبه او يتبع موقوفه او خاز احد الطرفين او سولنا من غير العقد لا يمان الامارة في العقد
او بغير مقتضى الى ان يكون من واقع كمالهم والاحتياج على اعتبار الاسماح جميعا المذكور وموجب
تقسيمه الاكمل لا يسل من مساندا المعاملة به وبها التلذذ مما يحتاج له في دفعه لا يسل باعتباره

[illegible][illegible]

[illegible]

المال غير موقوف المالك لا يملك ان يملكه الخاين فقد بقى الموقوف من المال ما لم يوص
التميز ان يقسم المتاجر وقد تكون الاموال مكية من ممتلكات الموقوفين بالمدونة المست
المعقوب به والموافق قد يجهل وهو ما ذكر من الاحكام فانما هي اصول اليد من ممتلكات الموقوف
وهم وكون القبض هو استئصال اليد على العيني لا انشاء عليه فكما ان اليد لا يملكه المالك
واليد استئصال اليد على العيني انقضاء المانع من ممتلكات المالك في المبيع من ممتلكات الموقوف
من الاثار غير مكية في العيني المتاجرة اذ المالك يملك المتاجر من ممتلكات الموقوفين بالمدونة المست
او لا يملك المالك الا في المتاجر وقد يقع البيع المانع الى ممتلكات الموقوف فيشهد له المالك
ملاكه المالك في الموقوفات مع كون اليد ثابتة على ممتلكات المالك في الموقوفات بالمدونة المست
اليها وهو المكسب في تمام الموقوفين وتكون بينه وبينه اليد المكية بتأثير الموقوفين في ممتلكات
مع عدم كون العيني موقوف له بالافادة ومجرد قبض المالك على الموقوفات المعلقة على العيني من قبيل
السبع والبيع والاصداق والمبة والوقف والافادة بالنية الى المدة الالته وقومها لا يملكه
مع كون العيني في ممتلكات الموقوفين من قبيل استئصال اليد على نفس العيني وكذا الوقف الموقوف في ممتلكات
الزوجه المذكورة وكذا الوقف في العيني بممتلكات الزوجه فانما يقع عليه يد المالك في الموقوفات بالمدونة المست
الموقوفين بالمدونة المست قد استأثر اليد في الوقف وبين الوقف والوقف عموم من قبيل
كما لا يملك المالك في الوقف ويرى الى ما ذكرنا من عدم حصول القبض على الموقوفين بالمدونة المست
لوقف له نصا لم يكن للوقف طاعة الابايع بفتح يد الوقف عن قبيل قبض المالك على الموقوفات
الموقوفين لغير الوقف الواجب عليه وجوب اليد عليه فانما يقع عليه يد المالك في الموقوفات بالمدونة المست
عليه حيثما غدت الخلية وقبض يده وفتح يد الوقف عنه وايضا لو امكنه في ممتلكات الموقوفين بالمدونة المست
على الوقف المذكور كما ينبغي في ممتلكات الوقف وان كان الابايع هو المستلزم على العيني والمانع من قبيل
الشبهة في ممتلكات الوقف الموقوف في المتاجر مع ستمائة مبيع الوقف من ممتلكات الوقف كما يرون الالته
وبما يروى عبارة كذا بالافاق على عدم تحقق القبض في الموقوفين بالمدونة المست من عدم لزوم وقف الوقف
المتاجر عندنا الا ان يقبضه من المتاجر وحكم بفتح يده عند قبض المالك في الموقوفين بالمدونة المست
والوقف هذا وقد اعتبر في الوقف في ممتلكات الوقف بالمدونة المست فلا يفرق ما بين ممتلكات الوقف بالمدونة المست

والله اعلم بالصواب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible][illegible]

طرية السعد كان للشيء ثمانية احوال كالمحولة في الموضع فان كان المباح قد ملكها
 فحينئذ البيع والاشهاد بانها مطلق في يد المالكين لا يشترط ذكر ثبوتها ايما لم يرد عدم اليقين
 المانع الاول وثبوت نظر الى انتقال اليد وكذا الحق بالفضل وان كان للذات طائفة بعد ملكها
 كما لو اشترى مبيعاً ثم باعه ولم يعلم بغيره فانه يستحق الارض وان كان قد باعه بغيره الصحيح
 لم يرد في خلاف الوصف المتاح او الموصوف من جهة ظهور المالكين فيه سيما اذا كان مبيعاً ما لم يطرأ
 حصول ذلك بغيره الا ان يثبت الميار للمبايع الاول ايضاً ولو طرأ في الارض كمن يبيع لم يرد في
 البيع وكان بائناً على ما لا كالحمار ويحضر المدفوعة فيه للعقد للقول ثم يامره به صحيح فانه قد يكون
 ما يبيع تاجاً للبيع في الانتقال تحت لاضر للمبايع في ماله ما اراد الكلام به بغيره في الانتقال لو كان
 ملكاً للمبايع ولا يدخل البناء والغرس في بيع الارض بل هو من غير في بيع الارض ولا يملكها
 قبل ان يبيع غيره قال الشيخ انه يدخل الغرس في البيع ويوصف ولو يامرها بغيرها لم يندرج ايضاً
 في بيع البناء والغرس من موقوف الارض من الشيء ايضاً من لهما في البيع ولا يرد عن موقوفه لو تعلق
 ترشيداً بالارادة واللفظ لا الكلام وكذا الوثب في عرف خاص عند المتعاقدين ولو قال دنا اعلق علي ما لها
 فلو لم يرد يندرج في البيع لا يفسد وهو متجه وان لم يكن له باب لكونه كناية عن جميع ما فيها اجناساً ولو كان فيها
 ذرير لم يندرج في البيع ايضاً ولو كان يندرج في بيع الغرس من الشيء انما يرد في البيع وقال أيضاً
 في مزارع كالفقار والغنم ان كان محذوفاً عن الارض في البيع متكون للزوجة الآتية للشيء ان
 لم يكن محذوفاً فالزوجة الاولى للمبايع والباقي للشيء والذي يقتضيه في العرف في جميع هذه الموضع من البيع
 الا ان يكون منازعة في الموضع او عرف خاص من المقام يقتضيه ذلك فان كان للشيء عالماً باستغناء المبيع
 لطلبه الا ان الشيء للمبايعين من ارضه او يبايع وليس لمطالبة الاخره على الاقبال ايضاً كما قرر عليه في
 بعض مواضع للفتنة فذلك البيع مع الاطلاق كما هو الحال فيما لو باع الزرع والمثل فكذا الذي في بيع
 ملك المال الاول ولا خيار له ايضاً لانه يملكه عالماً بما له ولو كان جاهلاً به بان اشترى بالثمن
 من غيره او يبيع له بالثمن او بالزوجة القديمة فان سلوا من ذلك لغيره في بيع العقار لا يملك
 ولا يملك المبيع ايضاً لما في الصورة الاولى ابقاؤه من دونه ليقع عليه مخرج للذات المزارع والمثل
 فليطعن على الفسخ لانه لم يبايع معاملة على الصحيح عليه بالمال بل وكذا في حله بالمال

الى وجوب الترفع عليه الا انه يجوز له بالاختيار ان يتنازل عن مرتبة ملكه ولا ينفذ من حيث نظر الى ما لا يمكن
ان لا احد من اهل البيت يقتضيه مع البناء عليه لما للقبيل من الارض ورضي بقاء ملكه وكيف كان كان
سلطان دونه على هذا الارض لعدم اندراج ذلك في العيب وبيع المباح اياه لا يقطع اختياره كما هو
الحال في نظائره من موارد الميادين فان ذلك عطاء مستقل لا يعيب عليه القول ثم لو رضى القبيصة باسقاط
المياه عند بندل العوض كان ذلك من قبيل الصلح على الاستعانة بالخيار وكان ذلك من قبيل جديده لا
مانع منها بعد تراضها عليه ولو ترك المباح له امتد في كونه سقوط الخيار ما يجازي بعض الناس في ذلك
وعندي فيه اشكال ووجهه مبني على تحقيق المسامحة مع ارتفاع القدر يقال ولعل في اشكال العذر
ثالث والظاهر ان مجرد تركه لا يقطع بقبول اختياره وان ارتفع الضرب لعدم وجوب القول عليه
مع وقوع الظرفه وبني على تعيينه وقدره من وزن يلحق المشرع ضرر بغيره سقطه خياره في وجه
وبعري جميع ما ذكرناه في صورة اشتغالها بالقرض او البناء الا ان القول باختفاء اية الارض من حيث
اشتغالها بذلك في غاية القوة ولو كان غاليا بالحال وفي ذلك تأييد لما ذكرنا من اصلها هناك
الشئ ويندرج فيه اسلمها وعضائها الربطه واليابسة وعروها ملك وكذا اوراقها وان كانت
الورق هو المقصود منها كورق التوت وكونه في نظر التمرة لا يقطع بالحاقها بها بل في الغرض مع
في الايم دونها وتأمل بعض محققي المسامحة فيه ليس في حد بعد الموت وكذا في دخول الورق الى
في الشجر سيما اذا كان المملوك فيه هو المورد اشكال وقد نفى بعضهم بعبء الدخول وان يتبع هذا
ومن الشيخ القول بالدخول ولا يبعد القول بخرجه عن معنى الشجر لقوله لم يكن هناك شئ
عرف على البقية فالظاهر الخرج اما التمرة ونحوها في يده او في يده في يده غير اشكال وقد يضاف
ينفي الخلاف عنه الا انه يحكى من الشيخ والقاضي اندراج غرض القيل بتدريج وجوبه وبطلان
في بيع الاسكندر هو كل شئ من سلع العرف والمقام والماسن ومنها فالظن عدم الاندراج وما
ذكرناه فاما اذا كانت التمرة ظاهرة بعد تنازل المورد ولو كانت في المورد مع تقهه بطريق فالتمة
ايضا ذلك ولو كان قبل تقه المورد ونحوها التمرة في حيز الحكم المذكور وهو بيان
ينفي في الاشكال ان يترك ان يترك الخرج المورد فالظن عدم الاشكال في خرج التمرة الى احد
والا لاشكال فيه بوجه هذا المحل في غير الخيل والمان في الخيل فانه كانت تربية لم يندرج في حكمها

